United Nations Network on Migration
Working Better Together

Global Compact FOR Migration

تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

توجيهات للحكومات وجميع
الجهات المعنية ذات الصلة

تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

توجيهات للحكومات وجميع
الجهات المعنية ذات الصلة

دليل توجيهي

أبريل/نيسان 2023

أُعـدت هـذه الوثيقة تحـت رعاية فريق العمل الأساسـي 2-2 لشـبكة الأمم المتحـدة المعنية بالهجـرة: الخطط الوطنية لتنفيـذ الاتفـاق العالمـي من أجـل الهجرة الآمنـة والمنظمـة والنظامية تمشـيا مع خطة العمـل العالمية لشـبكة الأمم المتحـدة المعنية بالهجرة 2022 - 2024، تم دمج مجموعات العمل الأساسـية لشـبكة الأمـم المتحدة المعنية بالهجرة 2.1 و 2.2 فـي مسـار العمل "دعـم الدول الأعضاء والأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة". سـتجد إشـارات إلى مجموعـة العمـل الأساسـية 2.2 في جميـع أنحاء هـذا الكتيب، تقديـراً لحقيقـة أن التوجيهات للحكومـات وجميع الجهـات المعنيـة ذات الصلة قد تـم تطويرها تحـت رعاية فريق العمل الأساسـي 2.2.

ا لآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. إن التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الشبكة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو بشأن سلطاتها أو بشأن حدودها.

أُنشئت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان الدعم الفعال والمتماسك على مستوى المنظومة لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة ا لآمنة والمنظمة والنظامية. تتكون الشبكة من أعضاء منظومة الأمم المتحدة الذين يرغبون في أ، يكونوا جزءاً منها والذين تعتبر الهجرة ذات صلة بالتفويضات الموكلة إليهم.

يمكن إعادة طباعة هذا المنشور بعد الحصول على الإذن المسبق من الناشر

جميع حقوق الصور الواردة في هذا المنشور محفوظة © للمنظمة الدولية للهجرة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. تشمل مصادر الصور: جيما كوتيز، موسى محمد، أماندا نيرو.

الناشر:
شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة
شارع دي موريون 17
ص.ب. 17
جنيف 1211 19
سويسرا

البريد الالكتروني: unmignet@iom.int

الموقع الالكتروني: https://migrationnetwork.un.org

المحتويات

مقدمة 7

الفرع الأول: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

المبادئ التوجيهية 13
أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرون 14
رؤية 360 درجة..... 16
الصكوك والأُطر ذات الصلة..... 18

الفرع الثاني:إرساء الأسس لتنفيذ الاتفاق العالمي: تطبيق المبادئ التوجيهية في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي

النهج الشامل للحكومة بأكملها: تحقيق اتساق السياسات العامة 24
النهج الشامل للمجتمع بأسره: التعامل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة..... 27
النهج القائم على حقوق الإنسان: المواءمة مع الالتزامات القائمة 30
النهج المراعي لاحتياجات الطفل: حماية جميع الأطفال وإدماجهم وتمكينهم 34
النهج القائم على الاستجابة الجنسانية: معالجة الحقائق الجنسانية لجميع المهاجرين..... 38
نهج التنمية المستدامة: الاستفادة من الهجرة من أجل مجتمعات أقوى وأكثر شمولاً ومرونة ... 41

الفرع الثالث: عملية من ست خطوات لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

مقدمة للعملية من ست خطوات..... 49

الخطوة 1
الانطلاق..... 53
الإجراء 1: تحديد الجهات المعنية 55
الإجراء 2: إقامة مشاركة هادفة..... 58
الإجراء 3: اختيار الهيكل المؤسسي..... 60
الإجراء 4: التوعية..... 62

أسئلة توجيهية 54
الإجراء1: قائمة الجهات المعنية المحتملة 56
قائمة مرجعية..... 64

الخطوة 2
تقييم الاحتياجات 67
الإجراء 1: تحديد أهداف الاتفاق العالمي لاتخاذ الإجراءات الفورية 69
الإجراء 2: التنسيق مع العمليات الأخرى..... 77

أسئلة توجيهية 68
الأداة 2: معايير المشاورات متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية..... 72
الأداة 3: دليل مناقشة تقييم الاحتياجات..... 73
الأداة 4: مبادئ تقييم الاحتياجات 76
قائمة مرجعية..... 78

الخطوة 3
التصميم..... 81
الإجراء 1: إجراء مسح لبيانات الهجرة..... 83
الإجراء 2: استعراض الهياكل والآليات القائمة..... 89
الإجراء 3: تدخلات تبادل الأفكار 91
الإجراء 4: اختيار التدخلات..... 92
الإجراء 5: وضع المؤشرات..... 95

أسئلة توجيهية 82
الأداة 5: مبادئ حماية البيانات 86
الأداة 6: نموذج لوضع المؤشر 97
الأداة 7: قائمة مرجعية لوضع المؤشرات 99
قائمة مرجعية..... 100

الخطوة 4
التنفيذ..... 103
الإجراء 1: وضع خطة عمل..... 105
الإجراء 2: إعداد الميزانية..... 109
الإجراء 3: تعبئة الموارد..... 112

أسئلة توجيهية 104
الأداة 8: المعايير الخاصة بخطط العمل في إطار الاتفاق العالمي 106
الأداة 9: المبادئ العشرة للحوكمة الرشيدة للميزانية..... 111
قائمة مرجعية 113

الخطوة 5
الرصد والتقييم والاستعراض 117
الإجراء 1: تحديد آليات الإبلاغ..... 119
الإجراء 2: جمع البيانات وبناء القدرات..... 121
الإجراء 3: التشاور مع الجهات المعنية..... 128

أسئلة توجيهية 118
الأداة 10: تحسين جودة بيانات الهجرة 125
الأداة 11: أنشطة بناء القدرات فيما يتصل ببيانات الهجرة 126
قائمة مرجعية..... 129

الخطوة 6
الإبلاغ 133
الإجراء 1: إقامة عمليات الاستعراض والإبلاغ..... 135
الإجراء 2: إعداد الإبلاغ..... 138

أسئلة توجيهية 134
قائمة مرجعية..... 141

المرفق: دراسة حالة

خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي..... 145

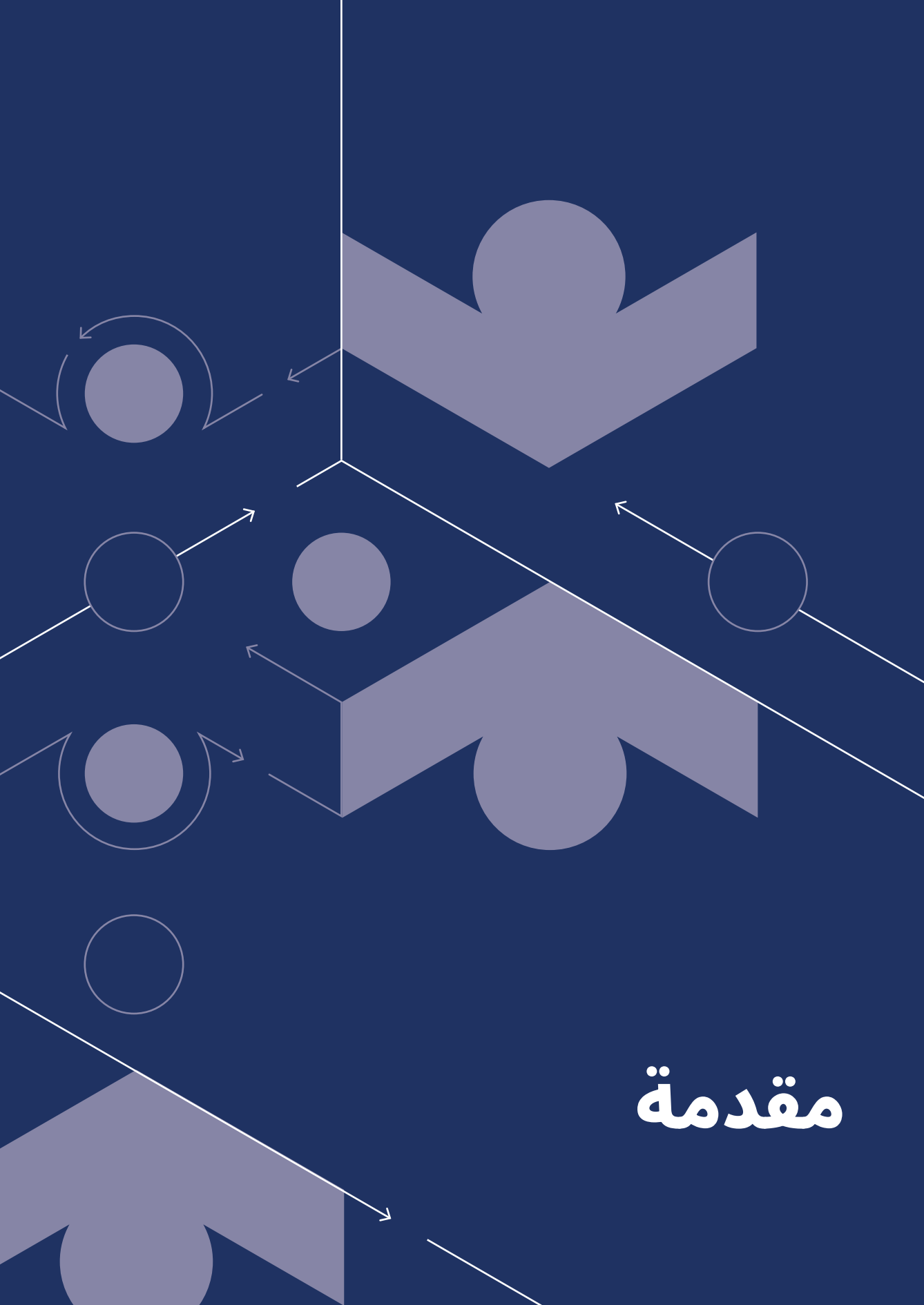

مقدمة

الغرض

أُعدت هذه الوثيقة للحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك من خلال وضع خطط تنفيذ وطنية. وطبقاً للاتفاق العالمي فإنها تقدم رؤية شاملة على نطاق 360 درجة للتعاون الدولي، وهي تسترشد بمبادئ الاتفاق العالمي الشاملة والمترابطة.

وتقدّم الوثيقة اعتبارات وتوجيهات وأدوات رئيسية وأمثلة ملموسة وتقترح عملية من ست مراحل لدعم الدول في تنفيذها للاتفاق العالمي. والعملية المعروضة مرنة وتفاعلية وغير خطية تسلّم بأن سياق كل دولة من الدول فريد من نوعه وبأنه لا يوجد حل واحد وحيد ملائم للجميع لتنفيذ الاتفاق العالمي.

والوثيقة مصمّمة لخدمة الحكومات فضلاً عن مجموعة واسعة من الجهات المعنية تمشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي الشاملة للحكومة بأكملها وللمجتمع بأسره. وهذا يشمل الفاعلين على جميع المستويات والقطاعات الحكومية، فضلاً عن المهاجرين، والشتات، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والنقابات، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ووسائل الإعلام، وغير ذلك من الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

عرض عام

الفرع الأول

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

يقدم هذا الفرع عرضاً عاماً للاتفاق العالمي، بما في ذلك رؤيته ومبادئه التوجيهية وأهدافه وعددها 23 هدفاً وتعهده بالتنفيذ والمتابعة والاستعراض.

الفرع الثاني

إرساء الأسس لتنفيذ الاتفاق العالمي: تطبيق المبادئ التوجيهية في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي

يستكشف هذا الفرع التنفيذ الناجح للاتفاق العالمي بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية التالية:

- النهج الشامل للحكومة بأكملها: تحقيق اتساق السياسات العامة
- النهج الشامل للمجتمع بأسره: المشاركة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة
- النهج القائم على حقوق الإنسان: المواءمة مع الالتزامات القائمة
- النهج المراعي لاحتياجات الطفل: حماية جميع الأطفال وإدماجهم وتمكينهم
- النهج القائم على الاستجابة الجنسانية: معالجة الحقائق الجنسانية لجميع المهاجرين
- نهج التنمية المستدامة: الاستفادة من الهجرة من أجل مجتمعات أقوى وأكثر شمولاً ومرونة

الفرع الثالث

عملية من ست خطوات لتنفيذ الاتفاق العالمي

يوفر هذا الفرع مجملاً لكل خطوة من الخطوات في عملية التنفيذ:

1. الانطلاق

2. تقييم الاحتياجات

3. التصميم

4. التنفيذ

5. الرصد والتقييم والاستعراض

6. الإبلاغ

تشمل كل خطوة من الخطوات أسئلة توجيهية إرشادية وإجراءات ملموسة، فضلاً عن أدوات وقائمة مرجعية شاملة لمساعدة الدول في تنفيذها للاتفاق العالمي.

الفرع الأول

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي) اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 وأقرته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد أُعد تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو أول اتفاق يتفاوض بشأنه على صعيد حكومي دولي لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية. وفي سياق اعتماد الاتفاق العالمي تعهدت الدول الأعضاء بالوفاء بجميع أهدافه وتعهداته على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بطريقة تراعي مختلف الوقائع الوطنية والقدرات ومستويات التنمية.

والاتفاق العالمي إطار تعاوني غير ملُزم قانوناً يقوم على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية، ومعايير العمل الدولية، والقوانين الدولية القائمة ذات الصلة. وهو يستند إلى التعهدات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (2016) وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعبّر الاتفاق عن التزام جماعي بتحسين التعاون بشأن الهجرة الدولية مع التسليم بمساهمة الهجرة الرئيسية في التجربة الإنسانية عبر التاريخ، وبأن الهجرة مصدر للازدهار والابتكار والتنمية المستدامة يمكن الارتقاء به بتحسين حوكمة الهجرة. ويحدد الاتفاق العالمي فهماً مشتركاً ومسؤوليات مشتركة ووحدة الهدف فيما يتعلق بالهجرة.

Global Compact
FOR Migration

المبادئ التوجيهية

يستند الاتفاق العالمي إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة. ولا بد من تطبيق هذه المبادئ معاً، ويجب أن تستند إلى جميع جهود تنفيذ الاتفاق العالمي.

أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرون

يحـدد الاتفـاق العالمي إطـاراً للأهـداف الثلاثة والعشـرين ويلي كل واحـد منها مجموعـة من أدوات السياسـات العامـة ذات الصلة وأفضل الممارسـات لرصـد حوكمة الهجرة فضلاً عـن عملية متابعة واستعراض.

جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنّفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة

تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تدفع الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي

تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة

ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية

تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية

تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق

معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها

إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهجرين المفقودين

تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين

منع الاتجار بالبشر ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية

إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة

تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب

عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل

تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة

تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية

تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين

القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على التصورات العامة عن الهجرة

الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات

خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان

تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين

التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً

إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة

تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

رؤية 360 درجة

في حين تركّز أهداف مختلفة من أهداف الاتفاق العالمي على جوانب مختلفة من جوانب الهجرة، انطلاقاً من الحصول على الخدمات ووصولاً إلى حوكمة الحدود ومسالك الهجرة، فإن كل هذه الجوانب مجتمعة تمثل رؤية شاملة بـ 360 درجة للهجرة الدولية، مما يعني أن كل هدف من أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين إنما هو جزء من نهج متوازن وشامل تجاه حوكمة الهجرة.

- **تنظر أهداف الاتفاق العالمي في ما يُرغم الناس على الهجرة في المقام الأول،** مع تركيز الهدف 2 على "المسبّبات السلبية والعوامل الهيكلية التي ترغم الناس على مغادرة بلدهم الأصلي".

- **تهتم أهداف الاتفاق العالمي بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحماية حقوق العاملين، والخدمات التي يمكن الحصول عليها،** انطلاقاً من المعلومات التي يتلقونها في جميع مراحل دورة الهجرة (الهدف 3) وأدلة إثبات هويتهم القانونية (الهدف 4) ووصولاً إلى قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية في بلدان المقصد (الهدف 15)، للتمتع بممارسات منصفة وأخلاقية في مجال التوظيف وظروف العمل اللائق (الهدف 6)، للاستفادة من الاعتراف بالمهارات (الهدف 18) والحصول على الحماية القنصلية (الهدف 14).

- **تتطرق أهداف الاتفاق العالمي للطرق والمسارات التي يسلكها المهاجرون** وطبيعتها المحفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان. وفي حين يدعو الهدف 5 إلى تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية، يلتزم الهدف 7 بمعالجة "أوجه الضعف في الهجرة والحد منها". وتتناول بعض الأهداف أوجه ضعف محددة من قبيل تلك التي تواجَه في سياق التهريب (الهدف 9)، والاتجار (الهدف 10)، والمهاجرين المفقودين (الهدف 8). واستجابة لجعل مسارات الهجرة أكثر أمناً وتنظيماً وأكثر تيسيراً، يدعو الهدف 23 الدول إلى "تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية".

- **تعالج أهداف الاتفاق العالمي الممارسات ذات الصلة بالحدود،** بما في ذلك إدارة الحدود (الهدف 11)؛ والفرز والتقييم والإحالة (الهدف 12)؛ واحتجاز المهاجرين كملاذ أخير والعمل على إيجاد بدائل (الهدف 13)؛ وتيسير العودة الآمنة والكريمة وإعادة القبول، إلى جانب إعادة الإدماج المستدام (الهدف 21).

- **تعترف أهداف الاتفاق العالمي بالمهاجرين كوكلاء** يجب أن يحصلوا على الشمول المالي، ويمكنهم المساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية (الهدف 20)، ويتمتعون بالحق في تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة (الهدف 22).

- كما تسلّم **أهداف الاتفاق العالمي بالإسهام الإيجابي للمهاجرين، وتدعو إلى توفير الظروف التي يمكن للمهاجرين أن يزدهروا فيها ويحققوا إمكاناتهم.** ويشمل ذلك "تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين" (الهدف 16)، و"القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على التصورات العامة عن الهجرة" (الهدف 17) و"خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان" (الهدف 19).

ويجـب ألا يُنظـر إلى أهـداف الاتفـاق العالمـي بمعزل عـن بعضهـا البعض وإنمـا ينبغي النظـر إليها إجمالاً كثلاثة وعشـرين هدفاً يجب تنفيذها معاً. ومن الصعب على سـبيل المثال مكافحة التهريب دون العمـل أيضاً على الحماية، والتركيـز على التحويلات المالية دون توفير عمل لائق، والتركيز على مسـارات دون الاهتمـام بالروايـات والإدماج. ولـن ينجح أي نهج فـي حوكمة الهجرة إذا لم يسـع إلى فهـم من يتنقـل ولماذا يتنقـل، وبدون تعاون دولي سـتكون جميع الجهـود محدودة.

وسـتؤثر حتمـاً الإجـراءات المتخـذة فيمـا يتعلـق بأحـد أهـداف الاتفـاق العالمـي تأثيـراً سـلبياً على الأهـداف الأخـرى، وأهـداف الاتفـاق العالمـي بعيدة المـدى المـدى تعزز الحاجـة إلى نهـج المجتمع بأكملـه. والجهـات الفاعلـة مـن قبيـل الأوسـاط الأكاديميـة والقطـاع الخـاص ووسـائل الإعلام والمؤسسـات الماليـة ومنظمات المجتمع المدني لهـا جميعاً دور تلعبه. لذلك يجـب تنفيذ الاتفاق العالمـي بشـكل شـامل ومـع احتـرام رؤيـة 360 درجـة للاتفـاق العالمـي ومبادئـه التوجيهية.

الصكوك والأُطر ذات الصلة

معاهدات حقوق الإنسان

يستند الاتفاق العالمي إلى قانون حقوق الإنسان الدولي وبشكل خاص، إلى عدة صكوك وأُطر أساسية لحقوق الإنسان، من بينها ما يلي:

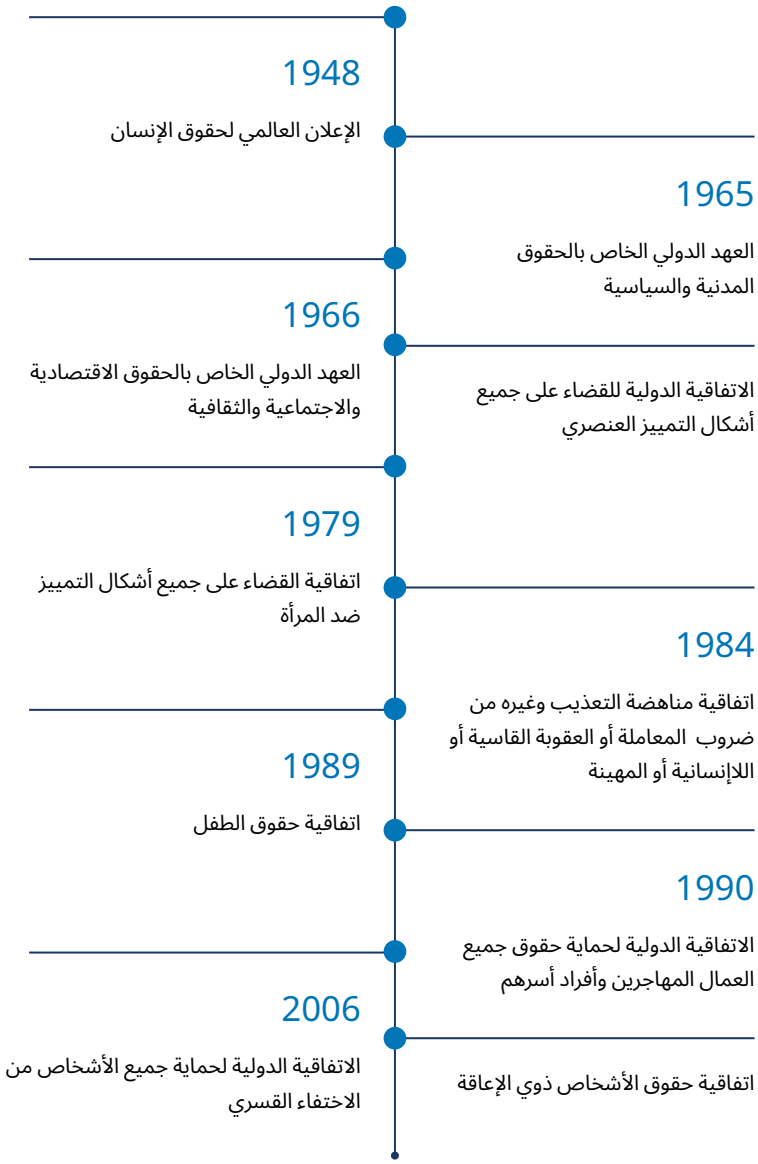

والتزامات الدول بموجب هذه الصكوك القانونية الدولية، وبشكل خاص احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وإعمال هذه الحقوق، بصرف النظر عن وضع المهاجر يجب أن تكون أساس تنفيذ الاتفاق العالمي.

الاتفاقيات الملزمة قانوناً

كما أن الاتفاق العالمي يقوم على عدد من الاتفاقيات الأخرى الملزمة قانوناً مثل

1949

اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بتشجيع العمل اللائق وهجرة اليد العاملة، من قبيل اتفاقية الهجرة لأغراض العمل (المنقحة)، 1949 (الاتفاقية رقم 97)، واتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية)، 1975 (الاتفاقية رقم 143)، واتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، 1962 (الاتفاقية رقم 118)، واتفاقية عاملات المنازل، 2011 (الاتفاقية رقم 189).

1994

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1996

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

2003

كما أن الاتفاق العالمي يقوم على عدد من الاتفاقيات الأخرى الملزمة قانوناً مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشمل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً

2016

اتفاق باريس

أطر السياسات العامة الدولية غير الملزمة قانوناً

ويكمّل الاتفاق العالمي أيضاً الأطر المعيارية وأطر السياسات العامة الدولية غير الملزمة قانوناً، ومن بينها

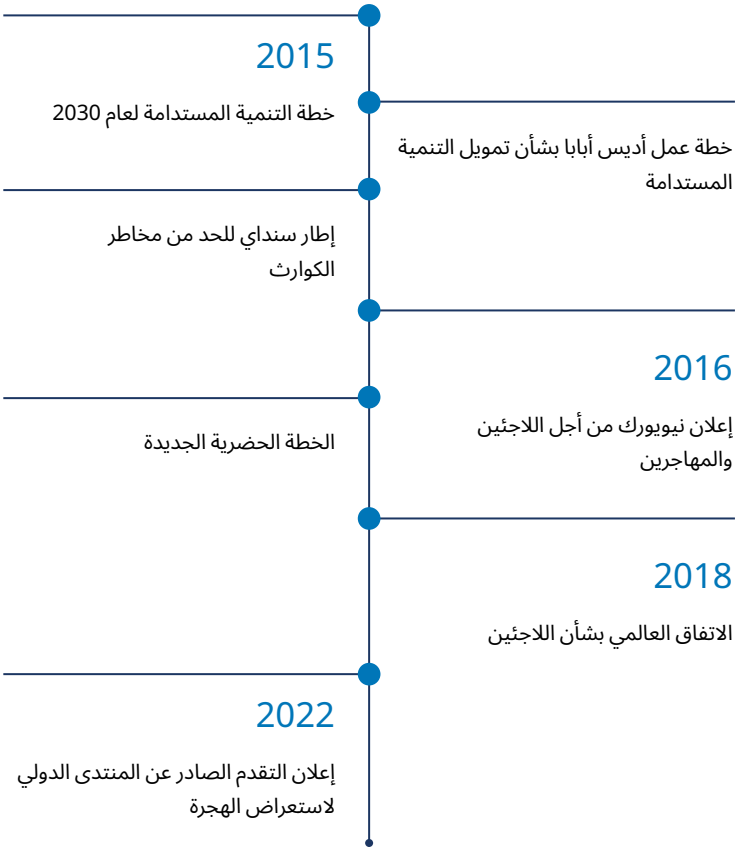

الفرع الثاني

إرساء الأسس لتنفيذ الاتفاق العالمي: تطبيق المبادئ التوجيهية في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي

يستكشف هذا الفرع تطبيق عدة مبادئ توجيهية من مبادئ الاتفاق العالمي خلال عملية التنفيذ. وهو يرمي إلى إثبات أهمية تطبيق المبادئ التوجيهية طوال عملية التصميم والتخطيط والمتابعة لتنفيذ الاتفاق العالمي، والمصادر المرجعية التي تدعم تطبيق المبادئ التوجيهية. ويعالج هذا الفرع المبادئ التوجيهية التالية:

النهج الشامل للحكومة بأكملها:
اتساق تنفيذ السياسات العامة

اتساق السياسات العامة يعني وضع سياسات تعزز بعضها البعض بشكل متبادل في جميع القطاعات ذات الصلة والإدارات الحكومية بحيث تعمل السياسات معاً من أجل التحقيق الفعلي لأهداف التنمية الوطنية والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر بها السياسات في أحد المجالات على السياسات في مجالات أخرى.

النهج الشامل للمجتمع بأسره:
إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة

يجب أن تشجع الجهات الفاعلة الحكومية مشاركة الجهات المعنية المتعددة الهادفة في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي، فضلاً عن تأمين المشاركة الهادفة للمهاجرين وأفراد المجتمعات المضيفة في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه.

النهج القائم على حقوق الإنسان:
المواءمة مع الالتزامات القائمة

يستند النهج القائم على حقوق الإنسان إلى قوانين ومعايير حقوق الإنسان الدولية وهو موجّه عملياً نحو احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

النهج المراعي لاحتياجات الطفل:
حماية جميع الأطفال وإدماجهم وتمكينهم

تنفيذ الاتفاق العالمي بطريقة مراعية للطفل لا بد أن يبدأ بالتسليم بأن مراعاة الطفل واحترام حقوقه أمران أساسيان لحسن حوكمة الهجرة.

النهج القائم على الاستجابة الجنسانية:
معالجة الحقائق الجنسانية لجميع المهاجرين

يجب أن تسعى القوانين والسياسات والبرامج إلى الاعتراف بمختلف أوجه الواقع الذي يواجهه المهاجرون والتطرق لهذا الواقع على أساس النوع الاجتماعي والجندر بما في ذلك تقاطع هذا الواقع مع عوامل مثل السن أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو العرق، في جميع مراحل الهجرة، مع التمسك بحقوق الإنسان الخاصة بهم التي تعزز تمكينهم وتعزز المساواة

نهج التنمية المستدامة:
الاستفادة من الهجرة من أجل مجتمعات أقوى وأكثر شمولاً ومرونة

يتيح تنفيذ الاتفاق العالمي فرصة للاستفادة من العلاقة الإيجابية بين الهجرة والتنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

نهج الحكومة بأكملها:
تحقيق اتساق السياسات العامة

يشير الاتفاق العالمي بشكل مركزي إلى اتساق السياسات العامة في عرضه لمبادئ الاتفاق التوجيهية العشرة المترابطة والشاملة لعدة قطاعات:

يعتبر الاتفاق العالمي الهجرة واقعاً متعدد الأبعاد لا يمكن معالجته في قطاع من قطاعات السياسة الحكومية بمفرده. ولتطوير وتنفيذ سياسات عامة وممارسات فعالة فيما يتصل بالهجرة يحتاج الأمر إلى نهج شامل للحكومة بأكملها لضمان اتساق السياسات العامة الأفقي والعمودي عبر جميع القطاعات والمستويات الحكومية (الاتفاق العالمي، الفقرة 15(ط)).

والاتفاق العالمي يشجع أيضاً اتساق السياسات العامة بطرق هامة، مثلاً من خلال **ترسيخ الاتساق في القانون الدولي** والتنسيق مع أطر هامة أخرى من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

أهمية
النهج الشامل للحكومة بأكملها

اتساق السياسات العامة يساعد الحكومات على تأمين الاتساق بين السياسات والأطر البرمجية الوطنية والإقليمية، فضلاً عن تمسكها بالقانون الدولي. واتساق السياسات العامة يعني "وضع سياسات تعزز بعضها البعض في جميع القطاعات ذات الصلة والإدارات الحكومية بحيث تعمل السياسات معاً على التحقيق الفعلي لأهداف التنمية الوطنية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على السياسات في مجال آخر".[1]

واتساق السياسات العامة هام لأغراض حوكمة الهجرة. والهجرة ظاهرة عابرة للحدود وشاملة لعدة قطاعات تؤثر في جميع المجالات ومستويات الحوكمة وتتأثر بها. وبناءً على ذلك فإن السياسات المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالهجرة بحاجة إلى مراعاة فيما يتصل بالسياسات القطاعية أو المواضيعية الأخرى في مجموعة واسعة من المجالات من قبيل التنمية، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، وأمن المياه، والعمل، والزراعة، والتجارة، والسكن، والصحة، والتعليم، وتطوير المهارات، وعدم التمييز، والوقاية الاجتماعية، والوئام الاجتماعي، وإنفاذ القانون والعدالة، واللجوء.

ويمكن للدول، من خلال العمل في جميع القطاعات ذات الصلة، وللوزارات والإدارات والكيانات الحكومية المرتبطة بها، تعزيز **الاتساق الأفقي**، مع المساعدة في نفس الوقت على الحرص على حصول المهاجرين على الخدمات في قطاعات مثل الصحة والتعليم والعدالة. وهذا يساعد أيضاً على ضمان بقاء سياسات اللجوء على وفاء بأهدافها المبيّنة في الأطر القانونية والمؤسسية والحرص على أن تتلاقى مع سياسات الهجرة عند اللزوم. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للدول، عن طريق العمل مع جميع مستويات الحوكمة الأخرى – المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية - أن **تعزز الاتساق العمودي**. والتلاقي مع السلطات المحلية حاسم بشكل خاص

1. اطلع على إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "مجالات العمل: اتساق السياسات العامة" على الموقع التالي: www.un.org/development/desa/cdpmo

عندما يتعلق الأمر بالهجرة، ذلك أن البلديات غالباً ما تكون الجهات الفاعلة الرئيسية في توفير الخدمات للمهاجرين، ملبية احتياجاتهم وساهرة على حقوقهم الإنسانية وحقوقهم فيما يتصل بالعمل.

والتقصير في مراعاة العلاقة بين سياسات الهجرة وغير ذلك من السياسات القطاعية يمكن أن يؤدي إلى خلط وأوجه عدم اتساق في تنفيذ هذه السياسات، بل وحتى إلى خرق للقانون الدولي. ويمكن أن يحد ذلك من فعالية السياسات العامة أو يمكن حتى أن يُحدث في نهاية المطاف خطراً ضاراً على المهاجرين.

وعلى عكس ذلك فإن الجهود الاستباقية لتشجيع الاتساق في السياسات يمكن أن يزيد من أوجه التآزر إلى أقصى حد بين الجهود في مجال السياسات العامة وتعزيز الثقة والتعاون بين صانعي السياسات وزيادة التقبّل السياسي بخصوص أهمية حوكمة الهجرة الرشيدة.

نهج الحكومة بأكملها
في الممارسة العملية

تحديد أو إنشاء آليات ومؤسسات للتعاون المتين في جميع القطاعات الحكومية ذات الصلة بالهجرة، وكذلك مع جميع مستويات الحكم (المحلي والوطني والإقليمي والعالمي) في ما يدور حول حوكمة الهجرة.

بناء أطر متينة للرصد والتقييم، وتحسين بيانات الهجرة وزيادة قدرة البيانات المتعلقة بالهجرة لكي يتسنى قياس آثار السياسات العامة (والمفاضلة بين السياسات) بمزيد من الدقة.

تحديد الالتزامات الدولية، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، لضمان توافق السياسات والتشريعات والبرامج مع هذه الالتزامات.

إدماج الهجرة في مختلف مجالات السياسات العامة (مثلاً الصحة والتعليم)، الذي يُعرف أيضاً بأنه تعميم للهجرة، بحيث تكون السياسات في مختلف القطاعات شاملة ومستجيبة لاحتياجات المهاجرين وحقوقهم، وبحيث تزداد إمكانات التنمية فيما يتصل بالهجرة إلى أقصى حدودها.

الموارد اللازمة
لنهج الحكومة بأكملها

تدعم الموارد التالية إدماج المهاجرين في تخطيط السياسات

- المبادئ التوجيهية بشأن تعميم الهجرة في تخطيط التنمية المحلية (المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، 2017)، وهي متاحة على الموقع التالي: www.migration4development.org
- تعميم الهجرة وإدماجها في تخطيط التنمية: دليل لصانعي السياسات والمهنيين (المنظمة الدولية للهجرة/الفريق العالمي المعني بالهجرة، 2010)، وهو متاح على الموقع التالي https://publications.iom.int
- أوجه الترابط بين السياسات العامة والهجرة والتنمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017)، وهي متاحة على الموقع التالي www.oecd.org

- المبـادئ التوجيهية بشـأن تعميم الهجـرة وإدماجها في التعـاون والتنميـة الدوليين (MMICD) (المنظمـة الدوليـة للهجـرة/ المديريـة العامـة للتنميـة والتعـاون التابعـة للمفوضيـة الأوروبيـة، متاحة عـلى الموقـع التالـي https://eea.iom.int/mmicd
- قياس مدى اتسـاق سياسـات الهجرة والتنمية: مجموعة جديدة من الأدوات المختبرة (منظمة التعـاون والتنمية فـي الميدان الاقتصادي/ برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020)، متاح على الموقع التالي www.knomad.org

والبرامج التالية تركز على وجه التحديد على إدماج الهجرة:

- **المبادرة المشـتركة للهجرة والتنمية**: انطلقت المبادرة في عام 2008 وقد موّلتها المفوضية الأوروبية والوكالة السويسـرية للتنمية والتعان ونفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بروكسل، بالتعـاون مع مختلـف وكالات الأمم المتحـدة. ووفّرت المبـادرة توجيهات وتدريباً بشـأن إدماج الهجـرة فـي تخطيـط السياسـات عـلى المسـتوى المحلي وسـاعدت عـلى النهوض بمبـادرات مختـارة محلياً بشـأن الهجرة والتنميـة عن طريق تقديـم المسـاعدة المالية، والمسـاعدة الفنية وبنـاء القـدرات للجهـات الفاعلة المحليـة. ويرد عـلى الموقع التالـي المزيد مـن المعلومات عن المشروع http://migration4development.org.
- **تعميـم الهجـرة فـي اسـتراتيجيات التنميـة الوطنيـة**: شـارك فـي إطـلاق هـذا المشـروع النموذجـي كل مـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، والمنظمـة الدوليـة للهجـرة، والوكالـة السويسـرية للتنميـة والتعـاون. وأُطلـق هـذا المشـروع فـي عـام 2011 واكتملـت المرحلتـان الأوليـان فـي عـام 2018. والمرحلـة الثالثـة الممتـدة مـن 2019 إلى 2023 جارية حالياً في 11 بلـداً تحـت عنـوان "البرنامـج العالمـي المشـترك بيـن المنظمـة الدولية للهجـرة وبرنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي بشـأن جعل الهجـرة تعمل مـن أجل التنميـة المسـتدامة (المرحلـة الثالثة)". ويـرد المزيـد مـن المعلومـات عـن المرحلتيـن الأوليـن مـن هذ المشـروع عـلى الموقـع التالي https://www.iom.int/mainstreaming-migration-national-development-strategies، فيما تـرد معلومـات عـن المرحلـة الثالثـة عـلى الموقـع التالـي https://migration4development.org/en/about/our-programmes.
- **تعميـم الهجـرة في التعـاون والتنميـة الدوليين**: هذا المشـروع ممـوّل من المديريـة العامة للمفوضيـة الأوروبيـة للتعاون والتنميـة الدوليين وتتولى تنفيـذه المنظمة الدوليـة للهجرة. وقد أُطلـق المشـروع فـي عـام 2017 وهـو متواصـل حالياً. ويـرد المزيـد مـن المعلومـات عـن هذا المشـروع على الموقـع التالـي https://eea.iom.int/mmicd.

النهج الشامل للمجتمع بأسره:
التعامل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة

سيُنفذ الاتفاق بتعاون وشراكة مع مجموعة واسعة من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين:

يعزز الاتفاق العالمي إقامة شراكات واسعة النطاق بين الجهات المعنية المتعددة من أجل معالجة مسائل الهجرة بجميع أبعادها من خلال إشراك المهاجرين والمغتربين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والبرلمانيين والنقابات العمالية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ووسائط الإعلام والجهات المعنية الأخرى في حوكمة الهجرة (الاتفاق العالمي، الفقرة 15(ي)).

أهمية توخّي
نهج شامل للمجتمع بأسره

بتوخي نهج شامل للمجتمع بأسره من المفروض أن تشجع الجهات الفاعلة الحكومية المشاركة الهادفة للجهات المعنية المتعددة في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي، فضلاً عن ضمان المشاركة الجدية للمهاجرين وأفراد المجتمعات المضيفة في مراحل التنفيذ والمتابعة والاستعراض.

ويتطلب نهج المجتمع بأسره من الجهات الفاعلة الحكومية أن تخلق بيئات تمكينية شاملة وآمنة ومستدامة، ليس فقط أثناء المشاورات مع الجهات المعنية ذات الصلة وإنما أيضاً طوال جميع العمليات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق العالمي واستعراضه. وهذه البيئات لا تتفق وحسب مع مبادئ الاتفاق العالمي المتعلقة بالسن والجندر والإعاقة والتنوع المراعية للفوارق، بل يرجّح أن تشمل أيضاً إدماج وإيصال أصوات أولئك الذين غالباً ما يواجهون عراقيل هيكلية هامة تحول دون المشاركة، من قبيل تلك التي يواجهها المهاجرون وتواجهها المنظمات التي يقودها مهاجرون.

والهجرة ظاهرة عرضية لها صلة بجميع مستويات الحكم، وكذلك بمجموعة واسعة من الميادين السياساتية، وبالتالي فإن النهج الشامل للمجتمع بأسره يساعد على تأمين حدوث تعاون بين المجتمعات وفيما بين الحكومات. فعلى سبيل المثال عندما تتوخى الدول نهج المجتمع بأسره لتوفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب في جميع مراحل الهجرة (الهدف 3)، فإنه يتعين عليها تنظيم حملات متعددة اللغات ومستجيبة للاعتبارات الجنسانية وقائمة على الأدلة وأنشطة توعية بشراكة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك السلطات المحلية والبعثات القنصلية والدبلوماسية، وأصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات الشتات والوسائط الأكاديمية (الاتفاق العالمي، الفقرة 19(ه)).

النهج الشامل للمجتمع بأسره
في الممارسة العملية

تنفيذ الاتفاق العالمي بتعاون وشراكة مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك:

- المهاجرون
- منظمات المجتمع المدني
- المنظمات الدينية
- النقابات العمالية
- الأطفال الشباب
- النساء
- مجتمعات الشتات
- منظمات المهاجرين والشتات
- الجهات الفاعلة في القطاع الخاص
- السلطات والمجتمعات المحلية
- البرلمانيون
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- وسائط الإعلام
- حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية
- الأوساط الأكاديمية
- الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة

تنظيم مشاورات متعددة الجهات المعنية في جميع مراحل تنفيذ واستعراض الاتفاق العالمي.

إنشاء آليات هادفة لإدراج جميع الجهات المعنية في حوكمة الهجرة (اطلع على الاتفاق العالمي، الفقرتان 15 و44).

تحديد الطرق التي يمكن بها تعزيز وتحسين التعاون والشراكات بخصوص حوكمة الهجرة. ويشمل ذلك ما يلي:

- تحديد الثغرات القائمة في التعاون والشراكات وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الجهات المعنية، بما في ذلك الحواجز الهيكلية والجنسانية والقانونية واللغوية والمادية والتكنولوجية؛
- توفير حيز لجميع الجهات المعنية لتأمين المشاركة والمساهمة النشطة والحرة والمستنيرة والهادفة في عمليات حوكمة الهجرة وصنع القرار، بما في ذلك من خلال وضع آليات وطرائق تشاور؛
- توفير المعلومات ذات الصلة بلغة وبشكل يسهل على المهاجرين فهمهما فيما يتعلق بعمليات صنع القرار التي تهمهم؛
- تعزيز قدرات الشركاء على تأمين المشاركة في آليات التشاور القائمة؛
- ضمان الأخذ بجميع الأصوات وإيصالها مثل أصوات منظمات المهاجرين التي تقودها نساء ويقودها شبان وأشخاص معاقون.

الالتزام بالانفتاح والتقبّل للآراء الناقدة، ولا سيما تلك التي تصدر عن أفراد المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً بسياسات الهجرة، وإدراج هذه المعلومات بانتظام في التدخّلات المتعلقة بالسياسات العامة.

كوفيد-19

التضامن مع المهاجرين:
دعم المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

أصدرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في تموز/يوليو 2020 بياناً بشأن دعم منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ويعترف البيان بجميع الجهات الفاعلة التي توفر الحماية الحيوية والرصد والدعوة والمعلومات والدعم للمهاجرين – بالتعاون معهم – أثناء جائحة كوفيد-19. ويدعو البيان أيضاً إلى زيادة الاعتراف بهذا العمل، بما في ذلك من خلال سبل المشاركة الهادفة وزيادة الدعم الحكومي والمالي. ويشير البيان إلى التزام الاتفاق العالمي بنهج المجتمع بأسره، الذي يعترف من جديد بأن حوكمة الهجرة تتطلب مساهمة جميع قطاعات الحكومة والمجتمع، ويحث على التمسك بهذا المبدأ في جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ويرد كامل البيان على الموقع التالي https://migrationnetwork.un.org/statements.

النهج القائم على حقوق الإنسان:
المواءمة مع الالتزامات القائمة

يستند الاتفاق العالمي إلى قانون حقوق الإنسان الدولي ويتمسك بمبادئ عدم التراجع للوراء وعدم التمييز. ومن شأن تنفيذ الاتفاق العالمي أن يضمن احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها وإعمالها بشكل فعال، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، في جميع مراحل دورة الهجرة.

يقوم الاتفاق العالمي على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، واحترام مبدأ عدم التراجع ومبدأ عدم التمييز. ومن خلال تنفيذ الاتفاق العالمي نضمن الاحترام الفعال لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها وإعمالها، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، عبر جميع مراحل دورة الهجرة. ونؤكد من جديد أيضاً على الالتزام بالقضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصب، ضد المهاجرين وأسرهم (الاتفاق العالمي، الفقرة 15(و)).

يستند النهج القائم على حقوق الإنسان عادة إلى قانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية وهو موجّه عملياً نحو احترام حماية حقوق الإنسان والوفاء بها. والسمة البارزة التي تميّز النهج القائم على حقوق الإنسان هي أنه يحدد "أصحاب الحقوق" الذين لهم، بحكم كونهم بشراً، الحق في استحقاقات معينة، و"أصحاب الواجبات" الذين هم مُلزمون قانوناً باحترام الاستحقاقات ذات الصلة بتلك المطالب واحترامها وحمايتها والوفاء بها. وهو يسعى أيضاً إلى تحليل أوجه اللامساواة التي تكمن في صلب مشاكل السياسات العامة ويعالج الممارسات التمييزية التي غالباً ما تؤدي إلى ترك مجموعات من الأفراد خلف الركب. وهكذا فإنه من الضروري تحديد المجموعات أو الأفراد الذين هم في وضع هشاشة وجعل إدماجهم وتمكينهم أولوية. وفي سياق الهجرة يسلّم النهج القائم على حقوق الإنسان بالمهاجرين كأصحاب حقوق ويضع معاملة جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، في طليعة جميع المناقشات والبرمجة فيما يتصل بالهجرة، مسترشداً بالمبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون.

كوفيد-19

ارتفاع ظاهرة كره الأجانب نتيجة لجائحة كوفيد-19

منذ بداية جائحة كوفيد-19 والمهاجرون يُستهدفون بشكل خاص بالوصم وكره الأجانب ويكونون أحياناً كبش فداء ويحمّلون المسؤولية عن انتشار الفيروس. والجائحة قد فاقمت المستويات المرتفعة بالفعل في كره الأجانب والعنصرية والوصم ضد المهاجرين واللاجئين بل وأثارت هجمات ضد اللاجئين والمهاجرين.

واستجابة لهذه الظاهرة دعت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة جميع السلطات إلى بذل كل الجهود اللازمة لمواجهة كره الأجانب، بما في ذلك حيثما يكون المهاجرون وغيرهم عُرضة للتمييز أو للعنف ذي الصلة بالأصل وانتشار الجائحة (انظر https://migrationnetwork.un.org/statements/covid-19-does-not-discriminate-nor-should-our-response). ويتعين على الدول وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة استنباط استجابات شاملة في مجال الصحة العامة وفي المجال الاجتماعي – الاقتصادي لحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، والاعتراف بالمهاجرين كجزء لا يتجزأ من الحل.

للمزيد من المعلومات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة وأفضل الممارسات لمكافحة كره الأجانب في سياق كوفيد-19، اطلع على موارد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ذات الصلة بكوفيد-19 على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org/covid-19.

استجابة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة فيما يتعلق باحتجاز المهاجرين أثناء جائحة كوفيد-19

في نيسان/أبريل 2020، في بداية جائحة كوفيد-19، أصدرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة توصيات عملية تضمنت توجيهات للدول وغيرها من الجهات المعنية بشأن الوقاية من جائحة كوفيد-19 والتصدي لها في سياق احتجاز المهاجرين. وأشارت التوجيهات إلى الهدف 13 من أهداف الاتفاق العالمي: عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل.

ودعت شبكة الأمم المتحدة إلى ما يلي:

- تعليق عمليات احتجاز المهاجرين؛
- النهوض ببدائل السجن المجتمعية غير الاحتجازية التي تحل محل السجن وتنفيذ هذه البدائل؛
- الإفراج عن جميع المهاجرين المحتجزين وإيجاد حلول بديلة، تبعاً لضمانات صارمة وإعطاء الأولوية للأطفال والأسر وغير ذلك من المهاجرين في حالات ضعف؛
- القيام على وجه السرعة بتحسين الظروف عموماً في أماكن احتجاز المهاجرين مع العمل على الانتقال إلى الحلول البديلة.

وقد وضعت هذه التوجيهات فرقة عمل الشبكة المعنية ببدائل الاحتجاز – التي يشارك في قيادتها كل من اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والتحالف الدولي المعني بالاحتجاز – بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. "كوفيد-19 واحتجاز المهاجرين: ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات وسائر الجهات المعنية؟" والتوجيهات متاحة على الموقع التالي https://migrationnetwork.un.org.

أهمية النهج
القائم على حقوق الإنسان

ستستفيد الدول بالتأكيد من توخي نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه تنفيذ الاتفاق العالمي، ذلك أنه يساعد أكثر على رؤيته كنهج مركزه الإنسان، وهذا واحد من المبادئ التوجيهية للميثاق، كما يساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها باحترام حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وإعمالها:

في النهج القائم على حقوق الإنسان المهاجرون أصحاب حقوق ولهم كرامة يجب أن تُحترم في جميع الأوقات. وحماية حقوق المهاجرين أساسية أيضاً لحماية أفراد المجتمع بشكل عام. وقد أضحى ذلك واضحاً في بداية جائحة كوفيد-19 عندما أصبح توفير خدمات شاملة لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم، أساسياً للتخفيف من وطأة الجائحة واحتوائها وإعادة البناء على نحو أفضل.[2]

النهج القائم على حقوق الإنسان في التطبيق العملي

النظر إلى جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، كأصحاب حقوق.

- التركيز على أكثر المجموعات والأفراد تهميشاً ممن تتعرض حقوقهم بانتظام للإنكار أو التجاهل أو الانتهاك.
- تشجيع الحكومات وسائر الجهات الفاعلة كجهات صاحبة واجبات على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب قانون حقوق الإنسان.
- السعي إلى مواءمة القوانين والسياسات والممارسات الاجتماعية مع المعايير الدولية، ومعالجة أوجه اللامساواة الهيكلية وأنماط التمييز.
- الاهتمام ليس فقط بالنتائج وإنما أيضاً بالعملية من خلال مبادئ المشاركة وعدم التمييز والتمكين والشفافية والمساءلة.

2. غوادانيو، ل.، "المهاجرون وجائحة كوفيد-19: تحليل أولي" (2020)

زيادة المعرفة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاهدات الأساسية التسعة (وهي متاحة على الموقع التالي: www.ohchr.org) وغير ذلك من المعاهدات والاتفاقات من قبيل:

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (المنقّحة)، 1949 (الاتفاقية رقم 97)؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية)، 1975 (الاتفاقية رقم 143)؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين، 2011 (الاتفاقية رقم 189)؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش، 2019 (الاتفاقية رقم 190).

ضمان معرفة حقوق الإنسان والخبرة في جميع هياكل تخطيط وتنفيذ الاتفاق العالمي والإشراف عليه، بما في ذلك من خلال العمل مع الوزارات المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

العمل بنشاط على تشجيع توافق القوانين والسياسات والممارسات الوطنية ذات الصلة بالهجرة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثلاً من خلال تعزيز أو إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة. والآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة هي "آلية عمومية وطنية مكلفة بتنسيق وإعداد التقارير والمشاركة مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية (بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة)، وتنسيق وتعقّب المتابعة الوطنية والتنفيذ فيما يتصل بالالتزامات بموجب المعاهدات والتوصيات المنبثقة عن هذه الآليات"[3]

تعزيز أو إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين.

إنشاء أو تعزيز خطط عمل وطنية لتشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان، مثل الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل والحقوق الاجتماعية والثقافية والمدنية والحق في التنمية والحقوق السياسية، مع الاهتمام بشكل خاص بأكثر مجموعات المهاجرين تهميشاً. والمهاجرون كثيراً ما يواجهون حالات ضعف ناشئة عن الظروف التي يسافرون فيها أو الظروف التي يواجهونها في البلد الأصلي أو في بلد العبور والمقصد. ويتعين على الدول السعي إلى مساعدتهم على حماية حقوقهم طبقاً للالتزامات بموجب القانون الدولي.

ضمان تمتع جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، بجميع حقوق الإنسان.

المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان للإبلاغ عن تنفيذ الاتفاق العالمي القائم على حقوق الإنسان والتقدم بتوصيات والأخذ بتوصيات الدول الأخرى.

3. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة: دليل عملي لمشاركة الدول الفعالة مع آليات حقوق الإنسان الدولية" (2016).

النهج المراعي لاحتياجات الطفل:
حماية جميع الأطفال وإدماجهم وتمكينهم

عموماً هناك عدد يُقدر بـ 36 مليون طفل مهاجر على الصعيد الدولي.[4] ويوجد ملايين آخرون متضررون من جراء الهجرة دون أن يتركوا بيوتهم أبداً، من بينهم أطفال تركهم آباؤهم المهاجرون وأطفال يعيشون دون التمتع بوضع هجرة نظامي.

ويعترف الاتفاق العالمي بالأطفال والشبان كجزء محوري في حوكمة الهجرة ويوفّر للدول أداة عملية لتحسين وفائها بالتزاماتها القانونية المتمثلة في حماية الأطفال والشباب وإدماجهم وتمكينهم بصرف النظر عن وضعهم.

يُعزز الاتفاق العالمي الالتزامات القانونية الدولية القائمة فيما يتعلق بحقوق الطفل، ويتمسك بمبدأ مصالح الطفل الفضلى في جميع الأوقات، بوصفه اعتباراً أولياً في جميع الحالات المتعلقة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم (الاتفاق العالمي، الفقرة 15(ح)).

بعبارة أخرى، يدعو الاتفاق العالمي الدول إلى الالتزام مجدداً باتفاقية حقوق الطفل في سياق الهجرة وبمعاملة كل طفل كطفل أولاً وقبل كل شيء وليس على أساس وضع الهجرة. ويوفّر الاتفاق للحكومات خطة عمل لتحويل الهجرة إلى تجربة إيجابية وتمكينية للأطفال، لأن سياسات الهجرة التي تعمل لصالح الأطفال إنما تعود بالنفع أيضاً على الدول.

أهمية
النهج المراعي لاحتياجات الطفل

كون حقوق الأطفال مبدأ توجيهي يتكرر في جميع أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين أمر هام في حد ذاته. فالأطفال ليسوا مجرد فكرة عارضة تخطر على البال في سياسة الهجرة، كما وأنهم لا يُنظر إليهم حصرياً من خلال عدسة الضعف. ويعكس الاتفاق العالمي الطرق المتعددة التي تؤثر بها الهجرة على الأطفال، سواء تنقلوا غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن أسرهم أو رفقة والديهم وسواء كانوا في وضع هجرة نظامي أو غير حاملين لوثائق هوية.

وتنفيذ الاتفاق العالمي بطريقة تراعي الطفل يجب أن يبدأ بمعرفة أن الأطفال وحقوقهم أمر أساسي لحسن حوكمة الهجرة. ولا بد للحكومات أن تهتم بالأطفال ليس فقط لأنهم بحاجة إلى حماية وإنما أيضاً لأن القوانين والسياسات والممارسات التي تتجاهلهم إنما هي قوانين وسياسات وممارسات غير فعالة. وعندما يقع الأطفال ضحية للإهمال تنهار نظم الهجرة.

وفي صلب النهج المراعي لاحتياجات الطفل نجد مبدأ "أن يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى" (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3). وهذا يعني أن مصالح الطفل لها أولوية عليا وأن مصالح الطفل الفضلى يجب أن تكون لها الأسبقية على الاعتبارات ذات الصلة بوضع الهجرة. وتفسّر لجنة حقوق الطفل مصالح الطفل الفضلى كمفهوم من ثلاثة أبعاد:[5]

4. اليونيسيف، "هجرة /نزوح الأطفال وجائحة كوفيد-19: الهجرة"(2021).
5. لجنة حقوق الطفل، "التعليق العام رقم 14 (2013) المتعلق بحق الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفضلى" (2013).

(أ) حـق أساسـي: وهـو حق الطفل، سـواء كان ذكـراً أم أنثـى، في تقييـم مصالحه الفـضلى وإيلاء الاعتبـار الأول لهـا عندمـا تبحـث المصالـح المختلفة للتوصـل إلى قرار بشـأن المسـألة المطروحة، وضمـان إعمـال هـذا الحق كلمـا اتُخذ قرار بشـأن طفل مـا أو بشـأن مجموعة من الأطفـال محددي الهويـة غيـر محـددي الهويـة أو الأطفـال بوجه عـام. والفقـرة 1 من المـادة 3 تفـرض التزامـاً جوهرياً على الـدول (التنفيـذ الذاتـي) وتنطبـق مباشـرة ويمكن الاحتجـاج بها أمـام المحكمة.

(ب) مبدأ قانوني تفسـيري أساسـي: عندما يكون هناك أكثر من تفسـير للحكم القانوني ينبغي أن يقـع الخيار على التفسـير الـذي يخدم مصالح الطفل الفضلى بشـكل أكثر فعاليـة. وتوفر الحقوق المكرسـة في الاتفاقية وفي بروتوكولها الاختياري الإطار اللازم للتفسـير.

(ج) قاعـدة إجرائيـة: كلمـا اتُخـذ قـرار يكون لـه تأثير على طفـل محدد الهويـة أو مجموعـة محددة الهويـة مـن الأطفال أو الأطفـال بوجه عام، وجب أن تشـمل عملية اتخـاذ القرار تقييمـاً لتأثير القرار المحتمـل **(**الإيجابـي أو السـلبي**)** على الطفـل المعنـي أو على الأطفـال المعنييـن. ويقتضـي تقييـم مصالـح الطفـل الفـضلى وتحديدهـا ضمانـات إجرائيـة. وإضافـة إلى ذلـك، فـإن مبـرر اتخـاذ القرار يجـب أن يثبـت أن حـق الطفـل قـد روعـي بشـكل صريـح. وبهـذا الخصـوص، يجـب أن توضـح الـدول كيـف أنّ القـرار المتخذ قد احتـرم حق الطفـل، أي أن تبين العناصـر التي اعتبـرت أنها تخدم مصالـح الطفـل الفـضلى، والمعايير التـي اسـتندت إليها في ذلـك، وكيفيـة ترجيح مصالـح الطفل على الاعتبـارات الأخـرى سـواء كانـت قضايـا واسـعة تخص السياسـات العامـة أو حـالات فردية.

والمبادئ الأساسـية الأخـرى لاتفاقية حقوق الطفل هي عـدم التمييز، والمشـاركة والحق في الحياة والبقـاء والنمـاء.[6] ويجـب أن تكـون هـذه المبـادئ أيضاً فـي محور سياسـات وإجـراءات الـدول في مجـال الهجـرة وهي مفضّلـة في الإجـراءات أدناه.

النهج المراعي لاحتياجات الطفل
في الممارسة العملية

إحضـار الأطفـال والشـبان إلى طاولـة المفاوضـات كشـركاء فـي آليـات تنفيـذ الاتفـاق ومتابعتـه واسـتعراضه، والاسـتماع إليهم بعناية وعـدم اتخاذ أي قـرار يخصهم بدونهـم. وتضمين الأصـوات غيـر المسـموعة فـي المحادثـة مـن خلال الترجمـة الفوريـة والتيسـير المهني والوسـاطة بيـن الثقافـات وتطوير المهـارات. فالأطفال والشـباب عندما نأخذهـم مأخذ الجد يكونـون جزءاً من الحـل ويسـاهمون فـي تصميم سياسـات هجـرة أفضل.

6. لجنة حقوق الطفل، "التعليق العام المشترك رقم 3 (2017) للجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتعليق العام رقم 22 (2017) للجنة حقوق الطفل المتعلق بالمبادئ الأساسية العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان للأطفال في سياق الهجرة الدولية" (2017)

ضمـان عـدم التمييز على أسـاس الجنسـية أو الوضع من حيـث الهجرة. والتمييـز في صلب العديد من السياسـات والممارسـات التي تضع الأطفـال في خطر، رغم التزام جميـع الدول الواضح بموجـب اتفاقيـة حقوق الطفـل بإعمال حقوق كل طفـل يعيش على ترابها وليـس حقوق كل طفل ينتمـي إلى ترابهـا. وهـذا يـؤدي بالأطفـال المهاجرين إلى عـدم الوصـول إلى النظم الوطنيـة وينتهي بهـم الأمـر إلى هيـاكل موازية، غالبـاً تحت رعاية سـلطات الهجـرة. والتمييز، مثلاً، يفسـر إيـداع هذ العـدد الكبيـر من الأطفـال غير المصحوبيـن بذويهم أو المنفصليـن عنهم في دور رعايـة وذلك حتى فـي البلـدان التـي لها نظـم رعاية بديلـة عائلية الأسـاس راسـخة تماماً.[7] وهـذا هو السـبب أيضاً في كـون احتجـاز الأطفـال المهاجريـن غالباً مـا يتم تبريـره على أنه إجـراء وقائـي – وهذا تفكيـر قد يكون غيـر مقبـول بالنسـبة للأطفـال مـن المواطنيـن فـي ظـروف مماثلة (مـثلاً لضمـان سلامـة الطفل، ومنـع الاتجـار بالطفـل، ومعالجـة انفصـال الأسـرة، وتقييـم سـن الطفـل أو إجـراء تقييـم لدرجـة الضعـف) – وهـذا هـو أيضاً السـبب الـذي من أجلـه نادراً مـا تمنـح الـدول الأطفـال المهاجرين غير الحامليـن لوثائـق هوية مسـتوى الرعاية الصحيـة الذي تمنحـه لمواطنيها.

إدمـاج الأطفـال المهاجريـن فـي المنظومـات والخدمـات الوطنيـة والمحليـة. لـن يُنظـر إلى الأطفـال المهاجريـن كأطفال أولاً ولـن يعاملوا بصفتهم تلك ما لم تسـتثمر الدول فـي جعل حوكمة الهجرة مراعية للطفل وموفرة لحمايته ومن دون جعل النظم والخدمات الوطنية مراعية للمهاجرين. والخطـوة الأولى في هـذا الاتجاه تتمثل في الحـرص على إحالة الأطفال المهاجرين بأسـرع ما يمكن إلى سـلطات حمايـة الطفـل وتمكين هـذه الخدمات من القـدرة على معالجـة الاحتياجـات الخاصة بهـؤلاء الأطفال، إلى جانب المدرسـين ومهنيي الرعايـة الصحية والعامليـن الاجتماعيين وغير ذلك مـن الفاعلين الرئيسـيين. وتخصيص الموارد لهذه الأماكن وكذلك الأشـخاص والعمليات بما يجمع بيـن نظم الهجرة ونظـم حماية الطفـل والفاعلين مـن المحتمل أن يعطي نتائج ملموسـة.

الدعوة إلى شـراكات ذكية أو الانضمام إلى الشـراكات الذكية لريادة وتقاسـم وتكرار الحلول الملموسـة التـي تعمـل لحماية الأطفـال والشـبان المتنقليـن وإطلاق طاقاتهـم. ويجب أن تقـود الحكومـات التعـاون والتعلـم مـن النظـراء فيمـا بيـن الجهـات المعنية ويجـب أن تجمـع بين السـلطات المحلية والمجتمـع المدني وكيانات الأمـم المتحدة والنقابات العماليـة والقطاع الخاص والأطفـال والشـبان المهاجريـن، مـع تبـادل الأفـكار والتجـارب بيـن المسـتويين الوطنـي والمحلي وعبـر البلـدان وتوفير منصـة للدول لتحديـد التحديات التي يمكـن مواجهتها مـن خلال الدعم الفني المقدم من الشـركاء.

توفيـر بيانـات وأدلة أكثـر موثوقية وأكثر مناسـبة من حيـث التوقيت وتكون فـي المتناول وعاليـة الجـودة ومصنفة بحسـب السـن. على الرغم مـن القـدر الهائل مـن الجهود التـي بُذلت على مـدى العقـد الماضـي هنـاك ثغـرات كبيـرة حتـى فـي أبسـط البيانات بخصـوص الأطفـال في سـياق الهجـرة. وعلى سـبيل المثـال فـإن نسـبة 23 فـي المائـة مـن البيانـات عـن المهاجريـن فـي العالـم لم توزّع بحسـب السـن.

7. مؤسسة لوموس، "إعادة التفكير في الرعاية: تحسين دعم الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال طالبي اللجوء والأطفال اللاجئين" (2020)

موارد النهج المراعي لاحتياجات الطفل

توجد على موقع اليونيسيف على الإنترنت ،www.unicef.org، مجموعة متنوعة من الموارد التي تدعم النهج المراعي لاحتياجات الطفل

- توجيهات لتقييم وضع الأطفال المتنقلين في سياق وطني
- مبادئ توجيهية بشأن مشاركة المراهقين ومشاركتهم المدنية
- الأطفال المشردون: ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات المحلية
- خطة عمل للأطفال المشردين
- الدعوة إلى العمل: حماية الأطفال المتنقلين تبدأ بتحسين البيانات
- نصائح سريعة حول جائحة كوفيد-19 والأطفال المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً
- اتخاذ إجراءات مُلهمة: ممارسات اليونيسيف من أجل الأطفال المتنقلين أثناء جائحة كوفيد-19

توجد موارد أخرى صادرة عن اليونيسيف تدعم النهج المراعي لاحتياجات الطفل في تنفيذ الاتفاق العالمي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على الموقع www.unicef.org/migrant-refugee-internally-displaced-children وعلى الموقع www.unicef.org/sdgs/resources. وتفصّل هذه الموارد التوجيهات العملية لتقييم الوضع العام للأطفال المهاجرين والنازحين في أي سياق وطني محدد، وهذه خطوة أولى ضرورية في النهج المراعي لاحتياجات الطفل في تنفيذ الاتفاق العالمي.

النهج القائم على الاستجابة الجنسانية:
معالجة الحقائق الجنسانية لجميع المهاجرين[8]

يجب أن يكون تنفيذ الاتفاق العالمي مستجيباً للمنظور الجنساني. وحوكمة الهجرة المستجيبة للمنظور الجنساني تشير إلى الطريقة التي تعترف بها القوانين والسياسات والبرامج بمختلف الوقائع التي يواجهها المهاجرون وتعالج بها هذه الوقائع بالاستناد إلى جندر المهاجرين، بما في ذلك تقاطعها مع عوامل مثل السن والميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو العرق، في جميع مراحل الهجرة، مع التمسك في نفس الوقت بحقوق الإنسان وتعزيز تمكين المهاجرين والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وينص المبدأ التوجيهي المستجيب للمنظور الجنساني على النطاق العالمي على ما يلي:

يضمن الاتفاق العالمي احترام حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والرجال والفتيات والفتيان في جميع مراحل الهجرة، وتفهم احتياجاتهم الخاصة وتلبيتها حسب الأصول، وتمكينهم كعوامل للتغيير. ويراعي الاتفاق العالمي المنظور الجنساني ويعزز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، مع الاعتراف باستقلالهن وإمكانياتهن وقيادتهن من أجل الابتعاد عن التعامل مع النساء المهاجرات من خلال منظور الضحية في المقام الأول (الاتفاق العالمي، الفقرة 15(ز)).

أهمية
النهج القائم على الاستجابة الجنسانية

لا بد من معالجة ومعرفة الحقائق الجنسانية للمهاجرين. وكل جانب من جوانب الهجرة يمكن أن يتأثر بجندر الشخص المعني: وأسباب الهجرة، والمعلومات المتلقاة قبل المغادرة، والسفر، والاندماج في بلد المقصد، والعمل المضطلع به، والتحديات المواجهة.

وعندما تكون الهجرة خياراً، يمكن أن تكون تعبيراً عن إرادة المهاجرين وأداة لتمكينهم. وبالنسبة للكثيرين، ومن بينهم المهاجرات اللاتي يمثلن قرابة نصف جميع المهاجرين الدوليين والأشخاص الذين يرسلون تحويلات مالية،[9] يمكن أن تكون الهجرة تجربة إيجابية تفضي إلى حياة أفضل وتعزز فرص سبل العيش، والاستقلالية والتمكين.

8. أُعد هذا الفرع بالاستناد إلى "السياسات والممارسات: دليل للاستجابة الجنسانية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة"، وقد أعدت هذا الفرع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتشاور مع أعضاء فريق الخبراء العامل المعني بمعالجة حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي.

9. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، الهجرة الدولية 2019 (2019)؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إرسال الأموال إلى الأهل: المساهمة في أهداف التنمية المستدامة، الجمعية الخيرة النسائية الأسترالية "One Family at a Time" (2017).

غير أن الهجرة يمكن أن تعرّض الكثيرين أيضاً – ولا سيما النساء والفتيات – لحالات من الضعف وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب التمييز القائم على الجندر في القانون والممارسة العملية. والمهاجرون، مثل النساء والفتيات والمهاجرون من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، كثيراً ما يعيشون أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز إضافة إلى العنصرية وكره الأجانب. والتمييز القائم على العرق أو الإثنية أو الخصائص الثقافية أو الجنسية أو اللغة أو الدين وما إلى ذلك يمكن أن يُعبّر عنه بطرق خاصة بالجندر.[10] فالنساء المهاجرات، مثلاً، يمكن أن يواجهن مخاطر تمييز أكبر بسبب القوانين والسياسات التي تستنسخ أحياناً أو تعزز أوجه اللامساواة القائمة بين الجنسين في بلدان الأصل والعبور والمقصد. وأسواق العمل تظل أيضاً شديدة التمييز ولا تتاح أحياناً للمرأة إلا فرصة محدودة للحصول على المعلومات وهي تفتقر لسلطة صنع القرار والتحكم في الموارد بسبب أوجه اللامساواة الهيكلية القائمة على اعتبارات جنسانية وعلى الجندر.

وقد يواجه المهاجرون مخاطر متزايدة من حيث:

10. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 26 ذو الصلة بالعاملات المهاجرات (2008).

النهج القائم على الاستجابة الجنسانية
في الممارسة العملية

"السياسات والممارسة العملية: دليل لتنفيذ الاتفاق العالمي المستجيب للمنظور الجنساني" (وهو متاح على الموقع التالي: https://ppguide.unwomen.org)، وقد أُعد لتوفير توجيهات واضحة وملموسة وعملية للحكومات وسائر الجهات المعنية الرئيسية بخصوص التنفيذ المستجيب للمنظور الجنساني للاتفاق العالمي. ويشمل هذا الدليل قوائم مرجعية لكل واحد من أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين ويوفر إطاراً شاملاً للإجراءات للمساعدة على وضع وتنفيذ سياسات وقوانين وبرامج هجرة تعالج كلياً الوقائع الجنسانية للهجرة. وما يرد أدناه متأتٍ من هذه التوجيهات وتُشجِّع الجهات المعنية على استخدام هذه القوائم المرجعية وغيرها من المواد.

وضع النهج القائم على الاستجابة الجنسانية موضع التطبيق العملي يتطلب تحليلاً للسياسات والقوانين لفهم الكيفية التي سيؤثر بها التنفيذ في المهاجرين من الجنسين والهويات الجنسانية وإدخال التغييرات حسب اللزوم.

وفيما يلي البعض من المسائل الشاملة التي يجب معالجتها لضمان الاستجابة للمنظور الجنساني:

مساواة الجميع التامة المكرسة في القانون والقضاء على التمييز القائم على الجندر، بما في ذلك في التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والرعاية الصحية، والحياة الاقتصادية.

إلغاء الأحكام التي تنطوي على تمييز جنساني، والقيود، وأشكال الحظر أو الاستبعاد في القانون والممارسة العملية التي تقيد فرص الهجرة الآمنة والنظامية.

توسيع مسارات الهجرة النظامية لكل من العمال المهاجرين الماهرين وقليلي المهارات، بمن في ذلك المهاجرات، وضمان حصولهم على عمل لائق وحماية اجتماعية.

الحرص على ضمان تأمين جميع قوانين وسياسات العمل للعمل اللائق والتساوي في الفرص والمعاملة في سوق العمل للجميع.

الحرص على تيسير فرصة الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات ذات الصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على الجندر بالنسبة لجميع المهاجرات، بغض النظر عن وضعهن.

جمع وتحليل ونشر بيانات مصنّفة بحسب الجندر وإحصاءات جنسانية عن الهجرة تعكس بشكل صحيح الاختلافات وأوجه اللامساواة في أوضاع الأشخاص من الجنسين والهويات الجنسانية.

توفير معلومات واضحة وفي المتناول للمهاجرين لتمكينهم من معرفة وفهم حقوقهم وواجباتهم في جميع مراحل الهجرة، بما في ذلك معلومات موجّهة خصيصاً للنساء والفتيات المهاجرات.

نهج التنمية المستدامة:
الاستفادة من الهجرة من أجل مجتمعات أقوى وأكثر شمولاً ومرونة

الاتفـاق العالمـي متأصـل الجـذور في خطـة التنمية المسـتدامة لعام 2030 وهو يُسـلّم بـأن الهجرة جيدة الإدارة تُسـهم في تحقيـق نتائج تنمية إيجابية. والاتفاق العالمـي، إذ يغطي جميع أبعاد الهجرة الدوليـة بطريقـة تتميـز بالشـمولية، فإنـه يوضّح كيفيـة تيسـير الهجرة الآمنـة والمنظمـة والنظامية مـع التقليـل إلى أدنـى حـد مـن العوامـل التي تتسـبّب فـي التنقـل غيـر النظامـي أو تُحـدث ضعفاً متفاقمـاً على مختلـف مراحـل الهجـرة. ورؤية 360 درجـة، والمبـادئ التوجيهية العشـرة، والأهداف الثلاثـة والعشـرون، والإجـراءات اللاحقـة، توفّـر جميعها، بنـاءً على ذلك، إطـاراً متيناً لدعـم الجهات الفاعلـة على تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة ذات الصلة بالهجرة. ويمثـل تنفيذ الاتفاق العالمي فرصة هائلة للاسـتفادة من العلاقة الإيجابية بين الهجرة والتنمية لتحقيق خطة التنمية المسـتدامة لعـام 2030. فبمواجهـة التحديـات، والتخفيف من حالات الضعف والاسـتبعاد والاسـتثمار أكثر ما يمكـن في الفـرص التي يوفرهـا التنقل للتنمية، يمكـن أن يكون المهاجـرون والهجرة جانبـاً متكاملاً وجـزءاً لا يتجزأ من جهـود التنمية.

وينص المبدأ التوجيهي للتنمية المستدامة في الاتفاق العالمي على ما يلي:

الاتفـاق العالمـي متأصـل الجذور في خطـة التنمية المسـتدامة لعـام 2030، وهو يسـتند إلى إدراك أن الهجـرة واقـع متعـدد الأبعـاد لـه أهمية كبـرى بالنسـبة للتنمية المسـتدامة لبلـدان المنشـأ والعبـور والمقصـد، وهـو مـا يتطلـب اتخـاذ تدابيـر اسـتجابة متسـقة وشـاملة. وتُسـهم الهجرة في تحقيق نتائج إنمائيـة إيجابية وتحقيق أهـداف خطة التنمية المسـتدامة لعـام 2030، خاصـة عندما تُدار بشـكل صحيح. ويهـدف الاتفـاق العالمي إلى الاسـتفادة مـن إمكانـات الهجـرة مـن أجـل تحقيـق جميـع أهـداف التنميـة المسـتدامة، فـضلاً عـن أثر هـذا الإنجـاز على الهجـرة فـي المسـتقبل (الاتفـاق العالمـي، الفقـرة 15(ه)).

وفيمـا يتعدّى المبـدأ التوجيهي يعتـرف الاتفاق العالمي أيضـاً بالمهاجرين والشـتات كعاملي تغيير رئيسـيين فـي المجتمعـات المحليـة من خلال الهـدف 19 من أهـداف الاتفـاق العالمـي، الذي جاء فيه مـا يلي:

نلتـزم بتمكيـن المهاجرين والمغتربين من أجل تحفيز مسـاهماتهم في التنمية، وتسـخير منافـع الهجـرة باعتبارهـا مصـدراً للتنمية المسـتدامة، مع إعـادة التأكيد على كـون الهجرة حقيقـة متعـددة الأبعـاد ذات أهميـة كبـرى فـي التنميـة المسـتدامة للبلـدان الأصليـة وبلـدان العبـور والمقصـد. (الاتفـاق العالمي، الفقـرة 35).

أهمية
التنمية المستدامة

الهجـرة مسـألة شـاملة لعـدة قطاعـات لهـا صلـة بجميـع أهـداف التنميـة المسـتدامة. والعديد من أهـداف التنمية المسـتدامة يتضمـن أهدافاً ومؤشـرات محددة تتفق مـع الهجـرة أو التنقّل. وهكذ فـإن الطريقـة التي يعالج بهـا المجتمع الدولي الهجرة والشـتات سـتكون عـاملاً حاسـماً في تحقيق أهـداف التنميـة المسـتدامة. وخلال عقد العمل يمكـن أن تعجّل الهجرة التقدم نحـو تحقيق أهداف التنميـة المسـتدامة؛ غيـر أن إدارة الهجـرة غيـر الجيـدة وغيـر الملائمـة يمكـن أيضـاً أن تفاقـم أوجه اللامسـاواة وتطـرح تحديـات إنمائيـة جديـدة. والاتفـاق العالمـي "يسـعى بشـكل حثيـث إلى تهيئة ظـروف مؤاتية تمكّن جميع المهاجرين من إثراء مجتمعاتنا من خلال قدراتهم البشـرية والاقتصادية والاجتماعيـة، وبالتالـي تيسـير إسـهامهم فـي التنميـة المسـتدامة على الصعيـد المحلـي والوطني والإقليمـي والعالمي" (الاتفـاق العالمـي، الفقرة 12).

والهجـرة، متى تمت إدارتها على النحو الملائم تسـاهم فـي تحقيق نتائج إنمائيـة إيجابية للمهاجرين ومجتمعاتهـم فـي بلدانهم الأصلية وفـي بلدان العبور والمقصـد. وغالباً ما يجلـب المهاجرون منافع لمجتمعاتهـم الأصليـة مـن خلال مهاراتهـم، ومـن خلال تعزيـز القـوى العاملـة، وتعزيـز الاسـتثمار وبنـاء التنـوع الثقافـي. والمهاجرون فـي الشـتات يلعبون أيضـاً دوراً هاماً في تحسـين سُـبل عيش المجتمعـات المحلية فـي بلدانهم الأصليـة من خلال نقل المهـارات ورأس المال البشـري والموارد الماليـة، الأمر الذي يسـاهم فـي تحقيـق نتائج إنمائيـة إيجابية.

ومـن المهـم الاعتـراف بأنـه في حيـن أن الهجـرة تؤثـر على التنمية فإنهـا تتأثر بهـا أيضاً. والأسـباب التـي مـن أجلهـا يتنقـل المهاجـرون والطـرق التـي يتنقلـون بهـا تتأثـر بالأوضـاع الإنمائيـة. ولأوجـه اللامسـاواة تأثيـر كبيـر على المهاجرين وأسـرهم ومجتمعاتهم المحليـة، وكذلك على أنمـاط الهجرة. وأوجـه اللامسـاواة هـذه يجـب معالجتهـا على النحـو الملائم لتحقيـق أهـداف التنمية المسـتدامة. وتنفيـذ الاتفـاق العالمـي يمكـن أن ينهـض إلى حد كبيـر بهـذه الجهود.

التنمية المستدامة
في الممارسة العملية

إدراج تنفيـذ الاتفـاق العالمـي فـي تخطيـط وعمليـات أهـداف التنميـة المسـتدامة. القيام، حيثمـا أمكـن ذلـك، بربـط تنفيـذ الاتفـاق العالمـي بخطـط واسـتراتيجيات وآليـات الأمـم المتحدة والخطـط والاسـتراتيجيات والآليات الوطنيـة ذات الصلة، مثـل التحاليل القطرية المشـتركة، وأطر الأمـم المتحـدة للتعـاون لأغـراض التنميـة المسـتدامة، والخطـط الوطنيـة لتنفيـذ خطـة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030، وعمـل آليـات التخطيـط الوطنيـة التـي تُمنهـج تنفيـذ الآليـات الدوليـة. وقـد تم تطويـر التدريب لأفرقـة الأمم المتحـدة القطرية بشـأن إدماج الهجـرة في التحاليـل القطرية المشـتركة وفـي أطر الأمـم المتحدة للتعاون لأغـراض التنمية المسـتدامة مـن خلال الفريق العامل الأساسـي 2-1 التابـع لشـبكة الأمـم المتحـدة المعنيـة بالهجرة لدعـم هـذه العمليات.

الربط بين أهداف التنمية المسـتدامة وعمليات استعراض الاتفاق العالمي. تنفيذ الجوانب ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 والاتفاق العالمي يجب ألا يتم بشـكل مجـزأ. ويتيـح منتدى اسـتعراض الهجرة الدوليـة فرصة للوقـوف على التقدم المحرز فـي الالتزامات العالميـة لتشـجيع الهجـرة الآمنـة والمنظمـة والنظاميـة تمشـياً مـع أهـداف التنميـة المسـتدامة. وحيثمـا أمكن، يجب أن يتفق جمـع البيانات وعمليات الاسـتعراض لأغراض الاتفـاق العالمي، بما فـي ذلـك الاسـتعراضات الوطنية للاتفـاق العالمـي التي تُجـرى للاسـتعراضات الإقليميـة ومنتدى اسـتعراض الهجـرة الدوليـة، مـع عمليـات التنميـة المسـتدامة ويجـب أن ينصهر مع اسـتعراضات الـدول الوطنية الطوعيـة والاسـتعراضات المحلية الطوعيـة للحكومات المحلية، لأغـراض المنتدى السياسـي الرفيع المسـتوى السـنوي، والعكس بالعكس.

تعميم الهجرة في سياسات التنمية. إن تعميم الهجرة في السياسات والمشاريع والخطط الدولية والوطنية والمحلية يضمن مراعاة احتياجات المهاجرين وآثار الهجرة في جميع مجالات الحوكمة من قبيل التنمية والصحة والتعليم وما إلى ذلك. وهذا يشمل إدماج الهجرة في الاستجابة والتعافي فيما يتصل بجائحة كوفيد-19، لإعادة البناء وعدم ترك أحد متخلفاً عن الركب. وإدماج الهجرة في سياسات وممارسات التنمية يساعد على احترام احتياجات المهاجرين وسماع أصواتهم ومراعاة قدراتهم، كما يضمن تمكين المهاجرين للمساهمة في التنمية. والنهج من أربع خطوات المقدم في "دليل المنظمة الدولية للهجرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: دليل للممارسين"، يمكن أن يساعد على وضع ذلك موضع التطبيق العملي.[11] ويدعم الدليل الفاعلين الحكوميين الوطنيين والمحليين وصانعي السياسات والممارسين في تنفيذ جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة لإدماج الهجرة في تخطيط التنمية محلياً أو وطنياً عن طريق تصميم وتنفيذ تدخلات تكون وجيهة بالنسبة للهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

المشاركة عمودياً وأفقياً. لا يمكن الاستفادة من الإسهامات الإيجابية للمهاجرين والهجرة في التنمية بدون مشاركة نشطة وفعالة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات الإدارة. والسلطات المحلية في واجهة الإدارة الفعالة للهجرة وتمتلك الخبرة الحاسمة الأساسية اللازمة لحماية المهاجرين وتمكينهم في آن واحد للمساهمة في أولويات التنمية المستدامة المحلية والوطنية. وفي نفس الوقت يحتاج الأمر إلى نهج شامل للقطاعات لضمان مراعاة حقوق المهاجرين واحتياجاتهم وكذلك الفرص المتاحة لهم في مختلف القطاعات، بما في ذلك على سبيل المثال، الصحة والتعليم. وإقامة تنسيق عمودي بين مستويات الإدارة الوطنية والإقليمية والمحلية وتنسيق أفقي بين مختلف الوزارات الحكومية سوف يساعد على تعزيز النهج الشامل للحكومة بأكملها والنهج الشامل للمجتمع بأسره اللذين دعا إليهما الاتفاق العالمي، كما أنه سيدعم النتائج الإنمائية الإيجابية.

11. للحصول على نسخة تفاعلية من هذا الدليل ولاستكشاف الروابط بين قطاعات الهجرة والتنمية المستدامة والتنمية، اطلع على الهجرة من أجل التنمية على الموقع التالي: www.migration4development.org.

كوفيد-19

دور المهاجرين في التعافي الاجتماعي – الاقتصادي من جائحة كوفيد-19

لقد كان للجائحة أثر لم يسبق له مثيل على الهجرة والتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والقدرة على تطوير استجابات من شأنها أن تخفف من الآثار السلبية لهذه الجائحة وحماية الأشخاص المتنقلين وأسرهم وتسخير قوة الهجرة الإيجابية للتعافي بشكل أفضل – كما دعا إلى ذلك إطار الأمم المتحدة للاستجابة للأثر الاجتماعي – الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 – تتوقف على حُسن فهم آثار الجائحة على تنقل الإنسان والتنمية.

لقد قيّدت جائحة كوفيد-19 الإسهامات الإيجابية للمهاجرين والهجرة للنهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة. والمهاجرون وأسرهم يتأثرون بشكل غير متناسب جراء القيود المفروضة على السفر وعمليات الإقفال، وارتفاع البطالة، والفرص غير المتساوية في التمتع بالحماية الاجتماعية. وقد عمّقت الجائحة أوجه اللامساواة القائمة من قبل وعرّضت أحياناً العديد من المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون في وضع غير قانوني، والمهاجرون الذين يعيشون في ظروف هشة أو أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، والمهاجرات من نساء وفتيات وأطفال، لظروف تتميز بتزايد خطر الهشاشة. ومع ذلك فإن المهاجرين يلعبون دوراً حيوياً في استجابتنا لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ويقدم المهاجرون إسهامات هامة في طليعة جهود الاستجابة للجائحة، إضافة إلى أن المهاجرين يمكن أن يسدوا النقص في قطاعات رئيسية، ويقدموا مهارات قيّمة وتجارب ومنظوراً مبتكراً لجهود الإنعاش والتنمية. وسياسات التنمية الشاملة والمتكاملة وحُسن إدارة الهجرة والشراكات الفعالة يمكن أن تساعد على تسخير الإمكانات الإيجابية لتنقل الإنسان لإعادة بناء التنمية بشكل أفضل وتحفيزها.

ولن يتعافى بلد من كوفيد-19، ولن يحقق أهداف التنمية المستدامة بدون إدخال تحسينات على حوكمة الهجرة وبدون الإدماج الفعلي للمهاجرين وحمايتهم وحماية حقوقهم بشكل فعال. ويجب تمكين المهاجرين من أجل المساهمة في الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي من الجائحة، مثلاً "إعادة فتح باب التنقل وتوسيع المسارات الآمنة والنظامية؛ وتمكين الشتات من خلال استراتيجيات مالية واستثمارية شاملة؛ وتأمين الوصول المنصف للخدمات؛ وحماية العمال المهاجرين على طول سلاسل العرض العالمية وفي عمليات التوظيف"[12]. ورؤية الاتفاق العالمي ومبادئه التوجيهية توفّر تحديداً النهج اللازم للاستجابة لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن المساعدة على العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والاتفاق العالمي، الذي يقوم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو متأصل الجذور في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يمثل إطاراً تعاونياً لإرشاد جهود الاستجابة والانتعاش فيما يتصل بكوفيد-19. ولمعرفة كيف يمكن للأهداف الثلاثة والعشرين أن توجّه الإجراءات في إطار كوفيد-19 وللحصول على أمثلة للمبادرات الإيجابية المراعية للهجرة فيما يتصل بكوفيد-19 من جانب الدول الأعضاء، يمكن الرجوع إلى "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة: حُسن إدارة الهجرة عنصر أساسي للاستجابة الفعالة لكوفيد-19" و"إطلاق الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية المستدامة من أجل التعافي بشكل أفضل وأسرع وأقوى من جائحة كوفيد-19"، اطلع على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org على شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

12. المنظمة الدولية للهجرة، "الاستفادة من الهجرة للتعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (2021).

الشكل 1

موجز إصدار المنظمة الدولية للهجرة، "لماذا تعتبر الهجرة مهمة للتعافي بشكل أفضل من كوفيد-19" (2020)

١ القضاء على الفقر

الاستفادة من إمكانات الهجرة وقدراتها المحتملة على تحقيق التنمية ودعم الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي.

توسيع فرص الحصول على الحماية والأهلية والتغطية الشاملة لجميع المهاجرين والسهر على أن تكون الاستحقاقات قابلة للنقل والتحويل بالنسبة للعائدين.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم فيما يتصل بالهجرة، يجب أن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بخدمات صحية من نوعية جيدة.

تيسير تنقل اليد العاملة للعاملين في مجال الصحة للتخفيف من نقص اليد العاملة.

٤ التعليم الجيد

الاعتماد على تقدم التكنولوجيا وتشجيع تنقّل الطلاب الافتراضي لمواجهة القيود المادية من أجل مواصلة النهوض بتبادل البحوث والمعارف على الصعيد العالمي.

الاستثمار في تطوير مهارات المهاجرين والعائدين وتجديدها لزيادة فرص تمتّعهم بعمل لائق.

٥ المساواة بين الجنسين

السهر على إشراك المهاجرين، رجالاً ونساء وبغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، في جهود مكافحة تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي والهشاشة الاجتماعية – الاقتصادية نتيجة لجائحة كوفيد-19.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تطوير سبل مبتكرة لإقامة مسارات نظامية للهجرة لأغراض اقتصادية في سياق مكافحة جائحة كوفيد-19 قصد الاستجابة كما ينبغي للعرض والطلب العالميين فيما يخص اليد العاملة، ولا سيما عمال الصحة.

رفع مستوى شراكات المهارات العالمية لتحسين مواءمة المهارات والسياسات التعليمية مع العرض والطلب في سوق العمل العالمية، وزيادة القدرات المحتملة للتكنولوجيا الرقمية والعمل عن بُعد إلى أقصى حد.

١٠ الحد من أوجه عدم المساواة

تخفيض تكاليف التحويلات المالية إلى أقل من 3%.

السهر على أن تتم التحويلات المالية وغيرها من التدفقات المالية ذات الصلة بالهجرة بشكل عادل ومنصف لمساعدة الاستجابة المحلية والانتعاش والتدخلات الإنمائية.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

دعم المدن في إدماج التنقل البشري في تخطيط المدن على خلفية جائحة كوفيد-19 وعمليات الانتعاش، مع مراعاة آثار اتجاهات التنقل الجديدة بين المدن والأرياف.

تمكين المدن من تخفيف حدة ظاهرتي كره الأجانب والتمييز ضد المهاجرين المتزايدتين.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

السهر على المراعاة التامة لمواطن ضعف المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية، والمشاركة في التصدي لجائحة كوفيد-19 أو خطر تفاقم الهجرة غير النظامية والتهريب والاتجار بالبشر.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تمكين منظمات الشتات والمهاجرين من أجل دعم التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

التعلم من الجهود المبتكرة والنهوض بها لاستخدام التكنولوجيا لمسح بيانات الهجرة وتأمين تصنيف بيانات الهجرة، فضلاً عن تصنيف بيانات التنمية بحسب الوضع من حيث الهجرة.

عملية من ست
خطوات لتنفيذ الاتفاق
العالمي للهجرة

الفرع الثالث

عملية من ست خطوات

الخطوة 1 الانطلاق

- الإجراء 1 تحديد الجهات المعنية
- الإجراء 2 إقامة مشاركة هادفة
- الإجراء 3 اختيار الهيكل المؤسسي
- الإجراء 4 التوعية

الخطوة 2 تقييم الاحتياجات

- الإجراء 1 تحديد أهداف الاتفاق العالمي لاتخاذ الإجراءات الفورية
- الإجراء 2 التنسيق مع العمليات الأخرى

الخطوة 3 التصميم

- الإجراء 1 إجراء مسح لبيانات الهجرة
- الإجراء 2 استعراض الهياكل والآليات القائمة
- الإجراء 3 تدخلات تبادل الأفكار
- الإجراء 4 اختيار التدخلات
- الإجراء 5 وضع المؤشرات

الخطوة 4 اختيار التدخلات

- الإجراء 1 وضع خطة عمل
- الإجراء 2 إعداد الميزانية
- الإجراء 3 تعبئة الموارد

الخطوة 5 الرصد والتقييم والاستعراض

- الإجراء 1 تحديد آليات الإبلاغ
- الإجراء 2 جمع البيانات وبناء القدرات
- الإجراء 3 التشاور مع الجهات المعنية

الخطوة 6 الإبلاغ

- الإجراء 1 إقامة عمليات الاستعراض والإبلاغ
- الإجراء 2 إعداد الإبلاغ

مقدمة للعملية من ست خطوات

عملية تنفيذ الاتفاق العالمي فريدة من نوعها بالنسبة لكل دولة من الدول. ولا يوجد نهج واحد صالح للجميع نظراً للتنوع الهائل للسياقات التي تحدث فيها الهجرة؛ واختلاف القدرات والموارد والأطر المؤسسية والقانونية في كل دولة من الدول؛ فضلاً عن اختلاف تحديات المهاجرين وفرصهم واحتياجاتهم.

ولدى استعراض هذه العملية من ست خطوات في هذه المبادئ التوجيهية، للدول أن تختار إعادة ترتيب أو إعادة تنظيم الخطوات بطريقة تفاعلية استناداً إلى سياقاتها الخاصة. وقد ترى دول أو بعض الجهات المعنية أن خطوات أو أدوات معينة أكثر وجاهة وأكثر صلة بالموضوع، أو قد تطبق الخطوات بطرق مختلفة لتلبية احتياجاتها الخاصة. ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن الأذهاب أن تنفيذ الاتفاق العالمي كثيراً ما يستفيد من البرامج والهياكل القائمة بدلاً من خلق برامج وهياكل موازية أو متكررة.

الاستعراض

تعكس العملية من ست خطوات عناصر المشاريع المحددة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق العالمي. وبالنسبة لكل خطوة من الخطوات أُدرجت أسئلة ترمي إلى توجيه التفكير الاستراتيجي، وأمثلة الإجراءات والأدوات من قبيل توجيهات التخطيط وقوائم الموارد والقوائم المرجعية. ويوصى باستعراض كامل العملية قبل البداية وإبراز الإجراءات والأدوات ذات الأهمية الخاصة لاستخدامها أثناء تنفيذ الاتفاق العالمي.

الخطوة 1

الانطلاق

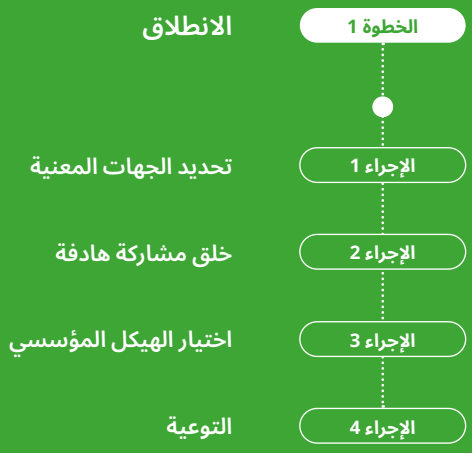

الخطوة 1

الانطلاق

في حين أن المشاركة الهادفة مع الجهات المعنية أساسية طوال عملية تنفيذ الاتفاق العالمي بأكملها، فإن لها دوراً مركزياً أثناء عملية الانطلاق، الأمر الذي يستتبع تحديد الجهات المعنية، وخلق مشاركة هادفة، واتخاذ قرار بشأن الهيكل المؤسسي لتنفيذ الاتفاق العالمي والقيام بأنشطة توعية. وقد ورد التشديد على مشاركة الجهات المعنية الهادفة في المبدأ التوجيهي المتمثل في "نهج المجتمع بأسره" الذي يُعزز "الشراكات الواسعة بين الجهات المعنية المتعددة لمعالجة الهجرة في جميع أبعادها" (الاتفاق العالمي، الفقرة 15). وقد ورد التركيز على هذا النهج في كامل الإجراءات المقترحة من الاتفاق العالمي التي تدعو في كثير من الأحيان الدول إلى العمل بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة وإقامة الشراكات معها.

استخدام هذه المادة

تشمل خطوة الانطلاق الإجراءات التالية: تحديد الجهات المعنية، وخلق مشاركة هادفة، واختيار الهيكل المؤسسي والتوعية. وقبل الانطلاق يجب التفكير في الأسئلة التوجيهية أدناه. ويجب استعراض الإجراءات والأدوات الموفرة وتدوين تلك التي لها أهمية خاصة. ويجب استخدام القائمة المرجعية المدرجة في نهاية هذه الخطوة للمساعدة على توجيه عملكم.

أسئلة توجيهية

1. ما هي الهيئات/ الكيانات الحكومية المشاركة في السياسة ذات الصلة بالهجرة؟
2. ما هي قطاعات السياسات العامة التي تؤثر إلى حد كبير – أو تتأثر – جراء المهاجرين والهجرة؟ النظر في جميع أنواع الهجرة والمهاجرين.
3. ما هي الإدارات الحكومية وما هي مستويات الحكم (المحلي والوطني والإقليمي والحكومي الدولي) التي تحمل المسؤولية عن الهجرة وتوفّر الحماية والمساعدة للمهاجرين وأسرهم؟
4. ما هي الهيئات/ الكيانات غير الحكومية التي تدعم حوكمة الهجرة وتقدّم المساعدة للمهاجرين وأسرهم؟
5. بالاستناد إلى ردودكم على الأسئلة أعلاه ما هو الهيكل المؤسسي الذي من شأنه في بلدكم أن يفضي أكثر من غيره إلى نجاح تنفيذ الاتفاق العالمي؟ ولماذا؟
6. ما هي الجهات الفاعلة الحكومية والجهات المعنية الأخرى التي تتطلب توعية بخصوص الاتفاق العالمي، بما في ذلك مبادئه التوجيهية وأهدافه؟ ولماذا؟

الإجراء 1

تحديد الجهات المعنية

لتحديد الجهات المعنية تحتاج الجهات الفاعلة الحكومية إلى تبادل الأفكار وتحديد جهتها المعنية، مع مراعاة أن الجهات المعنية ذات الصلة ليست مجموعة ثابتة.[1]

والجهات المعنية في تنفيذ الاتفاق العالمي هي تلك التي تمثل، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، صوتاً للمهاجرين وهي في وضع جيد يسمح لها بتقديم وجهات نظرها وإبداء اهتماماتها.

لتحديد الجهات المعنية، يجدر الرجوع إلى **الأداة 1** والتفكير فيما يلي:

- من الذي سيتأثر جراء الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟
- من يمكن أن يؤثر في الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟
- من له مصلحة في الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟
- ما هي الجهات التي يتعين الوفاء باحتياجاتها طوال مرحلة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي؟
- ما هي الجهات الفاعلة المتأثرة باتخاذ القرارات ذات الصلة بالهجرة؟
- من هم الفاعلون الذين تحتاجون إلى إشراكهم من أجل تأمين نجاح تنفيذ الاتفاق العالمي؟
- من هم الفاعلون الذين هم عادة ممثلون تمثيلاً ناقصاً ولا يكونون أحياناً داخل الغرفة، مثل المهاجرين أنفسهم، بمن في ذلك المهاجرات والأطفال المهاجرون؟

1. دي لا ماتا، جيم، "هل تعرف جهاتك المعنية؟ أداة لفهم تحليل الجهة المعنية" (الابتكار من أجل التغير الاجتماعي، 2014).

الأداة 1

قائمة الجهات المعنية المحتملة

المهاجرون وأسرهم	المهاجرون وأفراد أسرهم يعيشون بشكل مباشر آثار ترتيبات حوكمة الهجرة ومجموعة واسعة من السياسات القطاعية (مثل الصحة العامة والعدالة والزراعة، وما إلى ذلك).
الشتات	تقدم مجموعات الشتات قيمة مضافة إلى السكان في كل من بلدان الأصل وبلدان المقصد من خلال رأس المال البشري والموارد المالية والتحويلات المالية والأعمال الخيرية والاستثمارات.
منظمات المجتمع المدني	تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تأمين الحماية الحيوية والرصد والمناصرة والإعلام والدعم.
سلطات الحكم المحلية والإقليمية	سلطات الحكم المحلية والإقليمية تُعنى بالاتفاق العالمي على المستوى المحلي، وتلعب دوراً حيوياً في توفير الخدمات، وتشجيع الوئام الاجتماعي، والاستجابة للاحتياجات الحقيقية والمتغيرة على أرض الواقع. والتشاور مع السلطات المحلية والإقليمية وتمكينها أمر حيوي من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي على المستوى الإقليمي.

مثال: أثناء جائحة كوفيد-19 في عام 2020 أصبح الدور الحيوي للسلطات المحلية في توفير الخدمات الهامة للمهاجرين أكثر وضوحاً. ففي شيكاغو، مثلاً، أصدر رئيس البلدية أمراً تنفيذياً يؤمّن إمكانية حصول المهاجرين واللاجئين – بغض النظر عن وضعهم – على فوائد وخدمات على المستوى البلدي كاستجابة.[2]

مختلف قطاعات السياسات العامة	إشراك قطاعات متنوعة من قطاعات السياسات العامة يشجع النهج القائم على الحكومة بأكملها ويعزز اتساق السياسات العامة وهو أمر حيوي بالنسبة لتنفيذ الاتفاق العالمي.

مثال: أثناء جائحة كوفيد-19 أصبح توفير خدمات صحية شاملة لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، أمراً معترفاً به لكونه مسألة رئيسية في التخفيف من انتشار الجائحة واحتوائها.[3]

المجتمعات المحلية	يمكن إشراك المجتمعات المحلية في بلدان الأصل والعبور والمقصد لدعم مختلف جوانب تنفيذ الاتفاق العالمي، بما في ذلك اتخاذ التدابير الرامية إلى تأمين الإدماج ومنع تفشي العنصرية وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التمييز ضد المهاجرين ومجتمعات الشتات (هدف الاتفاق العالمي 17، الإجراء (ز)) وإقامة شراكات لتشجيع نقل المعرفة والمهارات بين بلدان الأصل والمقصد (هدف الاتفاق العالمي 19، الإجراء (ي)).
المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنفيذ التزامات حقوق الإنسان وترصد بشكل مستقل امتثال الدول للالتزامات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتتلقى أحياناً شكاوى وتُجري تحقيقات وتحريات (هدف الاتفاق العالمي 15، الإجراء د). وللمزيد من المعلومات عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، انظر www.ohchr.org.

2. آلية رؤساء بلديات المحفل العالمي بشأن الهجرة، "معلومات مستوفاة عن جائحة كوفيد-19" (نيسان/أبريل 2020).
3. كواتانيو، ل، "المهاجرون وجائحة كوفيد-19: تحليل أولي" (2020).

الجهات الفاعلة في القطاع الخاص	الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أساسية في تأمين العمل اللائق للعمال المهاجرين بوصفها جهات موظّفة ومشغلة للمهاجرين ولها المعرفة اللازمة بالاحتياجات فيما يتصل بالمهارات في المجتمع المحلي وتحديات الحوكمة. والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومن خلال المشاركة في خلق فرص العمل، يمكن أيضاً أن تساعد على تشجيع مؤسسات الشتات على ريادة المشاريع والاستثمار.
الأوساط الأكاديمية	للأوساط الأكاديمية دور هام في التقييم والتوضيح الحيويين للأهداف والإجراءات المحددة في الاتفاق العالمي.
وكالات التشغيل	يمكن أن توفر وكالات التشغيل خبرة مواضيعية وفنية هامة. ويجب أن تشارك في مناقشة هجرة اليد العاملة والعلاقة مع الاتجار بالبشر وتهريبهم، بما يؤمن حُسن التنظيم والمواءمة مع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية (هدف الاتفاق العالمي 6، الإجراء (ج))، وتكليفها بالتقيد بالشروط القانونية، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان.
شركاء التعاون لأغراض التنمية	شركاء التعاون لأغراض التنمية بإمكانهم بلورة تدخلات تنفيذ الاتفاق العالمي.
البرلمانيون	يمكن أن يلعب البرلمانيون دوراً في تأمين أخذ حقوق واحتياجات المهاجرين وأسرهم بعين الاعتبار في التشريعات، وكذلك في ترجمة مختلف أهداف الاتفاق العالمي إلى واقع في السياقات الوطنية من خلال اعتماد التشريعات.
النقابات العمالية	النقابات العمالية شريك محوري في تأمين الوصول إلى الخدمات والعدالة والعمل اللائق لجميع العمال المهاجرين بغض النظر عن وضعهم، من خلال الدعوة والدعم، فضلاً عن الإلمام بالأوضاع الحقيقية التي يواجهها العمال المهاجرون.
وسائط الإعلام	يمكن أن يكون لوسائط الإعلام دور محوري في إذكاء الوعي بالاتفاق العالمي وبخصوص القوانين والسياسات التي تؤثر في المهاجرين وأسرهم. وحيثما يكون هناك شعور معادٍ للمهاجرين بشكل متنامٍ يمكن أن تساعد أيضاً على التثقيف وعلى تغيير التصورات.
الأطفال والشباب	الأطفال وحقوقهم مسألة محورية في حسن إدارة الهجرة. وإشراك الأطفال والشبان هام لضمان أن يكونوا جزءاً من الحل ويسهموا في تصميم سياسات أفضل في مجال الهجرة.
هياكل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على المستويين الإقليمي والقطري	شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على الصعيدين الإقليمي والقطري مصدر قيّم يمكن أن يساعد ويوجّه الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي على أرض الواقع، بما في ذلك الربط مع الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للهجرة، مع إشراك المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية والمساعدة على استكمال عمليات الاستعراض.

الإجرا 2

إقامة مشاركة هادفة

إدماج الجهات المعنية وإشراكها بشكل استباقي يجب أن يحدثا في مرحلة مبكرة لدى التخطيط للاتفاق العالمي ويجب أن يستمر ذلك طوال عملية التنفيذ، والمتابعة والاستعراض. ولخلق مشاركة هادفة من الأهمية بمكان فهم الجهات المعنية المحددة وإنشاء آليات مشاركة مناسبة وفعالة.

1 فهم الجهات المعنية التي تهمكم.

- كيف تشارك كل جهة من الجهات المعنية في حوكمة الهجرة؟
- ما هو دور الجهات المعنية في تنفيذ الاتفاق العالمي وما مدى اهتمامها بذلك؟
- ما هي مجالات تضارب المصالح المحتملة التي قد توجد بين مختلف الجهات المعنية وما سبب ذلك؟
- كيف يمكن بناء الثقة بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة لتحقيق رؤية مشتركة من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي؟

2 تحديد كيفية المشاركة مع الجهات المعنية التي تهمكم.

إشراك الجهة المعنية يمكن أن يتخذ عدة أشكال من قبيل:

المشاورات
الاجتماعات

جلسات الاستماع
الحوارات

الشراكات
المخططات المشتركة والبيانات والاتصالات

الهيئات الاستشارية
المقاعد في الأفرقة العاملة واللجان

يمكن أن تستخدم المشاركة أيضاً وسائط اتصال مختلفة، من بينها الاتصال الشخصي المباشر والاتصال الإلكتروني المباشر والمعلومات الخطية والدراسات الاستقصائية. وفهم احتياجات وقدرات الجهات المعنية المحددة سيساعد على حسن اختيار آليات المشاركة الهادفة وطرائقها طوال كامل عملية تنفيذ الاتفاق العالمي، ومتابعته واستعراضه.

ويجب النظر فيما يلي:

- الوقت الذي سيحتاج إليه الأمر وكذلك الموارد اللازمة لمشاركة كل جهة من الجهات الفاعلة بشكل هادف؟
- هل هناك حاجة إلى توفير تطوير للقدرات أو توجيهات لجهات فاعلة معينة لتعزيز قدرتها على المشاركة بشكل هادف؟ كيف يمكن توفير ذلك؟
- مع مراعاة أنه ليس هناك حل واحد ملائم للجميع ما هي آليات وطرائق المشاركة التي ستعزز التعاون مع كل جهة من الجهات المعنية؟

تأمين إمكانية الوصول إلى العمليات والتمثيل المنصف والشفافية:

- كيف يمكن لكم تأمين التمثيل المنصف والمشاركة الهادفة لجميع الجهات المعنية؟ وبشكل خاص، كيف يمكن إشراك أولئك الذين هم عادة غير ممثلين بما فيه الكفاية، مثل النساء والمهاجرين غير الحاملين لوثائق رسمية أو الأطفال والشباب؟
- ما هي التدابير المحددة التي يجب اتخاذها لتيسير العمليات لجميع الجهات المعنية ذات الصلة؟
- ما هي المعلومات الشاملة والمفصّلة والشفافة التي ستحتاجون لتقاسمها مع كل جهة من الجهات المعنية؟[4]

4. جيفري. ن. "مشاركة الجهات المعنية: خارطة طريق للمشاركة الهادفة (معهد كرانفيلد للإدارة، 2009).

الإجراء 3

اختيار الهيكل المؤسسي

إن اختيار هيكل مؤسسي لتنفيذ الاتفاق العالمي يشمل النظر في العمليات ذات الصلة القائمة، والسياق الوطني، والقدرات المؤسسية. وفي بعض البلدان يمكن أن يكون أفضل هيكل مؤسسي لتنفيذ الاتفاق العالمي هيئة قائمة من قبيل وزارة الهجرة أو آلية التنسيق، في حين أن الأمر قد يحتاج في بلدان أخرى إلى إنشاء هيئة جديدة. ويجب أن تنظر الدول في كيفية ربط تنفيذ الاتفاق العالمي بعمليات تخطيط وبرمجة أوسع، فضلاً عن آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة بشأن الأطر والالتزامات الدولية الأخرى، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.

وما أن يتم تحديد الهيكل المؤسسي من الأهمية بمكان إنشاء عمليات عمل واضحة تناقشها وتتفق عليها جميع الجهات الفاعلة. وهذا يمكن أن يشمل اعتماد اختصاصات وتحديد خطة عمل وإسناد الأدوار والمسؤوليات وواجبات الإبلاغ.

الخيار 1: تكليف هيئة قائمة

تقرر الدول أحياناً أن تتولى وزارة حكومية أو وزارتان حكوميتان أو مؤسسات أو هيئات حكومية قيادة عملية التنفيذ. أما على المستوى الوطني فإن هذه الهيئة يمكن أن تكون ديوان الرئيس/رئيس الوزراء أو وزير الهجرة أو العمل أو الإحصاء أو تخطيط التنمية. والوزارة المسؤولة عن مسائل الهجرة غالباً ما تكون مرشحاً جيداً، ذلك أنها تتمتع بالخبرة الفنية ولها علاقات قائمة ولها سلطة التعامل مع الجهات المعنية بالهجرة لتيسير التعاون. وحتى عندما يتم اختيار وزارة أو مؤسسة أو هيئة لقيادة العملية يكون من الحيوي إشراك جميع الوزارات الأخرى لضمان توخي نهج قائم على الحكومة بأكملها. فعلى سبيل المثال يمكن أن يساعد مكتب الإحصاء الوطني أو وزارة الإحصاء الوطنية على ضمان وظائف الرصد والتقييم المتينة ويساعد في بناء قدرات أطول أجلاً فيما يتصل ببيانات الهجرة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للإدارات الحكومية التي لا تشارك عادة في وضع سياسات الهجرة وفي صنع القرار لكن لها مع ذلك دور رئيسي في توفير الخدمات للمهاجرين (مثل التعليم والصحة والحماية).

مثال: لجامايكا فريق عامل وطني معني بالهجرة الدولية والتنمية أُنشئ منذ قرابة عقد كجزء من الجهود الرامية إلى إدراج الهجرة في جهود البلد في مجال تخطيط التنمية.5 والفريق العامل يشارك في رئاسته معهد التخطيط في جامايكا ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة، وهو مثال للهيكل المؤسسي القائم الذي يمكن أن يؤدي دوراً طلائعياً في تنفيذ الاتفاق العالمي.[6]

5. حكومة جامايكا، "تجربة جامايكا – تعميم الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية" (2012).
6. المنظمة الدولية للهجرة، مكتب جامايكا القطري، "الهجرة في جامايكا: نبذة قطرية لعام 2018" (2018).

مثال: قررت السويد استخدام بنية الحكومة القائمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمتابعة الاتفاق العالمي. وبشكل أكثر تحديداً تعتزم السويد استخدام بنية قائمة مشتركة بين الإدارات كآلية لمتابعة وتنفيذ الاتفاق العالمي بالاستناد أساساً إلى الهدف 10-7 من أهداف التنمية المستدامة.[7]

الخيار 2: خلق هيئة جديدة مكرسة للغرض

للدول أن تقرر إنشاء مؤسسة تنسيق شاملة للوزارات الحكومية أو مجلس أو فريق عامل لقيادة العملية. وهذه الهيئة المكرسة للغرض يمكن أن تنسّق الأنشطة بين الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة، وأن تساعد التنسيق وصنع القرار ويمكن أن تنشأ على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء. وعلى جميع المستويات، يجب أن تكون هذه الهيئة مشتركة بين الوكالات.

7. المحفل العالمي المعني بالهجرة والتنمية، "نداء للتبادل الطوعي للمبادرات والخبرات والدروس المستفادة: حالة السويد" (غير متاح).

الإجراء 4

التوعية

التوعيـة تعني تقاسـم المعلومات مع الجهـات المعنية ذات الصلة والتماس إسـهاماتها، مع مراعاة مختلـف أدوارها ومسـؤولياتها. وأنشـطة التوعية يجـب أن تتم منـذ بداية التخطيـط لتنفيذ الاتفاق العالمـي ويمكـن أن تسـتمر طوال عمليـة التنفيـذ، والمتابعة، والاسـتعراض، وذلك مثلاً في شـكل تدريـب فني على بنـاء القدرات.

وتوعيـة الجهـات الفاعلة الحكوميـة من المفروض أن تسـاعد صانعـي السياسـات على فهم أهمية تنفيـذ الاتفاق العالمي وشـرح السـبب الـذي من أجله تُعتبر الهجرة مسـألة شـاملة لعـدة قطاعات. والجهـات الفاعلـة الحكومية في مختلـف القطاعات، انطلاقاً مـن إدارة الحدود ووصـولاً إلى الصحة وإنفـاذ القانـون، سـتكون لها مسـتويات خبرة مختلفـة لها صلة بالهجـرة ويجب أن تُصمم الأنشـطة وفقـاً لذلـك. وفـي الأثناء، يتمثـل هدف التوعيـة بالنسـبة للجهات المعنيـة الأخرى وعامـة الجمهور فـي إدراجهـا فـي رؤيـة الاتفـاق العالمـي، وبنـاء فهم لأهميـة حوكمـة الهجـرة وتعزيـز فهـم الجمهور لحقـوق المهاجرين.

أنشطة التوعية

أنشـطة التوعية يجب ألا تكون جامدة من حيث المضمـون والتوقيت؛ بل يجب أن تتكيف بانتظام مع السـياق المتغير والاتجاهات الاجتماعية والسياسـية الأوسـع والأحداث التـي تمس المهاجرين. ومـن بين البعض من أنشـطة ووسـائل التوعية ما يلي:

- **التعاون مع منظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية لنشر الاتصالات والمعلومات**
- **جلسات اطلاع وإحاطات إعلامية**
- **مواد مطبوعة وإلكترونية**
- **الأحداث الثقافية**
- **التعليم الرسمي وغير الرسمي**
- **التدريب في مجال وسائل الإعلام**
- **وسائل الإعلام التقليدية**
- **وسائل التواصل الاجتماعي**

كوفيد-19

التوعية أثناء الجائحة العالمية: حُسن حوكمة الهجرة كعنصر أساسي للاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19

لقد ضخّمت جائحة كوفيد-19 البعض من أكبر التحديات العالمية في مجال الهجرة. وقد استطاع العديد من الدول الاستجابة لهذه التحديات بشكل أكثر فعالية عن طريق تنفيذ مختلف الالتزامات في إطار الاتفاق العالمي، من قبيل تسوية وضعية المهاجرين وتأمين الخدمات وخدمات الحماية الأساسية لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم، والإفراج عن المهاجرين المحتجزين واللجوء إلى بدائل مجتمعية الأساس.[8]

وفي أوقات الاضطرابات العالمية، أثناء الجائحة مثلاً، تشدد أنشطة التوعية بخصوص الاتفاق العالمي على كون البعض من الحلول المجسّدة في الاتفاق العالمي جزءاً من الحل اللازم لمواجهة فترات الاضطرابات العصيبة. وهذه الأمثلة مقدّمة في موجز السياسات العامة للشبكة، "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة: حُسن حوكمة الهجرة كعنصر أساسي للاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19". وموجز السياسات العامة يبيّن مدى انطباق الاتفاق العالمي في منع الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 والاستجابة لها بالنسبة للدول، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المعنية الأخرى، ويُبرز الممارسات الواعدة.

يرد موجز السياسات العامة على موقع شبكة الهجرة على الإنترنت، https://migrationnetwork.un.org.

8. شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، "جائحة كوفيد-19 فرصة لإعادة تصوّر تنقّل الإنسان" (2020).

قائمة مرجعية

قائمة مرجعية
الخطوة 1 – الانطلاق

- [ ] تحديد الجهات المعنية ذات الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك التي قد لا يتم إشراكها عادة في صنع القرار الذي يهم المهاجرين وأسرهم.
- [ ] فهم من هي الجهات المعنية.
- [ ] البتّ في كيفية المشاركة مع الجهات المعنية المحددة بطرق تسمح بالمشاركة والشراكة الهادفتين.
- [ ] تحديد هيكل مؤسسي لتنفيذ الاتفاق العالمي.
- [ ] تنفيذ وتشجيع الإشراك والمشاركة والشراكة مع الجهات المعنية المحددة بشكل هادف، مع تأمين إمكانية الوصول والشفافية والتمثيل العادل، ولا سيما بالنسبة للأصوات التي هي غالباً ممثّلة تمثيلاً ناقصاً (وهذا الأمر جارٍ حالياً).
- [ ] تصميم وتنفيذ أنشطة التوعية ذات الصلة فيما يخص الجهات الفاعلة الحكومية وغير ذلك من الجهات المعنية وعامة الجمهور (هذا الأمر جارٍ حالياً).

الخطوة 2

تقييم الاحتياجات

الخطوة 2

تقييم الاحتياجات

يُقدم الاتفاق العالمي رؤية من 360 درجة عن الهجرة الدولية تُسلم بأن توخّي نهج شامل ضروري لزيادة منافع الهجرة إجمالاً إلى أقصى حد ممكن وفي نفس الوقت معالجة المخاطر والتحديات التي يواجهها الأفراد وتواجهها المجتمعات المحلية في بلدان الأصل والعبور والمقصد. وتمشياً مع هذه الرؤية من 360 درجة، تمتد أهداف الاتفاق العالمي لتشمل موضوعات عبر مختلف القطاعات.

والغرض من تقييم الاحتياجات هو تحديد أهداف الاتفاق العالمي التي لها صلة بالمسائل الأهمّ أكثر من غيرها وحيثما تكمن أشد الاحتياجات. وقد لا يكون من الممكن معالجة جميع الأهداف الثلاثة والعشرين في وقت واحد، ولا يمكن كذلك أن تكون جميع الأهداف وجيهة ووثيقة الصلة في كل سياق من السياقات. وفي نفس الوقت وتمشياً مع رؤية الاتفاق العالمي من 360 درجة، فإن الأهداف الثلاثة والعشرين شديدة الترابط ويجب عدم النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض. وأي إجراء يُتخذ فيما يتعلق بهدف ما من أهداف الاتفاق العالمي ستكون له مضاعفات إضافية على الأهداف الأخرى. لهذا السبب يجب عدم اختيار الأهداف لأغراض التنفيذ بدون تقييم جميع الأهداف بشكل شامل أثناء تقييم الاحتياجات ويجب، على مر الزمن، معالجة جميع الأهداف.

استخدام هذه المادة

تشمل خطة تقييم الاحتياجات الإجراءات التالية: تحديد أهداف الاتفاق العالمي لاتخاذ الإجراءات الفورية والتنسيق مع العمليات الأخرى. وقبل البداية يجب التفكير في الأسئلة التوجيهية التالية والتركيز على نهجكم. ويجب استعراض الإجراءات والأدوات الموفّرة والتركيز على تلك التي لها أهمية خاصة. كما يجب استخدام القائمة المرجعية المدرجة في نهاية هذه الخطوة للمساعدة على توجيه عملكم.

أسئلة توجيهية

1. ما هي مسائل حوكمة الهجرة الواسعة التي يجب معالجتها في بلدكم، ولماذا؟
2. ما هي أشد الاحتياجات صلة بحوكمة الهجرة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؟
3. ما هي مختلف المسائل والاحتياجات في مختلف المناطق أو الأقاليم في بلدكم؟
4. ماذا يقول المهاجرون في بلدكم عن أشد احتياجاتهم؟
5. ما هي أهم التحديات التي يواجهها مواطنوكم عند الهجرة؟
6. اذكروا البعض من الفرص الرئيسية لتحسين حوكمة الهجرة؟
7. التفكير في تدابير حوكمة الهجرة التي اتخذتها حكومتكم في الماضي، ما الذي سار كما ينبغي، وما الذي لم ينجح؟ من استفاد منها ومن ظل متخلفاً عن الركب؟
8. ما هي مسائل حوكمة الهجرة الرئيسية التي يمكن أن تنشأ في الأعوام الخمسة المقبلة، وطنياً ومحلياً؟ وماذا عن الأعوام الخمسة بعد ذلك؟
9. كيف تتغير احتياجات المهاجرين خلال جائحة عالمية من قبيل كوفيد-19 أو أزمة عالمية أو إقليمية أو وطنية أخرى؟
10. ما هي التعديلات التي احتاج إليها الأمر في سياساتكم وعملياتكم لحوكمة الهجرة بسبب جائحة كوفيد-19؟ من بين هذه التدابير ما هي تلك التي يجب الاحتفاظ بها أو توسيعها؟

الإجراء 1

تحديد أهداف الاتفاق العالمي لاتخاذ الإجراءات الفورية

1 بيان الاتجاهات والشواغل فيما يتصل بالهجرة.

بيان الاتجاهات والشواغل يجب أن تحدده البيانات حيثما أمكن ذلك. ويجب تحديد الثغرات في البيانات القائمة بقدر ما يتعلق الأمر بأهداف الاتفاق العالمي المحددة. ويجب أن يشمل بيان الاتجاهات والشواغل أيضاً تقييماً لاحتياجات المهاجرين وحقوقهم، كما يجب أن يتضمن تركيزاً على المهاجرين في الأوضاع الهشة وأولئك الذين لديهم نزعة إلى التخلف عن الركَب أو الغياب كلياً. ويجب أن يستند بيان هذه الاتجاهات والشواغل إلى عملية التشاور فضلاً عن البيانات القائمة وغير ذلك من الموارد. ولما كانت هناك ثغرات عديدة في الكثير من البيانات المتعلقة بالهجرة – وبشكل خاص فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان للمهاجرين غير الحاملين لوثائق رسمية – من المرجح ألا يكون تحديد البيانات كافياً بمفرده.

2 إجراء مشاورات متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية.

يجب أن تفي المشاورات بمجموعة واسعة من المعايير، وفق ما هو مبيّن في **الأداة 2**: معايير للمشاورات متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية.

والأدوات التالية يمكن أن تدعم عملية التشاور: **الأداة 3**: دليل مناقشة تقييم الاحتياجات و **الأداة 4**: مبادئ تقييم الاحتياجات.

لدى إجراء المشاورات وتقييم الاحتياجات قد تختار الدول معالجة مجال من مجالات تركيز هدف الاتفاق العام أو تركيزاً مواضيعياً أو إيجاد سبيل للجمع بين الاثنين وفي نفس الوقت، مراعاة المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي. وتوفر **الأداة 3** أسئلة لتيسير هذين النهجين كليهما لأغراض التشاور.

نهج التركيز على هدف من أهداف الاتفاق العالمي لأغراض التشاور يشمل صياغة مناقشة حول أهداف محددة من أهداف الاتفاق العالمي وما اتصل بذلك من إجراءات، وفق ما هو مبين في الاتفاق العالمي نفسه، لاستكشاف الاحتياجات في سياق معين.

العيوب

يمكن أن يحد هذا النهج من توسيع نطاق مناقشة المسائل المواضيعية ذات الصلة بالهجرة ويحول دون تحديدها واستكشافها. ويمكن أن يعرقل توخي نهج أكثر اتساقاً يحتاج فيه الأمر إلى إجراء ذي صلة بعدة أهداف للمضي قدماً والانتقال إلى مسألة ذات أهمية.

المزايا

يسمح هذا النهج بالإبقاء على التركيز على نطاق الاتفاق العالمي. ويساعد على زيادة الإلمام بمضمون الاتفاق العالمي ومعرفته.

النهج المواضيعي لأغراض التشاور يشمل إجراء نقاش حول مسائل واسعة فيما يتصل بالهجرة وكذلك تحديد أهداف الاتفاق العالمي والإجراءات المرتبطة بذلك ذات الصلة بتلك المسائل.

المزايا

يسمح هذا النهج للفاعلين بالمشاركة بتبادل للأفكار واسع النطاق ومفتوح بخصوص مسائل الهجرة الهامة ومع التسليم بأن الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات ذات صلة بعدة أهداف لمعالجة المسائل ذات الأولوية

العيوب

نظراً لكون الأهداف الثلاثة والعشرين للاتفاق العالمي شاملة للعديد من الموضوعات والقطاعات المختلفة فإن موضوعات حيوية معينة لها صلة بإدارة الهجرة قد تغيب تماماً إذا ما لم يتم استعراض أهداف الاتفاق العالمي بعناية وحذر

3 مواءمة عمليات ومشاورات تقييم الاحتياجات مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي.

الموارد التالية من شأنها أن توجّه الفاعلين في مبادئ الاتفاق العالمي القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للنوع الاجتماعي والمراعية لاحتياجات الطفل:

- الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة: دليل عملي لمشاركة الدولة الفعالة مع آليات حقوق الإنسان الدولية (الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، 2016). وهي متاحة على الموقع التالي: www.ohchr.org.
- دليل بشأن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، 2002). وهو متاح على الموقع التالي: www.ohchr.org.
- المبادئ والمبادئ التوجيهية التي تدعمها التوجيهات العملية بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين في حالات الضعف (الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، والاتفاق العالمي)، اطلع على الموقع التالي: www.ohchr.org.
- "دليل لتنفيذ الاتفاق العالمي بطريقة تستجيب للمنظور الجنساني" (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2021). وهو متاح على الموقع التالي: www.unwomen.org.
- مجموعة أدوات لتعميم التشغيل والعمل اللائق (منظمة العمل الدولية، 2008). وهي متاحة على الموقع التالي: www.ilo.org.
- "توجيهات لتقييم وضع الأطفال المتنقلين في سياق وطني" (اليونيسيف). وهي متاحة على الموقع التالي: www.unicef.org.
- مبادئ توجيهية بشأن مشاركة المراهقين ومشاركة المجتمع المدني (اليونيسيف). اطلع على الموقع التالي: www.unicef.org.
- بوابة النهج القائم على حقوق الإنسان (الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة). انظر الموقع التالي https://hrbaportal.org.

4. **تلخيـص المناقشـات ومخرجـات المشـاورات المنظمـة** بطريقـة تلخـص بدقة كامـل وجهات النظـر والمـدخلات المجمّعـة وتقاسـمها مع المشـاركين.

5. **القيام، على نحو مشـترك، بالبتّ في أهـداف الاتفاق العالمي المـراد التركيز عليها من أجل اتخاذ إجراءات فورية** بالاسـتناد إلى المشاورات وعملية تقييم الاحتياجات.

الأداة 2

معايير المشاورات متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية

معايير التشاور

أن تكون المشاورات شاملة أفقياً: تُشرك مختلف الوزارات على جميع مستويات الحكومة مع إيلاء اهتمام خاص بالجهات المعنية الحكومية التي قد لا تُشرك عادة في صنع القرار الذي يؤثر في المهاجرين وأسرهم.

أن تكون شاملة عمودياً: تشمل الجهات المعنية المشاركة في تنفيذ الخطط الوطنية والإقليمية والاستراتيجيات ذات الصلة الشاملة للحكومة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومجموعات المهاجرين وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

أن تُجرى في بيئة آمنة وتمكينية.

أن تكون مرنة: يجب أن تُجرى المشاورات في معظمها بشكل شخصي مع مجموعات الجهات المعنية، ولكن يجب السماح للحكومات، متى احتاج الأمر، بإجراء مشاورات مع فرادى الجهات المعنية. وحيثما لا يكون من الممكن إجراء مشاورات بشكل شخصي عندئذ يجب أن تُجمّع الدول المدخلات من خلال المقابلات أو البيانات الخطية.

التركيز على احتياجات المهاجرين وحقوقهم.

النظر في تحديات ونجاحات حوكمة الهجرة الخاصة بالبلد المعني، بما في ذلك احتمال اختلاف هذه التحديات والنجاحات في جميع أنحاء البلد المعني.

يجب أن ترمي المشاورات إلى تحديد أهداف الاتفاق العالمي التي تستجيب لاحتياجات المهاجرين وحقوقهم ولاحتياجات البلد المعني فيما يتصل بحوكمة الهجرة.

يجب أن يهدف التشاور إلى تحديد كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي.

تقييم قدرة الحكومة ومواردها على جميع مستويات الحوكمة.

إشراك ممثلين من الوكالة الإحصائية ذات الصلة بحيث يتسنى مراعاة البيانات الحيوية وموضوعات الرصد والتقييم.

الأداة 3

دليل مناقشة تقييم الاحتياجات

أسئلة مواضيعية عامة

ما هي المجالات ذات الصلة بالهجرة* التي تمثل أهم التحديات؟

ما هي المجالات ذات الصلة بالهجرة التي تتيح أكثر الفرص؟

ما هي أكثر المجالات إلحاحاً فيما يتصل بحقوق المهاجرين واحتياجاتهم؟ وما هي المجالات التي هي في خطر البقاء طي النسيان؟

ما هي أهداف الاتفاق العالمي التي يبدو أنها تستجيب للتحديات والفرص والاحتياجات المحددة أعلاه؟

كيف يمكن اتباع مبادئ الاتفاق العالمي التوجيهية استجابة للتحديات والفرص والاحتياجات المحددة أعلاه

أسئلة خاصة بأهداف محددة من أهداف الاتفاق العالمي

ما سبب أهمية هذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي؟

كيف يمكن أن ينطبق هذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي على مسائل حوكمة الهجرة المحلية/ الوطنية؟

* من أمثلة المجالات ذات الصلة بالهجرة ما يلي: حصول المهاجرين على الخدمات، وممارسات إدارة الحدود القائمة على الحقوق، وإنهاء احتجاز المهاجرين، ومعالجة احتياجات المهاجرات والمهاجرين من الأطفال والشباب، والعمل اللائق للمهاجرين

كيف يمكن أن يساعد هذا الهدف على تلبية احتياجات المهاجرين وإعمال حقوقهم؟

ما هي المسائل الفرعية ذات الصلة بحوكمة الهجرة التي تتطلب اهتماماً محلياً/ وطنياً وتندرج في إطار هذا الهدف

هل من المحتمل أن تتغير مسائل الهجرة ذات الصلة بهذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي في الأعوام الخمسة المقبلة؟ وفي الأعوام العشرة المقبلة؟

كيف تغيرت مسائل الهجرة ذات الصلة بهذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي خلال جائحة كوفيد-19؟ ماذا تعلمتم عن كيفية معالجة آثار الجوائح العالمية المحتملة في المستقبل أو أية عوائل رئيسية للهجرة؟

ماذا يمكن أن تكون التحديات الرئيسية في تنفيذ هذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي؟

ما صلة المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي بهذا الهدف؟ كيف يمكن أن ترشد المبادئ التوجيهية النهج المتوخّى لتنفيذ هذا الهدف بالنظر إلى السياق الوطني؟

ما هي الموارد التي ستكون لازمة لتحقيق هذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي؟

ما مدى ارتباط هذا الهدف من أهداف الاتفاق العالمي بخطط العمل المحلية والوطنية ذات الصلة، بما في ذلك الخطط الإنمائية وخطط الاستجابة لجائحة كوفيد-19؟

أسئلة ختامية

هـل هنـاك أية مسـائل أخـرى لها صلـة بحوكمـة الهجـرة أو مسـائل لها صلـة بحقـوق المهاجرين واحتياجاتهـم يجـب معالجتهـا لكنها لـم تنعكس فـي الأهـداف المختارة؟

إذا كان الرد بالإيجاب فكيف يمكن إدراج هذه المسائل؟

هـل هناك مسـائل تتصل بحوكمة الهجرة لها صلة بشـكل خـاص بجائحة كوفيـد-19 ولم تتمحور بشـكل واضح في أهداف الاتفـاق العالمي

يمكـن أن يكـون أحـد الأمثلـة على ذلـك صعوبـة الموازنـة بيـن القيـود المفروضـة على التنقـل اللازمـة لأسـباب تتعلـق بالصحة العامـة وضمان اسـتمرار الدول فـي الوفاء بمسـؤولياتها فيما يتعلـق بالحماية وحقـوق الإنسـان للمهاجريـن (وبشـكل خـاص للمهاجريـن الذيـن هم في حـالات ضعف بشـكل خاص، مثـل المهاجريـن غيـر النظامييـن فـي زمـن جائحـة عالمية).

الأداة 4

مبادئ تقييم الاحتياجات

الانطباق

تحديد أهداف الاتفاق العالمي التي لها صلة خاصة بالسياقات الوطنية ودون الوطنية، مع مراعاة حالة البلد في مجال حوكمة الهجرة، فضلاً عن حقوق المهاجرين واحتياجاتهم. ويجب التفكير بحذر في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هدف الاتفاق العالمي تمشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق.

الروابط

القيام، متى أمكن ذلك، بربط أهداف الاتفاق ذات الصلة بشكل صريح بالخطط والاستراتيجيات والآليات ذات الصلة من قبيل التقييمات القطرية الموحّدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعمل آليات الإبلاغ والمتابعة الوطنية التي تمنهج إعداد التقارير المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

الأثر

تبيّن أين من شأن إحراز تقدم في مجال معين من مجالات حوكمة الهجرة أن يمثل تحدياً هاماً، وأين يكون لذلك أثر إيجابي إلى حد كبير على المهاجرين وعلى إعمال حقوقهم وتلبية احتياجاتهم، مع الاهتمام بالمهاجرين الذين هم في خطر التخلف عن الركب. ولا بد من النظر في أوجه التآزر والحلول الوسطى المحتملة بين الأهداف المختارة والأهداف الأخرى.

النظر في الاحتياجات مستقبلاً

النظر في الاحتياجات والسيناريوهات المتعلقة بحوكمة الهجرة الممكنة في البلاد على مدى الأعوام الخمسة إلى العشرة المقبلة، مع مراعاة كيفية التطور المحتمل لأوضاع المهاجرين واحتياجاتهم على مر الزمن.

معرفة القيود

تحديد وبحث أية تحديات أو قيود يمكن أن تؤثر في نجاح التنفيذ. ويجب النظر بكل واقعية في قدرة البلد على الوفاء بمختلف أهداف الاتفاق العالمي والأخذ بالمبادئ التوجيهية للاتفاق أثناء جهود التنفيذ.

الإجراء 2

التنسيق مع العمليات الأخرى

الحرص على الاتساق مع العمليات الأخرى ذات الصلة وكسب مشاركة الفاعلين الحكومية ذوي الصلة أمران حيويان لنجاح تنفيذ الاتفاق العالمي.

1. **تحديد العمليات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق العالمي**، مثل عمليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطط الوطنية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالهجرة مثل التنمية، وعدم التمييز، والسكن، والحد من الفقر، والاستراتيجيات الشاملة للأجهزة الحكومية بشأن الصحة والتعليم وحماية الطفل وغير ذلك من المجالات. وتجدر الإشارة إلى أن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وخطط التعافي منها يجب أن يكون من الممكن النظر فيها بعناية.

2. **مناقشة قائمة أهداف الاتفاق العالمي المختارة مع الهيئات المسؤولة عن تنفيذ العمليات ذات الصلة المحددة** ومع الجهات الفاعلة من القطاعات ذات الصلة من قبيل الصحة والتعليم وحماية الطفل والرعاية الاجتماعية والعمل والعدالة، بصرف النظر عما إذا كانت لهذه القطاعات عملياتها الوطنية الخاصة أم لا. وسوف يساعد ذلك على تشجيع الاتساق الأفقي.

3. **تنظيم حلقة عمل مصادَقة** للسماح للجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة بالموافقة على أهداف الاتفاق العالمي المختارة.

4. **التواصل مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة** بخصوص نتائج حلقة عمل المصادقة.

قائمة مرجعية

قائمة مرجعية
الخطوة 2 - تقييم الاحتياجات

- [ ] إجراء مسح للاتجاهات والشواغل فيما يتصل بالهجرة.
- [ ] عقد مشاورات متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية كجزء من عملية تحديد أهداف الاتفاق العالمي المراد تنفيذها.
- [ ] الإشارة إلى مختلف أدوات تقييم الاحتياجات لتيسير المشاورات التي تفي بالمعايير المقترحة وتلبي الأهداف المنشودة.
- [ ] الحرص على تأمين المواءمة مع رؤية الاتفاق العالمي والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك التعهد بالنهج القائم على حقوق الإنسان والنهج القائم على الاستجابة الجنسانية والنهج المراعي لاحتياجات الطفل.
- [ ] تلخيص مناقشات ومخرجات المشاورات المنظمة متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية المشار إليها أعلاه.
- [ ] بالاستناد إلى ما تقدم أعلاه، البتّ في الأهداف التي سيركز عليها بلدكم لأغراض التنفيذ.
- [ ] تحديد الإجراءات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق العالمي (مثل عمليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة الوطنية للحد من الفقر، والاستراتيجيات الشاملة للأجهزة الحكومية المتعلقة بالصحة والتعليم وحماية الطفل).
- [ ] مناقشة القائمة المختارة بأهداف الاتفاق العالمي مع الهيئات المسؤولة عن تنفيذ العمليات، ومناقشتها أيضاً مع القطاعات ذات الصلة (مثل الصحة والتعليم وحماية الطفل والرعاية الاجتماعية والعمل والعدالة).
- [ ] تنظيم حلقة عمل مصادَقة للسماح للجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة بالموافقة على أهداف الاتفاق العالمي المختارة.
- [ ] التواصل مع جميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية المعنية بخصوص نواتج حلقة عمل المصادَقة.

الخطوة 3

التصميم

الخطوة 3

التصميم

يشجع الاتفاق العالمي جميع الدول الأعضاء على وضع استجابات وطنية عملية وطموحة لتنفيذ الاتفاق ، وبشكل خاص من خلال وضع واستخدام خطة وطنية للتنفيذ. وتركّز خطوة التصميم على العمل الميداني اللازم لوضع خطط التنفيذ.

يتمثل جانب حيوي من جوانب عمليات التصميم في تأمين الاتساق مع عمليات السياسات العامة الأخرى. ويجب القيام بتنفيذ الاتفاق العالمي بطريقة تكون متسقة مع عمليات تخطيط السياسات العامة الأوسع بما في ذلك، مثلاً، تلك الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وحيثما كان ذلك ممكناً، يمكن أن يتّبع تصميم وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالاتفاق العالمي تدخلات العمليات الأخرى، مع اتخاذ هذا الفرع كتوجيهات إضافية.

ولدى تصميم التدخلات المتعلقة بالاتفاق العالمي يجب أن تستند الجهات الفاعلة الحكومية إلى المشاورات المجراة في إطار **الخطوة 1** و **الخطوة 2** وتواصل مشاركتها الهادفة مع جميع مستويات الجهات المعنية الحكومية والجهات المعنية ذات الصلة. وكسب مشاركة قوية في مختلف قطاعات السياسات العامة سيكون ضرورياً لدفع التنفيذ قدماً.

استخدام هذه المادة

تشمل خطوة التصميم الإجراءات التالية: إجراء مسح لبيانات الهجرة واستعراض الهياكل والآليات القائمة، وتدخلات تبادل الأفكار، واختيار التدخلات، ووضع المؤشرات. وقبل الانطلاق لا بد من التفكير في الأسئلة التوجيهية التالية ولا بد من تركيز نهجكم. كما يجب استعراض الإجراءات والأدوات الموفّرة والإشارة إلى تلك التي لها أهمية خاصة. ويجب استخدام القائمة المرجعية المدرجة في نهاية هذه الخطوة للمساعدة على توجيه عملكم.

أسئلة توجيهية

1. لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي المختارة هل يحتاج الأمر إلى تدخلات على مستوى التشريعات أو على مستوى السياسات العامة أو على مستوى البرامج؟ أم هل يحتاج إلى الجمع بين مختلف المستويات؟
2. إذا كانت جهود قد بُذلت بالفعل لإدماج الهجرة في السياسات القطاعية أو الاستراتيجيات أو التشريعات، ما هي هذه الجهود؟ مثلاً، إدماج الأطفال المهاجرين والنازحين في منظومات التعليم والصحة وحماية الطفل الوطنية.
3. ما هي الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى المجهّزة كما ينبغي للقيام بمسح بيانات الهجرة؟ ولماذا؟
4. ما هي الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى المجهزة كما ينبغي للقيام بوضع مؤشرات للتدخلات المختارة؟ ولماذا؟
5. كيف يمكن تكييف تدخلات الاتفاق العالمي مع احتياجات المهاجرين الناشئة؟
6. كيف يمكن تكييف تدخلات في إطار الاتفاق العالمي نظراً لاحتياجات المهاجرين المتطورة أثناء جائحة كوفيد-19؟
7. كيف يمكن لجائحة كوفيد-19 أن تُستخدم كفرصة للنظر في كيفية تحسين المؤشرات ذات الصلة بالهجرة، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الصحة وغيرها من الخدمات الأساسية، وحماية المهاجرين، وكره الأجانب، والتمييز، من بين مؤشرات أخرى؟

الإجراء 1

إجراء مسح لبيانات الهجرة

مسح بيانات الهجرة شرط أساسي مسبق لوضع مؤشرات متينة. ومعرفة البيانات المتاحة وتلك غير المتاحة يسمح للجهات الفاعلة الحكومية بتحسين تقييم المؤشرات التي يمكن وضعها، مع مراعاة كون البيانات المستخدَمة لأغراض المؤشرات يجب أن تكون دقيقة وموثوقة. ولا بد من ملاحظة أنه فقط حيثما تكون هناك بالفعل مؤشرات محلية ووطنية قائمة ويمكن أن تُستخدم لتقييم أهداف الاتفاق العالمي المختارة يكون من المستصوب التفكير في عدم المرور بخطوة مسح البيانات.

1. **إعداد قائمة بمصادر البيانات المحتملة والجهات الفاعلة**، بما في ذلك الوكالات الحكومية، والسلطات المحلية، وسائر الجهات المعنية التي قد تمتلك بيانات لها صلة بأهداف الاتفاق العالمي المختارة. وهذا يجب أن يشمل بيانات نوعية توفرها مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك تلك التي هي في خطر التخلف عن الركَب من قبيل المهاجرين غير الحاملين لوثائق رسمية، والنساء، والأطفال، والشباب. ويجب الرجوع إلى مصادر البيانات القائمة قدر المستطاع والاستناد إلى العمليات القائمة فيما يتصل بالبيانات.

أمثلة لمصادر البيانات

الوكالات الحكومية	قواعد بيانات المنظمات الدولية وغير الحكومية مثل البنك الدولي والمؤسسات الوطنية، لحقوق الإنسان.
السلطات المحلية وسائر الجهات المعنية	ملامح الهجرة، مثل مستودع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية لملامح الهجرة الوطنية، المتاحة على الموقع التالي: www.gfmd.org/pfp/policy-tools/migration-profiles/repository
تعداد السكان والمساكن	بوابة المنظمة الدولية للهجرة لبيانات الهجرة العالمية، وهي متاحة على الموقع التالي: www.migrationdataportal.org بوابة اليونيسيف للبيانات العالمية، وهي متاحة على الموقع التالي: https://data.unicef.org
الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية	مركز شبكة الهجرة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org/migration-network-hub
الدراسات الاستقصائية لليد العاملة	قاعدة بيانات إحصاءات اليد العاملة لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT)، وهي متاحة على الموقع التالي: www.ilo.org/surveyLib/index.php/catalog/LFS

كوفيد-19

أثناء عملية مسح البيانات من الأهمية بمكان جمع البيانات عن كيفية تأثر المهاجرين والهجرة جراء الأحداث العالمية الجارية مثل جائحة كوفيد-19. وفيما يلي موارد مفيدة بخصوص هذا الموضوع.

- بوابة فيروس كورونا (كوفيد-19) على موقع بوابة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org/covid-19
- مركز بيانات كوفيد-19. وهو متاح على الموقع التالي: https://covid-19-data.unstatshub.org/
- بيانات الهجرة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وهي متاحة على الموقع التالي: migrationdataportal.org
- "موجز السياسات العامة: العمال المهاجرون وجائحة كوفيد-19" (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2020). وهو متاح على الموقع التالي: www.fao.org
- "نصائح سريعة بشأن كوفيد-19 والأطفال المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً" (اليونيسيف، 2020). وهي متاحة على الموقع التالي: www.unicef.org
- "كوفيد-19: حمانية العمال المهاجرين في مكان العمل: قائمة موارد مرجعية" (منظمة العمل الدولية، 2020). وهي متاحة على الموقع التالي: https://migration.iom.int
- تقارير آثار كوفيد-19 على التنقل (المنظمة الدولية للهجرة). وهي متاحة على الموقع التالي: www.ey.com
- كيف أن جائحة كوفيد-19 آخذة في تعطيل سياسات الهجرة وتنقل العمال: أداة تتبّع. وهي متاحة على الموقع التالي: www.unicef.org
- "الأطفال المهاجرون والنازحون في زمن كوفيد-19: كيف تؤثر الجائحة حالياً في الأطفال وما الذي يمكن أن نفعله لمساعدتهم" (د. يو. وآخرون، 2020). متاح على الموقع التالي: www.unicef.org
- "الحماية الاجتماعية للأطفال والأسر في سياق الهجرة والنزوح أثناء جائحة كوفيد-19" (اليونيسيف، 2020)، على الموقع التالي www.ilo.org

2. **انطلاقاً من المصادر المجمّعة يمكن النظر في البيانات المجمّعة وكيفية استخدامها.**

3. **الاطلاع على البيانات الوصفية وتقييم قابلية البيانات للمقارنة**، مثلاً عن طريق النظر في مستويات تصنيف البيانات.

حماية البيانات

من الحيوي ضمان خصوصيات وسلامة المهاجرين عند جمع البيانات الشخصية وتجهيزها وتحليلها. وأثناء عملية مسح بيانات الهجرة يجب أن تحترم الجهات الفاعلة حقوق المهاجرين في الخصوصية والسلامة وعدم التمييز، وفي نفس الوقت مراعاة كرامتهم الإنسانية ورفاههم. وهذ يمكن أن يتم عن طريق احترام الحق في الخصوصية وفي حماية البيانات، كما هو مبيّن في الأداة 5. وللمزيد من المعلومات، اطلع على دليل المنظمة الدولية للهجرة بشأن حماية البيانات (2015)، وهو متاح على الموقع التالي: https://publications.iom.int.

الأداة 5

مبادئ حماية البيانات[9]

الحواجز الواقية	يجب أن تحترم كافة عمليات تجميع البيانات وتجهيزها وتصنيفها الحواجز الواقية بين الدوائر العامة وسلطات الهجرة. وهذا يعني أن موفري الخدمات العامة يجب ألا يكونوا أبداً مطالبين بالإبلاغ عن المهاجرين غير النظاميين. وتجميع أية معلومات عن وضع الأفراد كمهاجرين يجب أن يتم بطرق لا تنتهك الحواجز الواقية.
جمع البيانات القانوني والمنصف	يجب أن يتم الحصول على البيانات الشخصية بطرق قانونية ومنصفة ويجب أن يتم ذلك بدراية أو موافقة الشخص المعني بالبيانات.
الغرض المحدد والمشروع	غرض "أغراض" جمع البيانات الشخصية وتجهيزها يجب أن يكون محدداً ومشروعاً ويجب أن يكون معروفاً لدى الشخص المعني بالبيانات وقت تجميعها. ويجب ألا تُستخدم البيانات الشخصية إلا للغرض المحدد (الأغراض المحددة)، ما لم يوافق الشخص المعني بالبيانات على مواصلة استخدامها متى كان هذا الاستخدام يتفق مع الغرض المحدد (الأغراض المحددة) أصلاً.
جودة البيانات	يجب أن تكون البيانات الشخصية المطلوبة والتي يتم الحصول عليها وافية بالغرض ووجيهة، ويجب ألا تكون مفرطة من حيث الغرض المحدد (الأغراض المحددة) لجمع البيانات وتجهيزها. ويجب أن يتخذ مجمّعو البيانات جميع الخطوات المعقولة لضمان أن تكون البيانات الشخصية دقيقة ومحدّثة.
الموافقة	لا بد من الحصول على الموافقة لدى جمع البيانات أو ما أن يكون ذلك عملياً بشكل معقول بعد ذلك، ويجب أن تُراعى في جميع الأحوال وضعية مجموعات معينة وأفراد معينين في حالة ضعف وأهليتهم القانونية. وإذا كانت هناك ظروف استثنائية تعرقل الحصول على الموافقة يجب أن يسهر مجمّع البيانات، كحد أدنى، على أن يكون الشخص المعني بالبيانات على دراية كافية لفهم وتقدير الغرض المحدد (الأغراض المحددة) الذي من أجله (التي من أجلها) تجمّع البيانات وتُجهز.
تحويل البيانات إلى جهات ثالثة	يجب ألا تحال البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة إلا بالموافقة الصريحة للشخص المعني بالبيانات، ولغرض محدد، وبموجب الضمانات الملائمة لحماية سرية البيانات الشخصية ولضمان احترام حقوق الشخص المعني بالبيانات ومصالحه. وهذه الشروط الثلاثة لتحويل المعلومات يجب ضمانها خطياً.
السرية	سرية البيانات الشخصية لا بد من احترامها وتطبيقها في جميع مراحل جمع البيانات وتجهيزها، ويجب ضمانها خطياً.

9. مقتبس من: فان دورم، جيم. "حاجز وقائي: أداة لصون الحقوق الأساسية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية" (منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين، 2017) ودليل المنظمة الدولية للهجرة لحماية البيانات (2010).

الوصول إلى البيانات والشفافية	يجب السماح للأشخاص المشمولين بالبيانات التأكد من بياناتهم الشخصية ويجب إتاحة الفرصة لهم للوصول إلى المعلومات بقدر ما أن ذلك لا يتداخل مع الغرض المحدد (الأغراض المحددة) التي من أجلها جُمعت البيانات الشخصية وجُهّزت. ويجب أن يؤمن مراقبو البيانات سياسة انفتاح عامة تجاه الشخص المشمول بالبيانات بخصوص التطورات والممارسات والسياسات فيما يتصل بالبيانات الشخصية.
أمن البيانات	يجب الحفاظ على أمن البيانات الشخصية، من الناحيتين الفنية والتنظيمية، ويجب حمايتها بتدابير معقولة ومناسبة من احتمال إدخال تعديلات غير مرخص بها أو التلاعب بها أو إتلافها بشكل غير قانوني وفقدانها نتيجة حادث والكشف عنها بشكل غير ملائم أو نقلها من دون وجه حق.
الاحتفاظ بالبيانات الشخصية	يجب ألا يُحتفظ بالبيانات الشخصية إلا للمدة اللازمة ويجب إزالتها أو جعلها مجهولة الهوية والمصدر ما أن يكتمل الوفاء بالغرض المحدد (الأغراض المحددة) لجمع البيانات وتجهيزها. غير أنه يجوز مع ذلك الاحتفاظ بها لفترة زمنية محددة إضافية لصالح الشخص المعني بالبيانات.
تطبيق المبادئ	يجب أن تنطبق هذه المبادئ على كل من سجلات البيانات الشخصية الإلكترونية والورقية، ويمكن تكميلها بتدابير حماية إضافية، رهناً بأمور من بينها حساسية البيانات الشخصية. ويجب ألا تنطبق هذه المبادئ على البيانات غير الشخصية.
الإشراف والامتثال وسبل الانتصاف الداخلية	يجب تعيين هيئة مستقلة للإشراف على تنفيذ هذه المبادئ والتحري في أية شكاوى، ويجب أن تساعد مراكز تنسيق معينة لحماية البيانات في الرصد والتدريب. وتُتخذ تدابير لتدارك جمع البيانات وتجهيزها بشكل غير مشروع، فضلاً عن انتهاك حقوق ومصالح الشخص المعني بالبيانات.

اعتبارات لجمع البيانات من الأطفال

يجب أن تضع الدول سياسة منهجية قائمة على حقوق الإنسان بشأن جمع بيانات كمية ونوعية عن جميع الأطفال ونشرها على العموم في سياق الهجرة الدولية لاستنباط سياسة شاملة ترمي إلى حماية حقوقهم. ويجب تصنيف هذه البيانات بحسب الجنسية والوضع فيما يتصل بالهجرة والجندر والسن والإثنية والإعاقة وجميع الأوضاع الأخرى ذات الصلة لرصد التمييز متعدد الجوانب. وتؤكد اللجان على أهمية وضع مؤشرات لقياس تنفيذ حقوق جميع الأطفال في سياق الهجرة الدولية، بما في ذلك من خلال توخي نهج قائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات وتحليلها فيما يتصل بأسباب الهجرة غير الآمنة للأطفال و/أو الأسر. ويجب إتاحة هذه المعلومات لجميع الجهات المعنية، بمن فيها الأطفال، في ظل الاحترام التام لحقوق الخصوصية ومعايير حماية البيانات. ويجب أن تكون منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية قادرة على المشاركة في عملية جمع البيانات وتقييمها.

والبيانات الشخصية للأطفال، وبشكل خاص البيانات البيومترية، يجب ألا تُستخدم إلا لأغراض حماية الأطفال، مع الإنفاذ الصارم للقواعد المناسبة بشأن جمع البيانات واستخدامها والاحتفاظ بها والوصول إليها. وتحث اللجان على توخي الحيطة الواجبة فيما يتصل بالضمانات في وضع وتنفيذ نظم البيانات وفي تقاسمها بين السلطات و/أو البلدان. ويجب أن تنفذ الدول حاجزاً واقياً وتمنع تبادل واستخدام البيانات الشخصية المجمّعة لإنفاذ الهجرة لأغراض أخرى من قبيل الحماية والإنصاف والتسجيل المدني والحصول على الخدمات. وهذا أمر ضروري للتقيد بمبادئ حماية البيانات وحماية حقوق الطفل، كما هو منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل.[10]

وتشمل الموارد الإضافية فيما يتعلق بجمع البيانات والأطفال ما يلي:

- البحث الأخلاقي فيما يتصل بالأطفال (unicef-irc.org)
- خصوصية الطفل على الشبكة وحرية التعبير (اليونيسيف، 2018). اطلع على الموقع التالي https://sites.unicef.org
- "اعتبارات أخلاقية لجمع الأدلة التي تهم الأطفال بخصوص جائحة كوفيد-19" (اليونيسيف، 2020). اطلع على الموقع التالي: www.unicef-irc.org

10. الفقرتان 16 و17 من التعليق العام المشترك رقم 3 (2017) للجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتعليق العام رقم 22 (2017) للجنة حقوق الطفل بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان للأطفال في سياق الهجرة الدولية.

الإجراء 2

استعراض الهياكل والآليات القائمة

أثنـاء عمليـة التصميم يجب أن تُسـتعرض الهيـاكل والآليات القائمـة ذات الصلة بأهـداف الاتفاق العالمـي المحـددة، بمـا في ذلك مـا يلي:

- المؤسسات
- الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية
- التشريعات
- أطر السياسات العامة
- المخططات والمشاريع
- الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة

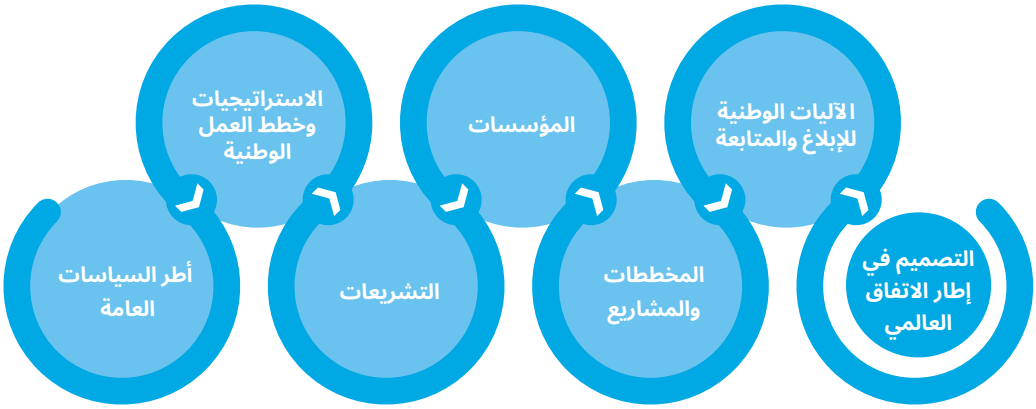

الآليات الوطنية مكلفة بتنسيق وإعداد تقارير للتعامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، وآلية الإجراءات الخاصة. وللمزيد من المعلومات اطلع على "الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2016).

واستعراض هذه الهياكل والآليات يمكن أن يساعد على مسح أوجه التآزر والتفاضل المحتملة بين التدخلات ذات الصلة بالهجرة، مع المساعدة أيضاً في نفس الوقت على تفادي عدم الاتساق في السياسات العامة ومنع ازدواجية الجهود.

ويمكن أن تساعد الأدوات التالية على تيسير عملية الاستعراض هذه:

مؤشرات حوكمة الهجرة

تساعد مؤشرات حوكمة الهجرة البلدان على فهم نقاط قوة ونقاط ضعف سياساتها في مجال إدارة الهجرة. وتقييم المؤشرات أداة حيوية لدعم الحكومات في تعزيز اتساق السياسات العامة في جميع مجالات الحوكمة ذات الصلة بالهجرة. وبما أن الإطار يقوم على مدخلات ذات صلة بالسياسات العامة فإن التقييم يمكن أن يساعد الحكومات على تشخيص المجالات التي قد تكون فيها ثغرات في الطريقة التي تصوغ بها إدارتها الوطنية للهجرة. وللمزيد من المعلومات حول هذه الأداة يمكن الرجوع إلى مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة على الموقع التالي: https://gmdac.iom.int/migration-governance-indicators

مبادئ توجيهية بشأن تعميم الهجرة في تخطيط التنمية المحلية (مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة، 2017)

يمكن استخدام هذه الأداة لتحديد الثغرات أو نقاط الضعف القائمة في المؤسسات والسياسات العامة والتدخلات في إدارة الهجرة. وتغطي المؤشرات مجالات مثل حقوق الإنسان، والتعليم الشامل للجميع، والعمل، والرعاية الصحية، والتركيز على العمليات والهياكل اللازمة لتعزيز اتساق السياسات العامة. ولهذه المؤشرات أسئلة ترافقها لدعم الجهات الفاعلة في تحديد غياب الاتساق في السياسات العامة. وإن كانت هذه المؤشرات مصمّمة للجهات الفاعلة المحلية فإنه يمكن أيضاً للجهات الفاعلة الوطنية أن تستخدم الأداة عن طريق تكييف الأسئلة المتعلقة بالمؤشرات بشكل طفيف. والمبادئ التوجيهية متاحة على الموقع التالي: https://migration4development.org

تدخلات تبادل الأفكار

الإجراء 3

المشاورات لازمة للسماح بتبادل الأفكار الجماعي بخصوص أنواع التدخل التي من شأنها أن تفضي إلى إحراز تقدم بشأن أهداف البلد المختارة في إطار الاتفاق العالمي. وتمشياً مع نهج الاتفاق العالمي الشامل للمجتمع بأسره، يجب أن تُشرك هذه المشاورات بشكل شامل الجهات المعنية ذات الصلة وتكفل مشاركة كل من:

- مختلف مستويات وقطاعات الإدارة؛
- الشركاء في تنفيذ الاتفاق العالمي؛
- المستفيدين المحتملين، بمن في ذلك أولئك الذين يكون من الأقل ترجيحاً أن يُسمع لأصواتهم أو قد يكونون في خطر التخلف عن الركَب (بمن في ذلك المهاجرون والنساء والأطفال والشبان في وضع غير نظامي)؛
- موفّري الخدمات؛
- الجهات المعنية التي ستشارك في جمع البيانات ووضع السياسات العامة وتصميم البرامج/المشاريع ووضع المؤشرات.
- الجهات المعنية، بمن في ذلك الخبراء والفاعلون في المجتمع المدني، الذين يمكن أن يساعدوا الجهات الفاعلة الحكومية على التفكير في كيفية تكييف تدخلات الاتفاق العالمي وتعديلها وفقاً للأحداث العالمية الهامة من قبيل جائحة كوفيد-19.

ملاحظة: يمكن الرجوع إلى مشاركة الجهات المعنية الهادفة الواردة في الخطوة 1: انطلاق هذه التوجيهات لتحديد الآليات والطرائق المناسبة لمشاورات الجهات المعنية.

أثناء هذه المشاورات، يجب أن يهدف المشاركون إلى ما يلي:

- تحديد المستفيدين المستهدفين من التدخلات المقترحة.
- تحديد الجهات المعنية اللازمة لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي المختارة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.
- تقدير الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد اللازمة للتنفيذ والسبل الممكنة لزيادة هذه الموارد.
- تقييم القدرات الفنية القائمة اللازمة للتدخلات المقترحة وتحديد ما إذا كان الأمر يحتاج إلى بناء قدرات إضافية.
- تحديد التدخلات القائمة التي يمكن تعديلها أو توسيعها لتحقيق الأهداف.

الإجراء 4

اختيار التدخلات

اختيـار التدخلات المناسـبة يجـب أن تكون له صلة مباشـرة بتحديد أهداف الاتفـاق العالمي، فضلاً عـن الإجـراءات المقترحـة ذات الصلـة بهـذه الأهداف كمـا ورد بيانهـا في الاتفـاق العالمـي. وجميع التـدخلات في إطـار الاتفاق العالمي يجب أن تُنفذ تمشـياً مع المبادئ التوجيهيـة للاتفاق العالمي، وبشـكل خاص مع نهج الاتفاق القائم على الاسـتجابة الجنسـانية ونهج الاتفـاق المراعي لاحتياجات الطفـل. كمـا يجـب أن يعكـس التنفيذ التـزام الاتفـاق العالمـي باحترام حقـوق الإنسـان للمهاجرين وحمايتهـا وإعمالها فـي جميع مراحـل دورة الهجرة.

أمثلة لتدخلات تنفيذ الاتفاق العالمي

يـرد أدناه وصف لأمثلـة تدخلات عملية وسياسـاتية لنجاح تنفيـذ الاتفاق العالمي. وغالبـاً ما يحتاج الأمـر إلى الجمـع بيـن تـدخلات مختلفـة لضمـان حوكمـة الهجـرة بشـكل شـامل. والتـدخلات أدناه يجـب اعتبارهـا تـدخلات تكميليـة، مـع التركيز على وضـع سياسـات وبرمجة شـاملة تعزز الاتسـاق الأفقـي والعمودي.

وضع وتنفيذ سياسة جديدة و/أو تشريع جديد

قـد ترغـب الحكومـات في وضـع وتنفيذ سياسـة جديـدة و/أو تشـريع جديـد. ويمكن أن يكـون ذلك طريقـة فعالـة لإحداث تغيـر عبر واحـد أو أكثـر من أهـداف الاتفـاق العالمـي المتعددة.

إدراج الهجرة في السياسات القطاعية والاستراتيجية و/أو التشريعات

قـد يختـار الفاعلـون إدراج الهجـرة فـي السياسـات والاسـتراتيجيات والتشـريعات فـي قطاعـات السياسـات العامـة التـي تؤثر فـي الهجـرة وتتأثر بهـا، من قبيـل العمل والسـكن والصحـة والتعليم ورعايـة الطفـل والزراعـة. فـعلى سـبيل المثال يمكـن أن تُـدرج الحكومـة الهجـرة في اسـتراتيجيتها للعمـل والتعليـم، مـع الأخـذ بعوامـل ديناميـكا الهجـرة فـي تنبـؤات سـوق العمل.

إدراج الهجرة في تخطيط التنمية

قـد يرغـب الفاعلـون فـي إدراج الهجرة فـي برمجة التنميـة التي لـم تُصمّم مـع مراعاة الهجـرة ولكن يمكـن مـع ذلك أن تسـتفيد من الأخـذ بالاعتبـارات ذات الصلة بالهجـرة. وهذا النوع مـن التدخلات يمكـن أن ينطبـق على برمجـة التنميـة فـي أي قطاع مـن القطاعات ويكـون الهدف من ذلـك تقييم كيفية إمكانية تكييف مختلف برامج التنمية مع مسـائل الهجرة. وبالنسـبة لهذا النوع من التدخلات سـتكون مجموعات الأدوات القطاعية المسـتمدة من مشـروع تعميم الهجرة في التعـاون والتنمية الدوليين مفيـدة، ذلـك أنها سـتوفر توجيهات عمليـة حول كيفيـة إدراج الهجـرة في برامـج التعاون لأغـراض التنمية والمشـاريع في مختلـف القطاعات.

تصميم وتنفيذ برامج جديدة للهجرة

قـد تقـرر الحكومـات تصميـم وتنفيـذ برامـج هجـرة جديـدة تماماً. وعلى سـبيل المثـال، إذا اختـار الفاعلـون تنفيـذ الهـدف 6 مـن أهـداف الاتفـاق العالمـي ("تيسـير التوظيـف المنصـف والأخلاقي وضمـان الظـروف التي تكفل العمل اللائـق")، لها أن تقرر أن تصميم برنامج محدد بشـأن التوظيف المنصـف والأخلاقـي قـد يكـون الطريقـة الأفضـل لإحـراز تقدم بشـأن هـذا الهدف.

إدراج الهجرة في مختلف قطاعات السياسات العامة

أثنـاء عمليـة تنفيذ الاتفاق العالمي إذا قرر الفاعلون التركيـز على إدماج الهجرة في مختلف قطاعات السياسـات العامة، يجب عليهم أن يلتمسـوا مشـورة الأخصائيين بخصوص تصميم التدخلات في تلك القطاعات المعينة وبإمكانهـم الرجوع إلى الموارد التالية:

- تعميم الهجرة في تخطيط التنمية: دليل لصانعي السياسات والممارسين (المنظمة الدولية للهجرة/ الاتفاق العالمي، 2010). وهو متاح على الموقع التالي:
  https://publications.iom.int
- أوجه الترابط بين السياسات العامة والهجرة والتنمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017)، على الموقع التالي:
  www.oecd.org
- الأدلة القطاعية المستمدة من مشروع التعاون والتنمية الدوليين (الوشيك). وللمزيد من المعلومات عن مشروع تعميم الهجرة في التعاون والتنمية الدوليين يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: https://eea.iom.int/mmicd

كوفيد-19

مجالات تنفيذ الاتفاق العالمي التي يجب النظر فيها في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19

يواجه المهاجرون نفس التهديدات الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 مثلهم مثل غيرهم من البشر؛ غير أن المهاجرين قد يواجهون أوجه ضعف متزايدة بسبب ظروف عيشهم أو عملهم أو أوضاعهم الإدارية، التي تضعهم في خطر أكبر يعرضهم للإصابة بجائحة كوفيد-19 والمعاناة من آثار الجائحة الاجتماعية – الاقتصادية.[11] وقد يُستبعد المهاجرون من مخططات الحماية الاجتماعية وكذلك من البرامج الوطنية للنهوض بالصحة ومكافحة الأمراض والعلاج، والرعاية. والمهاجرون من الأطفال والشبان أقل احتمالاً للحصول على سبل تعلم عن بُعد ومن الأرجح أن يتوقفوا عن الدراسة. وهم أيضاً على درجة عالية من خطر الفقر المدقع، والأرجح أن يتأثروا سلباً باستراتيجيات المواكبة من قبيل عمل الأطفال وزواج الأطفال، في حين أن تضاؤل التحويلات المالية يؤثر في نظمهم الغذائية وسبل عيشهم وحصولهم على الخدمات.

وفي زمن الجائحة فإن تأمين الصحة العامة مرهون بحماية جميع الأشخاص. لهذا السبب يجب أن تنظر الجهات الفاعلة الحكومية إلى جائحة كوفيد-19 كفرصة حيوية للتصدي للحواجز التي يواجهها المهاجرون في الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:[12]

- الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه في مجال الصحة البدنية والعقلية
- عدم التمييز والوصول المنصف إلى الخدمات الصحية والإمدادات الطبية، بما في ذلك اللقاحات
- نظم الخدمات التي محورها الإنسان واستمرارية الرعاية
- المساواة بين الجنسين والوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي
- الدعم والحماية المراعيان للسن من خلال إدارة الحالات، بما في ذلك عن طريق تعيين مسؤولين عن حماية الطفل وعاملين اجتماعيين كعمال أساسيين والتركيز على الدعم النفسي – الاجتماعي
- استراتيجيات التعليم والتدريب من أجل تعليم جميع المهاجرين المستمر، بمن فيهم الأطفال
- التمتع بالسكن اللائق والماء والمرافق الصحية
- التساوي في المعاملة في أماكن العمل
- الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية – الاقتصادية
- النهج الشامل للحكومة بأكملها والنهج الشامل للمجتمع بأسره والشراكات
- إشراك وتمكين السلطات المحلية والجهات الفاعلة الشعبية
- إشراك ومشاركة المهاجرين في خطط الاستجابة والتعافي فيما يتصل بجائحة كوفيد-19.

11. موجز أمين عام الأمم المتحدة للسياسة العامة، "جائحة كوفيد-19 والأشخاص المتنقلون" (2020).
12. مقتبس من: شبكة الأمم المعنية بالهجرة، "تعزيز حصول المهاجرين على الخدمات في سياق التأهب لجائحة كوفيد-19 ومكافحتها والاستجابة لها" (2020). متاح على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org

الإجراء 5

وضع المؤشرات

مـا أن يكتمـل مسـح البيانـات واختيـار تـدخلات تنفيـذ الاتفـاق العالمي، يجـب تحديد المؤشـرات ذات الصلـة و/أو وضـع مؤشـرات. وتحقيقـاً لهـذه الغايـة يجـب:

1. **التأكد مما إذا كان يمكن اسـتخدام المؤشرات العالمية، من قبيل مؤشرات أهداف التنمية المسـتدامة أو المؤشـرات المسـتمدة مـن خطط وسياسـات وبرامـج وطنية أخـرى قائمة لقياس التقدم المحرز بخصوص أهداف الاتفاق العالمي،** بالاسـتناد إلى عملية مسح البيانات. وإذا كان الحـال كذلـك فإنـه يجـب اسـتخدام هـذه المؤشـرات بحيـث تتسـنى مقارنـة ذلـك التقدم المحـرز مـع التقـدم المحرز في بلـدان أخرى. ويمكن أن تسـاعد المـوارد التالية على ربط المؤشـرات ذات الصلـة بالهجرة بأهداف التنمية المسـتدامة:

   - الهجـرة وخطـة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030: دليل للممارسـين (المنظمـة الدوليـة للهجرة، 2018)، وهـو متاح على الموقع التالي: https://publications.iom.int. واطلع على وجه التحديد عـلى الدليل الـذي يبين أوجـه الترابط بين الهجـرة وكل هدف من أهـداف التنمية المسـتدامة.
   - دليـل لتحسـين إعداد واسـتخدام بيانـات الهجـرة لأغـراض التنمية (الاتفـاق العالمـي، 2017)، وهـو متـاح عـلى الموقـع التالـي: www.knomad.org
   - توجيهـات بشـأن تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة لصالـح الأطفـال وبمشـاركتهم: موجزات القضايـا، وهـي متاحـة عـلى الموقـع التالـي: www.unicef.org/sdgs/resources

2. **وضـع مؤشـرات حقـوق الإنسـان،** حسـب اللـزوم، لقيـاس التقـدم المحـرز بخصـوص حقـوق المهاجريـن وتمتعهم بالحماية وحصولهم على الخدمات، بالاسـتناد والاعتمـاد على الموارد القائمة. اطلـع على الأمثلـة التالية

مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2012)

يرمـى هذ الدليل إلى سـد الفجوة القائمة حول الاسـتخدام المنهجي لمؤشـرات قيـاس مدى إعمال حقـوق الإنسـان. وهـو يُسـلّم بمؤشـرات حقـوق الإنسـان – الكميـة منهـا والنوعية على حد سـواء – كأداة أساسـية لوضع السياسـات العامة وتقييمها. وهو يعالج أيضاً بشكل مباشر مختلف الشواغل ذات الصلـة بمؤشـرات حقـوق الإنسـان، بما فـي ذلك التحديـات في جمـع المعلومـات عن حقوق الإنسـان ونشـرها، فضلاً عـن الصعوبات بخصـوص ما الذي يجب رصـده وكيفية جمـع المعلومات وكيفية تفسـيرها من منظور حقوق الإنسـان. اطلـع على الموقع التالـي: www.ohchr.org

مؤشرات حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين وأسرهم (KNOMAD 2015، وآخرون)

تبيـن هـذه الورقـة أن اسـتخدام المؤشـرات بالنسـبة لحقـوق الإنسـان للمهاجريـن يمكـن أن ييسـر ويرصـد التقدم المحـرز والامتثال للالتزامـات القانونية، وأن إعمـال حقوق المهاجرين أداة أساسـية للإدمـاج الاجتماعـي فـي المجتمعـات متعـددة الثقافـات، وأن مؤشـرات حقـوق المهاجريـن تعـزز صنـع السياسـات على أسـاس الأدلـة. ونُشـرت هـذه الورقـة كجـزء مـن سلسـلة أوراق العمـل للشـراكة العالميـة للمعرفة بشـأن الهجرة والتنميـة (KNOMAD). وهـي متاحة على الموقـع التالي: www.ohchr.org

كوفيد-19

مؤشرات حقوق الإنسان الرئيسية لرصد مضاعفات جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان

لدعم الاستجابة والتعافي فيما يتصل بجائحة كوفيد-19، وُضعت مجموعة من عشرة مؤشرات رئيسية لحقوق الإنسان في "إطار للأمم المتحدة من أجل الاستجابة الاجتماعية – الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19" (المرفق 1، الصفحة 41)، وهو متاح على الموقع التالي https://unsdg.un.org

3 **اكتساب فهم واضح للفوارق بين المؤشرات الهيكلية ومؤشرات العمليات ومؤشرات النواتج** لصقل عملية وضع المؤشرات. وفي سياق تنفيذ الاتفاق العالمي، يمكن أن تخدم هذه المؤشرات الوظائف التالية.[13]

المؤشرات الهيكلية	تعكس هذه المؤشرات اعتماد الصكوك القانونية إضافة إلى وجود وإنشاء آليات مؤسسية أساسية تُعتبر ضرورية لنجاح تنفيذ الاتفاق العالمي.
مؤشرات العمليات	قياس الجهود الجارية لتحويل أهداف الاتفاق العالمي إلى النتائج المنشودة.
مؤشرات النواتج	تبيّن الإنجازات الفردية والجماعية التي تعكس مدى نجاح تنفيذ الاتفاق العالمي في سياق معين.

4 **تعديل المؤشرات القائمة و/أو وضع مؤشرات جديدة حسب اللزوم بالنسبة لكل تدخّل من تدخلات تنفيذ الاتفاق العالمي.** توفر **الأداة 6** نموذجاً لدعم وضع المؤشرات.

5 **الرجوع إلى الأداة 7، القائمة المرجعية المبسّطة لوضع المؤشرات،** لضمان قياس مؤشرات كل تدخّل بشكل دقيق والمساعدة في نفس الوقت على الاستفادة من بيانات الهجرة القائمة وتعزيزها.

13. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ (2012).

الأداة 6

نموذج لوضع المؤشر

	أمثلة
هدف الاتفاق العالمي المراد التطرق له	تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية.
إجراء الاتفاق العالمي المراد التطرق له	"توسيع الخيارات المتاحة لأغراض التنقل الأكاديمي، بما في ذلك من خلال الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تيسر المبادلات الأكاديمية من قبيل المنح للطلبة والمهنيين الأكاديميين، والأساتذة الزائرين، وبرامج التدريب المشتركة، وفرص البحث الدولي، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وسائر الجهات المعنية ذات الصلة" الاتفاق العالمي، الفقرة 21(ي).
المؤشر الممكن	عدد المنح الدراسية الممنوحة للمواطنين للتسجيل في التعليم العالي في الخارج، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب التقني، والهندسة، والبرامج العلمية، في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية الأخرى.
التعريف (التعاريف)	المنح الدراسية مساعدة مالية لفرادى الطلاب. وتشمل المساعدات المالية المنح الثنائية الممنوحة للطلاب المسجلين لأغراض التعليم المنظّم في مؤسسات خاصة أو عامة للتعليم العالي لمتابعة الدروس لكامل الوقت أو لمتابعة الدورات التدريبية في الخارج.
وحدة القياس (معبّراً عنها مثلاً بالنسبة المئوية)	العدد الإجمالي للمنح الدراسية المقدمة لأغراض التعليم العالي في الخارج.
المعايير الدولية ذات الصلة (إن وُجدت)	هدف التنمية المستدامة 4ب: التوصل، بحلول عام 2020، إلى توسيع عدد المنح المتاحة للبلدان النامية إلى حد كبير ولا سيما لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان الأفريقية، من أجل التسجيل في التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والميادين التقنية والهندسة والبرامج العلمية، في البلدان المتقدمة وفي سائر البلدان النامية الأخرى. وللمزيد من المعلومات عن تحديد المنح الدراسية في سياق هدف التنمية المستدامة 4ب، اطلع على "هدف التنمية المستدامة 4ب: قياس عالمي للمنح الدراسية" (بلفور، 2016)، اطلع على الموقع التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002455/245570e.pdf
مصدر (مصادر) البيانات	سجلات من وزارة التعليم بشأن المواطنين الذين يدرسون في إطار اتفاقات منح دراسية في الخارج.
المنهجية (تفاصيل عن جمع البيانات)	سترسّخ وزارة التعليم جميع سجلاتها بشأن مختلف المنح الدراسية الممنوحة في صحيفة بيانات أو في وثيقة توزّع فيها المعلومات بحسب المواصفات أدناه. وتُرسل هذه المعلومات إلى مكتب الإحصاء الوطني الذي يقدم الأرقام الإجمالية.
دورية القياس	على أساس سنوي

تصنيف البيانات	‹ جندر الدارس ‹ عرق الدارس أو إثنيته ‹ بلد الدراسة ‹ مستوى التحصيل العلمي (دبلوم، شهادة بكالوريوس، شهادة ماجستير/ دبلوم دراسات عليا، دكتوراه، دراسات بحث أكاديمي بعد الدكتوراه) ‹ موضوع البرنامج
الجهة الفاعلة الرائدة المعنية/ الجهات الفاعلة الأخرى	وزارة التعليم مكتب الإحصاء الوطني
البيانات الأساسية، إذا كانت متاحة	المنح الدراسية

الأداة 7

قائمة مرجعية لوضع المؤشرات

عند وضع المؤشرات، تأكد من أنها تقوم بالتالي:

- ☐ بيان الاحتياجات ذات الصلة بحوكمة الهجرة على المستويين المحلي والوطني.
- ☐ قياس جوانب أهداف الاتفاق العالمي التي تم اختيارها لأغراض التنفيذ.
- ☐ وضع المعايير بالرجوع إلى مصادر بيانات موثوقة وراسخة.
- ☐ الاستناد قدر المستطاع إلى البيانات والعمليات القائمة لإبقاء العبء الإضافي عند مستوى منخفض وللمساعدة على ضمان القياس المستدام.
- ☐ استخدام وتشجيع البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي والسن والجنسية والوضع من حيث الهجرة.
- ☐ توافق المؤشرات مع المعايير والتوجيهات الدولية ذات الصلة، واتّباع المصطلحات والتعاريف المحددة دولياً، حيثما أمكن ذلك.
- ☐ قياس البيانات التي يمكن تجميعها بانتظام على مر الزمن.
- ☐ جعل المؤشرات واضحة وسهلة التفسير والإبلاغ إلى عامة الجمهور والجهات المعنية.
- ☐ الأخذ بمؤشرات حقوق الإنسان (اطلع على الموارد المدرجة في الإجراء 5: وضع المؤشرات).
- ☐ قياس النواتج قدر المستطاع، من خلال المؤشرات الهيكلية والعملية.
- ☐ تضمين المؤشرات وصفاً موجزاً للبيانات الشرحية والمنهجية.
- ☐ تضمين المؤشرات البيانات الأساسية حيثما كانت متاحة.

قائمة مرجعية

قائمة مرجعية
الخطوة 3 - التصميم

- [ ] إعداد قائمة بمصادر البيانات المحتملة والجهات الفاعلة المعنية، كجزء من عملية مسح بيانات الهجرة. ويجب أن يشمل ذلك بيانات نوعية موفّرة من مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك تلك التي هي في خطر التخلف عن الركَب من قبيل المهاجرين غير النظاميين والنساء والأطفال والشبان.
- [ ] الرجوع إلى مصادر البيانات القائمة قدر المستطاع والاستناد إلى عمليات تجهيز البيانات القائمة.
- [ ] انطلاقاً من المصادر المجمّعة، النظر في البيانات المجمّعة بالفعل وكيفية استخدامها.
- [ ] الاطلاع على البيانات الشرحية وتقييم مدى قابلية البيانات للمقارنة.
- [ ] استعراض الهياكل والآليات التي لها صلة بأهداف بلدكم المختارة في إطار الاتفاق العالمي، بما في ذلك المؤسسات والاستراتيجيات والتشريعات وأطر السياسات العامة.
- [ ] تنظيم مشاورات مع مختلف الجهات المعنية لتبادل الأفكار بخصوص تدخلات الاتفاق العالمي، بشكل خاص فيما يتعلق بالمستفيدين المستهدفين، والشركاء في التنفيذ، والموارد اللازمة للتنفيذ، والقدرات التقنية القائمة.
- [ ] اختيار التدخلات البرمجية والسياساتية لأغراض تنفيذ الاتفاق العالمي.
- [ ] تحديد المؤشرات القائمة التي يمكن استخدامها لقياس مدى تنفيذ الاتفاق العالمي. ويجب، عند اللزوم، تعديل المؤشرات أو وضع مؤشرات جديدة باستخدام الأدوات والنماذج الموفّرة.

الخطوة 4

التنفيذ

الخطوة 4

التنفيذ

يشجع الاتفاق العالمي جميع الدول الأعضاء على استنباط "استجابات وطنية طموحة لتنفيذ الاتفاق العالمي . مثلاً من خلال الإعداد والاستخدام الطوعيين لخطة تنفيذ وطنية" (الاتفاق العالمي، الفقرة 53). وهذه الخطوة، بصفتها تلك، تركّز على عملية تحويل التدخلات المختارة من **الخطوة 3** إلى أنشطة ملموسة، الأمر الذي يشمل تعبئة الموارد، وإعداد الميزانية، واستنباط وتنفيذ خطة عمل لتنفيذ الاتفاق العالمي.

استخدام هذه المادة

تشمل خطة التنفيذ الإجراءات التالية: وضع خطة عمل وإعداد الميزانية وتعبئة الموارد. ويجب، قبل البدء، التفكير في الأسئلة التوجيهية التالية وتركيز نهجكم. ويجب استعراض الإجراءات والأدوات الموفّرة وتحديد تلك التي لها أهمية خاصة. وتُستخدم القائمة المرجعية المدرجة في نهاية هذه الخطوة للمساعدة على توجيه أعمالكم.

أسئلة توجيهية

1. هل أضفى بلدكم بالفعل الصبغة الرسمية على نوايا المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي؟
2. إذا لم يكن الحال كذلك ما هي عملية التنفيذ الأكثر ملاءمة بالنظر إلى سياق بلدكم، والعمليات والهياكل والقدرات القائمة؟
3. ما هي التحديات والفرص فيما يتعلق بوضع ميزانية تنفيذ الاتفاق العالمي؟
4. كيف ستتغير هذه التحديات والفرص في زمن اضطرابات واسعة النطاق، مثلاً أثناء جائحة كوفيد-19؟
5. ما هي الجهات الفاعلة التي من الضروري أن يُطلب منها التزام سياسي رفيع المستوى لإعداد الميزانية بشكل ملائم لتنفيذ الاتفاق العالمي؟
6. ما هي الكيانات الخارجية التي من المحتمل أن تتلقى منها حكومتكم تمويلاً لأغراض تنفيذ الاتفاق العالمي؟
7. هل بإمكان حكومتكم استخدام مصادر تمويل متنوعة من قبيل التحويلات المالية أو سندات الأثر الاجتماعي أو تمويل القطاع الخاص؟ وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات المالية هي أموال خاصة يملكها المهاجرون وبالتالي يجب تحفيز استخدامها لأغراض تنفيذ الاتفاق العالمي من خلال اتخاذ التدابير المناسبة (مثلاً عروض السندات أو غير ذلك من مخططات الاستثمار)، ولكن يجب ألا تكون إلزامية (مثلاً عن طريق فرض رسوم إضافية على التحويلات المالية).
8. إذا كانت الموارد المالية متاحة ما هي هذه الموارد وكيف ستقومون بتعبئتها؟

الإجراء 1

وضع خطة عمل

لا يوجد نهج موحّد ملائم للجميع لتنفيذ الاتفاق العالمي. ورهناً بالسياق، يمكن أن يتخذ تنفيذ الاتفاق العالمي أحد الشكلين التاليين أو كليهما:

- **وضع خطة وطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي،** كما وردت الإشارة إلى ذلك في الاتفاق العالمي، الفقرة 53). ويجب أن تلخص خطط التنفيذ الوطنية للاتفاق العالمي أهداف الاتفاق المختارة، والتدخلات التي تم تصميمها لإحراز تقدم بخصوص تلك الأهداف وكيفية المضي بتلك التدخلات قدماً. وللاطلاع على مثال لوضع خطة وطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي، اطلع على المرفق 1: دراسة حالة: خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي.
- **مواءمة خطوات التدخل في إطار الاتفاق العالمي مع العمليات الأوسع،** مثل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغير ذلك من الاتفاقات والالتزامات الدولية. ويجب النظر في كيفية إدراج تنفيذ الاتفاق العالمي في الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، بما في ذلك مختلف الخطط أو الاستراتيجيات القطاعية لتحقيق الأهداف المحددة كأولوية.

يجب أن تبيّن كل خطة من خطط عمل الاتفاق العالمي بوضوح الكيفية التي ستُنفذ بها المبادئ التوجيهية للميثاق في التطبيق العملي ويجب أن ترمي إلى الوفاء بمختلف المعايير الهامة المبيّنة في **الأداة 8**.

الأداة 8

المعايير الخاصة بخطط العمل في إطار الاتفاق العالمي

بالنسبة لكل تدخل من التدخلات في إطار الاتفاق العالمي يجب أن يتضمن كل تدخل ما يلي:

- وصف مفصّل للتدخّل وعملية السياسة العامة والتغير التشريعي أو البرنامج أو المشروع.
- الأساس المنطقي وراء التدخّل، بما في ذلك صلته بالمبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي وأهدافه وإجراءات العمل الخاصة به.
- شركاء التنفيذ الذين سيشاركون في القيام بالتدخّل. وفيما يتصل بالشركاء الحكوميين يجب تحديد القطاعات والإدارات والمستويات الحكومية التي تمثلها هذه الجهات الفاعلة. وبالنسبة للشركاء غير الحكوميين لا بد من تحديد شرائح المجتمع التي تنتمي إليها هذه الجهات الفاعلة. وبالنسبة للشركاء غير الحكوميين لا بد من تحديد شرائح المجتمع التي تنتمي إليها هذه الجهات الفاعلة.
- الأساس المنطقي لمشاركة كل شريك من شركاء التنفيذ، وتوضيح القيمة المضافة بالنسبة لكل شريك.
- أدوار ومهام الجهات الفاعلة المعنية بالتنفيذ في كل مرحلة من مراحل التنفيذ، بما في ذلك مسؤوليات تنسيق العلاقات والإشراف بالنسبة لكل جهة من الجهات الفاعلة.
- كيف سيمتثل التدخّل للالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان الدولي.
- الإطار الزمني للتنفيذ.
- النواتج والنتائج المتوقعة.
- التحديات المرتقبة و/أو القيود التي يمكن توقعها.
- أنشطة الدعم اللازمة مثل التدريب وبناء القدرات والمناصرة، فضلاً عن الجهات المستهدَفة من هذه الأنشطة.
- الموارد اللازمة، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية وغيرها.
- ترتيبات التمويل.
- الرصد والتقييم، بما في ذلك المؤشرات الهيكلية والعملية والنواتج التي ستُستخدم لقياس التقدم المحرز فيما يتصل بالتدخّل المعني.

استعراض خطة العمل واعتمادها

قبل اعتماد أية خطة عمل يجب أن تسهر الجهات الفاعلة الحكومية على استعراض الخطة المقترحة على نطاق واسع ومناقشتها والمصادقة عليها من خلال سلسلة من حلقات العمل مع مختلف الوزارات والسلطات المحلية وشركاء التنفيذ وغير ذلك من الجهات المعنية ذات الصلة، بمن في ذلك المهاجرون وأولئك الذين سيتأثرون نتيجة للإجراءات المقترحة. وخلال حلقات العمل هذه يجب أن تناقش الجهات المعنية بشكل صريح وتستعرض ما يلي:

- أهداف الاتفاق العالمي التي تم تحديدها لأغراض التنفيذ الفوري
- كيف ستُنفذ المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي من خلال الإجراءات المقترحة
- عملية تقييم الاحتياجات التي أفضت إلى تحديد هذه الأهداف من أهداف الاتفاق العالمي
- وجاهة أهداف الاتفاق العالمي المحددة فيما يتصل بالسياقات الوطنية والمحلية
- التدخلات والإجراءات المقترحة
- الأطر الزمنية
- إشراك مختلف الجهات المعنية في التنفيذ والتقييم والاستعراض والإبلاغ
- إعداد الميزانية للتدخلات ذات الصلة بالهجرة المحددة في الخطة

السماح بقدر من المرونة للاستجابة للاحتياجات الناشئة

يجب أن تكون خطط الاتفاق العالمي مرنة كي يتسنى لها أن تستجيب للأوضاع والأحداث المتغيرة. فعلى سبيل المثال، وأثناء جائحة كوفيد-19، أصبحت بعض الممارسات الإيجابية المتمشية مع الالتزامات بموجب الاتفاق العالمي ذات الصلة بمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 الصحية والاجتماعية – الاقتصادية على المهاجرين والآثار المتعلقة بالحماية أكثر حيوية لضمان الصحة العامة وحماية حقوق المهاجرين ورفاههم.

بناء ثقافة استباقية للتعلّم

لدعم أي خطة عمل لتنفيذ الاتفاق العالمي من الأهمية بمكان أيضاً بناء ثقافة متواصلة وشاملة للجميع واستباقية للتعلم فيما يتصل بالهجرة والاتفاق العالمي على جميع المستويات الحكومية. ومركز شبكة الهجرة المركزي الذي أنشئ من خلال الاتفاق العالمي (الاتفاق العالمي، الفقرة 43) قيّم بشكل خاص لتشجيع بناء مثل هذه الثقافة.

كوفيد-19

الممارسات الإيجابية في معالجة آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ملتزمة بدعم جميع الشركاء سعياً إلى تنفيذ الاتفاق العالمي، تسليماً منها بأن هذا الإطار التعاوني يوفر أداة قيّمة لتأمين إمكانية مساهمة كل فرد في الاستجابة الجماعية لجائحة كوفيد-19 وضمان حماية الجميع من الآثار على قدم المساواة.

ولدعم الاستجابات الفعالة القائمة على أدلة أمام الجائحة، وضعت الشبكة بوابة لكوفيد-19 على موقع الشبكة (https://migrationnetwork.un.org/covid-19). وبالإضافة إلى ذلك أعدت الشبكة سلسلة من موجزات السياسات العامة التي تبحث في كيفية علاقة مختلف جوانب جائحة كوفيد-19 بالمهاجرين ومجتمعاتهم المحلية (اطلع على "شبكة الأمم المتحدة الرسمية المعنية ببيانات الهجرة"). وتوفر هذه الموجزات توصيات واضحة فضلاً عن أمثلة للممارسات الإيجابية للطريقة التي يمكن بها للحكومات والجهات المعنية الأخرى حماية حقوق المهاجرين وزيادة إسهامات المهاجرين الإيجابية من خلال تنفيذ الاتفاق العالمي.

وتربط البوابة أيضاً بموارد وتقارير أخرى ذات صلة وتستضيف "شبكة الممارسين: أصوات من أرض الواقع" لتيسير تبادل المعلومات الوقائعي والبنّاء وجيد التوقيت باحترام. (https://migrationnetwork.un.org/hub/discussion-space).

الإجراء 2

إعداد الميزانية

تُستخدم الميزانية كوثيقة سياسة عامة مركزية للحكومة تبيّن كيفية تحديد أولويات الأهداف السنوية ومتعددة السنوات وكيفية تحقيقها من خلال تخصيص الموارد. ودور الميزانية الوطنية في نجاح تنفيذ الاتفاق العالمي حيوي بناءً على ذلك، إذ إنه يمكن أن ينهض بالأولويات ذات الصلة بالسياسات العامة ويساعد على ضمان نجاح المبادرات.

وضع الميزانية لأغراض تنفيذ الاتفاق العالمي

1. **تنظيم أنشطة بناء القدرات مع الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الشركاء في التنفيذ.** حسب اللزوم، قبل عملية إعداد الميزانية أو أثناءها. ويجب أن تُكيّف هذه الأنشطة وفقاً للأدوار والمسؤوليات والقدرات المحددة والثغرات القائمة فيما يتصل بالمعارف لدى الجهات الفاعلة الحكومية والشركاء في التنفيذ.

2. **تقييم التمويل الذي من المحتمل أن تحصلوا عليه** من الكيانات والمصادر الخارجية.

3. **النظر في إسهامات الجهات المعنية التي نظمّتم معها مشاورات** بشأن مستويات التمويل التي سيحتاج إليها الأمر لتنفيذ تدخلات الاتفاق العالمي المختارة.

4. **النظر في الظروف المثلى التالية لنجاح برمجة تنفيذ الاتفاق العالمي:**[14]

- **أدوار ومسؤوليات واضحة** فيما يتصل بإعداد ميزانية الاتفاق العالمي، توزع على مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتُقررها هيئة التنفيذ
- **الأسس القانونية** لإعداد الميزانية للاتفاق العالمي، بما في ذلك التشريع الذي يناقَش في البرلمان ويعتمده هذا الأخير
- **الالتزام السياسي** تجاه الاتفاق العالمي على مستويات عليا يمكن أن يساعد على تغيير الثقافة داخل الحكومة
- توافر وجمع **بيانات هجرة يُعتد** بها يمكن أن يُلهم توزيع الموارد وفي نفس الوقت يساعد على بناء التعهد السياسي داخل الحكومة
- **تطوير القدرات** في إعداد ميزانية الاتفاق العالمي، مثل الدورات التدريبية للجهات الفاعلة الحكومية بشأن التدخلات المختارة في إطار الاتفاق العالمي وبشأن كيفية إعداد بيانات الميزانية من أجل تنفيذها

5. **الرجوع إلى المبادئ العشرة للحوكمة الرشيدة للميزانية وإبرازها** (اطلع على **الأداة 9**)

14. مقتبس من داونز وروني وشيري نيكول، "تصميم وتنفيذ وإعداد الميزانية المراعية للعنصر الجنساني: مسار للعمل" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، غير متاح).

6 **الحـرص على توافق عملية إعداد الميزانية لأغراض تدخلات الاتفاق العالمي مع الالتزامات الدولية فيما يتصل بحقوق الإنسان.**[15]

7 **إعداد الميزانية ليس فقط للتدخلات الفورية وإنما أيضاً لأنشطة الدعم.**

مـثلاً، إذا مـا اخترتـم إدراج الهجـرة فـي الأطر التشـريعية عبـر مختلف القطاعـات، قـد يتطلب ذلك أيضـاً إعـداد ميزانية لبنـاء القدرات عبـر الـوزارات والإدارات.

8 **اتخـاذ جميـع الخطـوات البيروقراطيـة اللازمة وإجـراء المفاوضـات والمناقشـات الضرورية** للمضـي قُدمـاً بنجـاح فـي إعـداد الميزانيـة للتدخلات فـي إطـار الاتفـاق العالمـي المختـارة وتنفيذ هذه التـدخلات.

15. اطلع على "استكشاف الروابط بين الالتزامات بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وسياسات وإجراءات إعداد البرمجة في إعمال حقوق الإنسان عن طريق الميزانيات الحكومية" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2017)، متاح على الموقع التالي www.ohchr.org.

الأداة 9

المبادئ العشرة للحوكمة الرشيدة للميزانية[16]

1. إدارة الميزانيات في حدود واضحة وموثوقة ويمكن التنبؤ بها لأغراض السياسة الضريبية.
2. مواءمة الميزانيات عن كثب مع أولويات الحكومة الاستراتيجية متوسطة الأجل.
3. تصميم إطار إعداد الميزانية الرأسمالية قصد تلبية احتياجات التنمية الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وبطريقة متناسقة.
4. الحرص على أن تكون وثائق وبيانات الميزانية مفتوحة وشفافة ويسهل الوصول إليها.
5. التحسّب لنقاش شامل وتشاركي ويتميز بالواقعية بخصوص خيارات الميزانية.
6. عرض وصف شامل ودقيق وموثوق للمالية العامة.
7. السعي بنشاط إلى تخطيط تنفيذ الميزانية وإدارته ورصده.
8. الحرص على أن يكون كل من الأداء والتقييم والمردودية جزءاً لا يتجزأ من عملية إعداد الميزانية.
9. تحديد وتقييم وإدارة الاستدامة في الأجل الأطول بشكل حذر وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية الأخرى.
10. تشجيع نزاهة وجودة تنبؤات الميزانية والخطط المالية وتنفيذ الميزانية من خلال ضمان صارم للجودة يشمل عملية مراجعة حسابات مستقلة.

16. مقتبس من: "مديرية إدارة الشأن العام والتنمية المناطقية، توصية مجلس إدارة الميزانية" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، 2015)، الصفحة 3.

الإجراء 3

تعبئة الموارد

لتعبئة الموارد الحيوية لتنفيذ الاتفاق العالمي لا بد من:

1. **تنظيم اجتماعات ثنائية مع الجهات المعنية ذات الصلة وشركاء التنفيذ المحتملين لمناقشة مسألة تعبئة الموارد.** يجب أن يكون من بين شركاء التنفيذ المحتملين جهات فاعلة حكومية من مستويات وقطاعات مختلفة في الحكومة، فضلاً عن جهات معنية غير حكومية، بما يتفق والنهج الشامل للحكومة بأكملها والنهج الشامل للمجتمع بأسره. ويمكن إدماج الآراء والرؤى والمعلومات والتعليقات المجمّعة أثناء هذه المشاورات في عملية إعداد الميزانية. والموضوعات التي يجب أن تغطيها هذه المشاورات تشمل ما يلي:
   - ثغرات التمويل
   - شركاء التمويل القائمين والمحتملين
   - مجالات اهتمام هؤلاء الشركاء في التمويل
   - الموارد اللازمة لتنفيذ التدخلات المختارة فيما يتصل بالاتفاق العالمي، بما في ذلك مقدار الأموال اللازمة وكيفية توزيعها
   - كيف أن الأمر قد يحتاج إلى إعادة توزيع الموارد بسرعة في زمن القلاقل والاضطرابات العالمية، مثلاً أثناء جائحة عالمية.

2. **تحديد مصادر التمويل المحتملة.** في حالة ما إذا تم تنفيذ الاتفاق العالمي في إطار جلسة أو برنامج أو آلية أوسع لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب أن تتبع الجهات الفاعلة الحكومية استراتيجيات تعبئة الموارد القائمة. ويجب أيضاً استكشاف مصادر التمويل البديلة من قبيل التعاون بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك يتعين على الدول أن تحدد فرص الاستفادة من صندوق بدء التشغيل لأغراض الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (أو الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة)، بحسب الأهداف المحددة لأغراض تنفيذ الاتفاق العالمي. ومن بين مصادر التمويل المحتملة ما يلي:
   - الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء (الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة) (انظر أدناه للحصول على المزيد من المعلومات).
   - الاستراتيجيات المحلية والوطنية القائمة ومصادر تمويل الأنشطة الإنمائية

   الصناديق ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة من قبيل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة المتاح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية (هناك المزيد من المعلومات على الموقع التالي https://jointsdgfund.org)
   - الأموال الخاصة بالهجرة من الشركاء في التعاون لأغراض التنمية والوكالات متعددة الأطراف
   - مختلف مصادر التمويل ذات الصلة بالهجرة، مثل التحويلات المالية ومساهمات جاليات الشتات وتمويل القطاع الخاص والتمويل من المؤسسات الخيرية وسندات الأثر الاجتماعي

3. **إعداد خطة لتعبئة الموارد.** يجب أن تبيّن هذه الخطة التدخلات المقترحة في إطار الاتفاق العالمي التي تتطلب موارد إضافية، فضلاً عن إبراز الاستراتيجيات للتوجه إلى الشركاء في التعاون لأغراض التنمية وغير ذلك من مصادر التمويل.

قائمة مرجعية

قائمة مرجعية
الخطوة 4 - التنفيذ

- [ ] وضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاق العالمي بالتشاور مع جميع الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة.
- [ ] استعراض خطة العمل واعتمادها.
- [ ] اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد ميزانية تنفيذ الميثاق العالمي، مثل تنظيم أنشطة بناء القدرات وتقييم التمويل.
- [ ] إعداد ميزانية لتنفيذ الاتفاق العالمي، مع تأمين الموارد من أجل التدخلات العاجلة، وكذلك لأنشطة الدعم.
- [ ] تحديد مصادر التمويل المحتملة
- [ ] تنظيم اجتماعات ثنائية مع الجهات المعنية ذات الصلة والشركاء المحتملين في التنفيذ لمناقشة تعبئة الموارد.
- [ ] إعداد خطة لتعبئة الموارد.
- [ ] تنفيذ خطة العمل، ونشر ثقافة تعلّم لتشجيع تحسين حوكمة الهجرة على جميع المستويات الحكومية.

Migration Multi-Partner Trust Fund

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة صندوق لبدء تشغيل آلية بناء القدرات دعت إليه الفقرة 43 من الاتفاق العالمي. وهو آلية تمويل مكرسة كلياً لدعم العمل الجماعي بشأن الهجرة وهو الوحيد من نوعه.

الغرض والبنية

سيدعم الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء بالأساس تنفيذ الاتفاق العالمي على المستوى القطري، والتركيز على أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين مجمّعة تحت مجالات مواضيعية للسماح برصد الأموال والمساعدة على ضمان تعقّب التقيد برؤية 360 درجة. وسيدعم الصندوق الاستئماني للهجرة أيضاً مبادرات تنفيذ الاتفاق العالمي الإقليمية والعالمية.

والمجالات المواضيعية الخمسة هي:

- **المجال المواضيعي 1:** تشجيع الخطاب والسياسة العامة والتخطيط بخصوص الهجرة التي تقوم على الوقائع وتستند إلى البيانات.
- **المجال المواضيعي 2:** حماية حقوق الإنسان وسلامة المهاجرين ورفاههم، بما في ذلك من خلال معالجة دوافع الهجرة والتخفيف من وطأة حالات الهشاشة فيما يتصل بالهجرة
- **المجال المواضيعي 3:** معالجة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك من خلال إدارة الحدود ومكافحة الجرائم عبر الوطنية
- **المجال المواضيعي 4:** تيسير الهجرة النظامية والعمل اللائق وتعزيز آثار تنقل الإنسان الإيجابية على التنمية
- **المجال المواضيعي 5:** تحسين الإدماج الاجتماعي وإدماج المهاجرين

المساهمات

تُقبل المساهمات للصندوق الاستئماني للهجرة من الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال والمؤسسات الخيرية والأفراد.

من الذي يمكن أن يطلب المساهمات؟

بإمكان مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب المساهمات بصفتها متلقية أولية للهبات ويمكن أن تعمل مع المجتمع المدني والشركاء الحكوميين وأن تحوّل إليهم الأموال.

من الذي يتخذ القرارات؟

الطلبات تحددها اللجنة التوجيهية للصندوق، وهي هيئة متعددة الشركاء لاتخاذ القرار مكلفة من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة كجهة منسقة للشبكة.

الحصول على المزيد من المعلومات والتقدم بطلب إلى الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات بخصوص الصندوق الاستئماني للهجرة على الموقع التالي: https://mptf.undp.org/factsheet/fund/MIG00

وهناك أيضاً دليل عمليات الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة الذي يتضمن نموذج التقدم بطلبات الحصول على الأموال من الصندوق الاستئماني، فضلاً عن جدول مفصّل يبين الصلات بين أهداف الاتفاق العالمي وأهداف التنمية المستدامة. والمذكرات المفاهيمية لمقترحات التمويل تُقبل على أساس مستمر. وترد معلومات إضافية عن الصندوق الاستئماني، مثل المشاريع الجارية وتأثيرها، على موقع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة: https://migrationnetwork.un.org/mptf

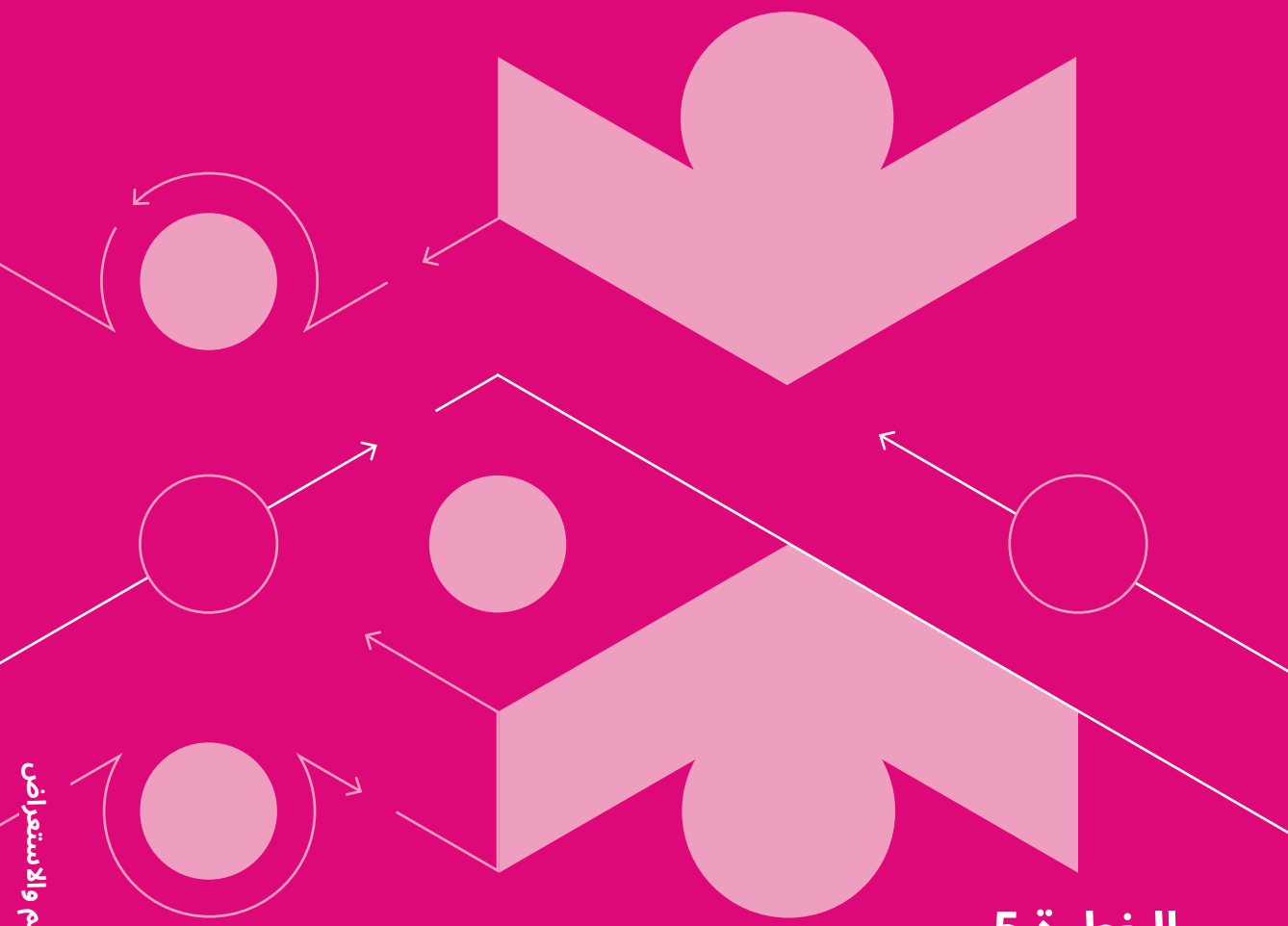

الخطوة 5

الرصد والتقييم والاستعراض

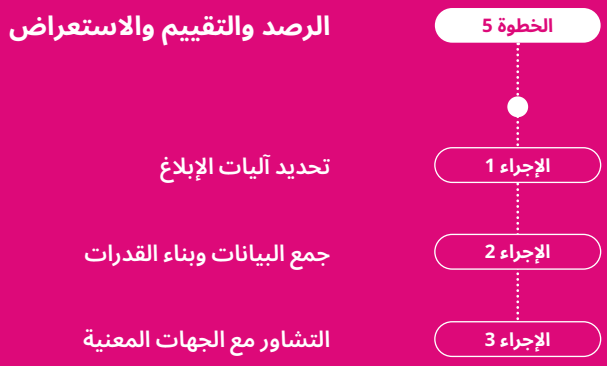

الخطوة 5

الرصد والتقييم والاستعراض

لقد تم التسليم بالرصد والتقييم على نطاق واسع على أنهما أساسيان للتنفيذ الفعال للبرامج. ويشجع الاتفاق العالمي الدول على إجراء عمليات استعراض منتظمة وشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني. ولما كانت البيانات أساسية لجهود الرصد والتقييم فإن هذه الخطوة تركز بشدة على العمليات ذات الصلة بالبيانات، بما في ذلك جمع البيانات، وتوزيعها، وبناء القدرات فيما يتصل ببيانات الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي الخطوة 5 مسألة إنشاء آليات الإبلاغ وتنظيم المشاورات مع الجهات المعنية اللازمة من أجل الرصد الفعال لتنفيذ الاتفاق العالمي. وتستند الإجراءات في هذه الخطوة إلى مسح البيانات وغير ذلك من الجهود المبذولة في إطار **الخطوة 3: التصميم**.

وفي حين أن هذه الخطوة تركز بالأساس على ما الذي يمكن للدول أن تفعله داخلياً لقياس التقدم المحرز فيما يتصل بالاتفاق العالمي فإن **الخطوة 6: الإبلاغ** سوف تغطي التقييمات الدولية والإقليمية للاتفاق العالمي كما هو مبين في الاتفاق (الاتفاق العالمي، الفقرتان 49 و50).

استخدام هذه المادة

تشمل خطوة الرصد والتقييم والاستعراض الإجراءات التالية: تحديد آليات الإبلاغ، وجمع البيانات وبناء القدرات، والتشاور مع الجهات المعنية. وقبل البدء يجب التفكير في الأسئلة التوجيهية التالية والتركيز على نهجكم. ويجب استعراض الإجراءات والأدوات الموفّرة والإشارة إلى تلك التي لها أهمية خاصة. وتُستخدم القائمة المرجعية الواردة في نهاية هذه الخطوة للمساعدة على توجيهكم في أعمالكم.

أسئلة توجيهية

1. في بلدكم، ما هي الهيئات والجهات الفاعلة (الحكومية أو غير الحكومية) التي تجمع بيانات الهجرة وتجهزها؟
2. بالنظر إلى سياق بلدكم فيما يتصل بالهجرة وموارد القدرات القائمة في المجال، ما هي آليات الإبلاغ التي يجب إنشاؤها لتقييم تنفيذ الاتفاق العالمي؟
3. كيف يمكن تصميم آليات الإبلاغ كي يتسنّى تكييفها في فترات الاضطرابات الاجتماعية، مثلاً أثناء جائحة عالمية؟
4. بالرجوع إلى إجراء مسح لبيانات الهجرة (**من الخطوة 3**)، ما هي الثغرات الرئيسية في البيانات ذات الصلة بالهجرة في سياق بلدكم وهل من أمثلة لبعض الطرق التي يمكن بها سدّ هذه الثغرات؟
5. ما هي الثغرات في بيانات الهجرة التي أصبحت أكثر وضوحاً في ضوء جائحة كوفيد-19؟
6. هل من أمثلة لبعض الطرق التي يمكن لحكومتكم أن تحسّن بها بشكل فعال قدراتها فيما يتصل ببيانات الهجرة؟
7. خلافاً لجمع البيانات الكمية والنوعية، ما هي الطرق الرسمية وغير الرسمية الأخرى الممكنة التي يمكن بها لحكومتكم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي؟
8. كيفية ومدى تواتر استخدام حكومتكم للبيانات المجمّعة لاستعراض وصقل وتكييف خططها وإجراءاتها لتنفيذ الاتفاق العالمي؟
9. ما هو أثر جهود تنفيذ الاتفاق العالمي على حقوق الإنسان للأشخاص المتأثرين؟

الإجراء 1

تحديد آليات الإبلاغ

نظراً لأن تنفيذ الاتفاق العالمي عملية تتحكم فيها الدولة فإن المسؤولية عن إيجاد إطار متين للتقييم والاستعراض تقع على عاتق الحكومات الوطنية. وعلميات التقييم والاستعراض على الصعيد الوطني يمكن أن تُسهم في عمليات الاستعراض الإقليمية وفي منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي ترد مناقشته بمزيد من التفصيل في **الخطوة 6**. وآليات الإبلاغ الجيد على المستويين الوطني والمحلي أساسية لاستنباط إطار متين لتقييم الاتفاق العالمي واستعراضه. وبما أنه لا توجد في الوقت الحاضر أية مؤشرات مشتركة لتنفيذ الاتفاق العالمي فإن الأمر متروك للدول لإنشاء مثل هذه الآليات للإبلاغ.

عند إنشاء آليات الإبلاغ على الصعيدين الوطني والمحلي يجب النظر في استكمال ما يلي:

1. **إدماج آليات الإبلاغ في منصات الإبلاغ ذات الصلة القائمة بالفعل**، مثلاً:
   - أطر الرصد والتقييم المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛
   - سياسات أو خطط قطاعية أو إنمائية أخرى؛
   - آليات وطنية ودولية للمتابعة والإبلاغ فيما يتصل بحقوق الإنسان.

2. **بالنسبة لآلية الإبلاغ الوطنية، يجب السعي إلى وضع مؤشرات إبلاغ تنشرها هيئة وجيهة ومختصة**، من قبيل مكتب الإحصاء الوطني، أو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أو وزارة الهجرة أو هيئة تنفيذ الاتفاق العالمي.

بالنسبة لآلية الإبلاغ المحلية، يجب نشر مؤشرات باستخدام منصة ذات صلة – إما منصة مملوكة محلياً، من قبيل موقع الإدارة المحلية ذات الصلة على الشبكة، أو من خلال منصة يديرها مكتب الإحصاء الوطني.

4. **الرجوع إلى الجهات المعنية** بوصفها مصدر بيانات ثرياً لأغراض الإبلاغ.

5. **النظر في إمكانية الوصول إلى المؤشرات من الناحية اللغوية**، ونشرها باللغة (اللغات) الوطنية والإنكليزية، أو بلغات أخرى يستخدمها المهاجرون داخل بلدكم على نطاق واسع.

6. **تأمين الاتساق العمودي في الإبلاغ عن المؤشرات** على المستوى العالمي والوطني والمحلي.
   - حيثما تكون المؤشرات المحلية والوطنية هي نفس المؤشرات وتستخدم نفس المنهجية تُدرج المؤشرات المحلية بشكل مباشر في الإبلاغ الوطني وتُجمع في المؤشرات الوطنية.
   - حيثما تكون المؤشرات الوطنية هي نفس المؤشرات المستخدمة على الصعيدين الإقليمي أو العالمي، وإذا كانت تتقاسم نفس المنهجية، تُدرج المؤشرات الوطنية في النظم الملائمة وتُجمّع بشكل مباشر.

7. **العمل على إثراء الإبلاغ بشكل منهجي لتنفيذ الاتفاق العالمي** وعلى أن يتم استعراض الخطط والأنشطة وتكييفها وتعديلها بالاستناد إلى نتائج الإبلاغ.

8. **العمل على أن تلتزم جميع آليات الإبلاغ بالشفافية وحُسن التوقيت وسهولة النفاذ:**

الشفافية
تحدد المنصات البيانات الوصفية والمنهجية ومصادر البيانات ذات الصلة

حُسن التوقيت
تُنشر المؤشرات على أساس مستمر أو على فترات زمنية فاصلة منتظمة (سيتوقف ذلك على قدرة الحكومة وعلى دورية القياس)

سهولة النفاذ
يمكن أن يكون بإمكان الجمهور الحصول على المؤشرات، مثلاً من خلال صحيفة بيانات بسيطة تكون متاحة للتحميل

الإجراء 2

جمع البيانات وبناء القدرات

1. **تقييم مصادر بيانات الهجرة المتاحة.** اطلع على، على سبيل المثال، مصادر بيانات الهجرة التالية:
   - عمليات تعداد السكان والسكن
   - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
   - قاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة العالمية (www.un.org/development/desa/pd/data/global-migration-database)
   - السجلات الإدارية وأدوات البيانات، من قبيل ما يلي:
     - أعداد المهاجرين في أماكن الاحتجاز، وعدد الوفيات عند الحدود، وأرقام المهاجرين العائدين
     - سجلات السكان
     - قاعدة بيانات تراخيص العمل والإقامة
     - متغيرات الهجرة المجمّعة من طلبات اللجوء والنقاط الحدودية
   - الهيئات الإحصائية الإقليمية، مثلاً المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (https://ec.europa.eu/eurostat)
   - بوابة المنظمة الدولية للهجرة لبيانات الهجرة العالمية (www.migrationdataportal.org)
   - البيانات القائمة على الأحداث بشأن انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان، وهي متاحة على المؤشر العالمي لحقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (https://uhri.ohchr.org)
   - تقارير آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وهي متاحة على الموقع التالي: (www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/SpecialProcedures.aspx)
   - الدراسات الاستقصائية وعمليات التعداد فيما يتصل بالقوة العاملة
   - الإبلاغ والبيانات والبحوث المجمّعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني
   - مركز شبكة الهجرة (https://migrationnetwork.un.org/migration-network-hub)

2. **تحديد الجهة الفاعلة التي ستتولى قيادة جمع البيانات على الصعيدين المحلي والوطني،** سواء كانت هذه الجهة الفاعلة مكتب الإحصاء الوطني أو وزارة الهجرة أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق العالمي

3. **إقامة طرق تفاعل بين الجهات المعنية والشركاء،** وخاصة كيفية مشاركة الجهات المعنية المحلية والشركاء في التنفيذ مع الجهة الفاعلة المسؤولة عن جمع البيانات على المستوى الوطني

④ **تكييف نظم وإجراءات البيانات القائمة لتأمين جمع البيانات بشكل مناسب.**

- جمع البيانات ونشرها: البيانات ذات الصلة غالباً ما تجمعها مختلف الجهات المعنية، ولكن لا تتولى وكالة تجميعها. وفي هذه الحالة بإمكان الدول أن تُنشئ آلية لتقاسم البيانات بين الجهات المعنية بحيث يكون بإمكان جهة فاعلة تجميعها ونشرها، وفقاً لمبادئ حماية البيانات. ويمكن الرجوع إلى **الأداة 5** للحصول على المزيد من المعلومات عن مبادئ حماية البيانات.
- الاستجابة للحالات الطارئة: الثغرات في جمع البيانات يمكن أن تصبح أكثر وضوحاً وحدةً في فترات الاضطرابات السريعة والخطيرة، ويجب أن تكون نظم البيانات قادرة على التكيف للاستجابة مع هذه الاحتياجات فيما يتصل بالبيانات.

أثناء جائحة كوفيد-19، أصبحت حقيقة أنّ السلطات الوطنية والمحلية غالباً ما تفتقر لصورة واضحة عن عدد وتوزيع المهاجرين في ولايتها القضائية أكثر وضوحاً. وهذا العامل لم يعرقل وحسب إدراج المهاجرين في جهود الصحة العامة وإنما زاد أيضاً من صعوبة جمع معلومات دقيقة عن الأفراد المتضررين ورصد وتعقب مسار تفشي الجائحة.[17]

⑤ **العمل على حماية البيانات في كل مرحلة من المراحل.** يجب أن تحترم الجهات الفاعلة الحكومية مبادئ احترام البيانات في كل مرحلة من مراحل جمع البيانات ذات الصلة بالهجرة وتجهيزها وتوزيعها. ويمكن الرجوع بهذا الخصوص إلى **الأداة 5** المدرجة في **الخطوة 3: التصميم**.

⑥ **صقل أو تعديل منهجيات المؤشرات حسب الاقتضاء،** بانتظام وبالاستناد إلى المعلومات والتعليقات المتواصلة بشأن تأثير وفعالية تدخلات الاتفاق العالمي العملية، مثلاً بإضافة مؤشرات أو تعديل توقيت جمع البيانات. ويجب ألا يتوقف رصد تنفيذ الاتفاق العالمي عند الإبلاغ عن المؤشرات. ومن الأهمية بمكان القيام باستمرار بتقييم التدخلات ذات الصلة بالاتفاق العالمي باستخدام مجموعة من الطرق الرسمية وغير الرسمية. والتقييمات غير الرسمية يمكن أن تعتمد فقط على المعرفة القائمة على التجربة، مثل الرؤى التي كوّنها العديد من شركاء التنفيذ الذين يجتمعون ويتبادلون استنتاجاتهم بشكل غير رسمي.

تصنيف البيانات

يسمح تصنيف البيانات للجهات الفاعلة الحكومية بالنظر إلى ما وراء المعدلات الإحصائية في بيانات التنمية، ويساعدها على فهم أفضل لنواتج المهاجرين الاجتماعية – الاقتصادية والصحية والتعليمية وفي مجال العمل، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك تُسلّط البيانات المصنّفة الضوء على احتياجات مهاجرين معيّنين، من قبيل ضحايا الاتجار بالبشر وهي الاحتياجات التي يمكن أن تهدف تدخلات الاتفاق العالمي إلى الاستجابة لها. وأهمية البيانات المصنّفة يرد وصفها في الهدف 1 من الاتفاق العالمي الذي يدعو الدول إلى "جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنّفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة".

17. غوادانيو، ل. "المهاجرون وجائحة كوفيد-19: تحليل أولي" (2020). غوادانيو، ل. "المهاجرون وجائحة كوفيد-19: تحليل أولي" (2020).

عدم تخلف أي مهاجر عن الركب: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتصنيف البيانات

دليل المنظمة الدولية للهجرة بشأن عدم تخلف أي مهاجر عن الركَب: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتصنيف البيانات دليل لبناء القدرات لمساعدة المهنيين على تصنيف البيانات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بحسب وضع الهجرة والتطرق لاحتياجات المهاجرين وإبراز مساهماتهم في التنمية المستدامة. ولعدم ترك أحد خلف الركب، لا بد للدول من النظر إلى المهاجرين من خلال الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاستكشاف مساهمات المهاجرين الحيوية في التنمية المستدامة وفق ما دعت إلى ذلك المقصد 18 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن يدعم تنفيذ الاتفاق العالمي تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلما أمكن ذلك، ذلك أن المواءمة بين العمليتين ليست أساسية وحسب وإنما هي عملية أيضاً بدرجة عالية. ودليل الدعم الذي يتمحور حول المستخدِم فيما يتصل بتصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بحسب وضع الهجرة، الموجّه إلى الممارسين في الحكومات والمنظمات الدولية وغير ذلك من الجهات الفاعلة التي تعمل مع بيانات الهجرة و/أو أهداف التنمية المستدامة في أي مرحلة من مراحل التجربة أو المعرفة يمكن يُستخدم كقراءة أساسية لجهود تنفيذ الاتفاق العالمي والإبلاغ. والدليل متاح على الموقع التالي: https://publications.iom.int.

يمكن اتخاذ الخطوات التالية عند تصنيف البيانات:

1. **إدراج المتغيرات التالية في السجلات الإدارية وجمع البيانات القائمة على تعداد السكان:**
   - بلد المولد، بما في ذلك السكان المولودون في الخارج والسكان المولودون في البلد
   - بلد الجنسية، بما في ذلك بالنسبة للمواطنين وغير المواطنين وعديمي الجنسية

2. **القيام أيضاً، إذا أمكن، بإدراج المتغيرات التالية في السجلات الإدارية وفي جمع البيانات القائمة على تعداد السكان:**

سبب الهجرة	**السن**
بلد مولد الفرد والوالدين (لتحديد المهاجرين من الجيلين الأول والثاني)	**النوع الاجتماعي**
وضع الهجرة النظامية أو غير النظامية	**الهوية الجنسانية**
وضع اللاجئ أو طالب اللجوء	**المهنة**
مدة الإقامة في البلد	**الوضع في مجال العمل**

3 المستمدة من سلسلة البيانات الجزئية المتكاملة للاستخدام العام يمكن أن تُصنف العديد من المؤشرات العالمية بحسب وضع بلد المولد بالنسبة لمختلف البلدان.

تعزيز قدرات بيانات الهجرة

من خلال تنفيذ الاتفاق العالمي ستشهد الحكومات تحسناً في قدراتها في العديد من موضوعات الهجرة، مثلاً من خلال التعاون الوثيق مع خبراء البيانات والتنسيق المتين مع المؤسسات والجهات المعنية من مختلف قطاعات السياسات العامة. ولتحسين ذلك بأقصى ما يمكن يجب أن تعمل الحكومات بشكل حثيث على تحسين جودة بياناتها ذات الصلة بالهجرة، وكذلك النظر في السبل التي يمكن بها تعزيز بيانات الهجرة في الأجل الطويل. وتبين **الأداة 10** و**الأداة 11** أنشطة مختلفة من أنشطة بناء القدرات في مجال بيانات الهجرة التي يجب أن تفكر فيها الجهات الفاعلة الحكومية وتسعى إلى القيام بها.

الأداة 10

تحسين جودة بيانات الهجرة

الاستفادة من أدوات البيانات القائمة	الحرص على أن تُستخدم جميع مصادر بيانات الهجرة المتاحة وأن تُجمع أدوات البيانات القائمة ما أمكن من بيانات الهجرة المفيدة
تحسين عمليات جمع البيانات	بيانات الهجرة غالباً ما تكون مشتّتة بين الوكالات الحكومية، الأمر الذي يجعل من الصعب الحصول على استعراض دقيق للوضع والاتجاهات. ووفقاً لمبادئ حماية البيانات يجب أن تستنبط الحكومات طرقاً فيما يتصل بالهجرة لتقاسم البيانات من مختلف المصادر
الاطلاع على البيانات المجمّعة من جهات فاعلة أخرى	يجب أن تطلع الحكومات على البيانات المجمّعة من جهات فاعلة أخرى، مثل الدوائر الأكاديمية، أو المجتمع المدني، أو المنظمات الدولية، لتعزيز بناء قدرات البيانات بخصوص مجموعة متنوعة من موضوعات الهجرة
إدراج الهجرة في التخطيط على الصعيدين المحلي والوطني	إدراج الهجرة في تخطيط التنمية المحلية والوطنية يمكن أن يساعد على تحسين بيانات الهجرة. ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يجعل من جمع بيانات الهجرة عملية أكثر منها أولوية سياسية. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعبئة الموارد لأغراض بناء القدرات فيما يتصل بالبيانات
الاستفادة من مصادر البيانات غير التقليدية	يمكن للمصادر المبتكرة مثل البيانات الضخمة أن تحسن بشكل كبير من فهم ظواهر الهجرة. على سبيل المثال، في حين أنه من الصعب عموماً العثور على بيانات دقيقة حول تدفقات الهجرة في حالات الطوارئ وحالات ما بعد الكوارث، إلا أنه يمكن استخدام سجلات المكالمات من شبكات الهاتف المحمول لتتبع تحركات السكان

الأداة 11

أنشطة بناء القدرات فيما يتصل ببيانات الهجرة

- **وضع خطط عمل محلية أو وطنية أو إقليمية** تحدد أولويات واستراتيجيات تحسين توافر جودة بيانات الهجرة. وعند الاقتضاء، يجب أن تُدرج هذه الخطط كلياً في خطط العمل الوطنية للأغراض الإحصائية.

- **العمل من أجل وضع أطر قانونية ومؤسسية للإحصاءات** تدعم بشكل استباقي وضع تشريعات لأفضل الممارسات والمعايير والسياسات والإجراءات لأغراض بيانات الهجرة بالاستناد إلى التوصيات الدولية.[18]

- **تعزيز التعاون والتنسيق بين مكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغير ذلك من المنظمات التي تجهّز بيانات عن الهجرة** لتنسيق مفاهيم بيانات الهجرة بالاستناد إلى التوصيات الدولية وتحسين تبادل البيانات وآليات الإدماج.

- **توسيع نطاق جمع بيانات الهجرة في المجالات التي يفتقر إليها الأمر** والمساعدة على النهوض بوضع مفاهيم ومنهجيات وأطر لتأمين جودة البيانات في هذه المجالات.

- **تنظيم حلقات عمل أو مشاورات مع ممثلي الحكومات وسائر الممارسين لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات فيما يتصل ببيانات الهجرة.** يمكن أن تكون حلقات العمل مواضيعية الأساس (مثلاً الهجرة غير النظامية أو الاتجار بالبشر) أو يمكن أن تركز على قطاعات سياسات عامة محددة.

- **الاستفادة من المصادر المبتكرة لزيادة** فهم الهجرة. وعلى سبيل المثال فإن أدوات من قبيل البرمجية "U-Report" تيسر الحصول على المعلومات والتعليقات في الوقت الحقيقي مباشرة من الأطفال والشبان المهاجرين. (https://ureport.in)

- **إقامة وتعزيز شراكات متعددة الجهات المعنية في مختلف الأوساط الحكومية والأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من** الجهات المعنية بإعداد واستخدام بيانات الهجرة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً التعاون مع البلدان الشريكة الرئيسية في مجال الهجرة لتيسير المبادلات بخصوص إحصاءات الهجرة في مجالات مثل التوظيف وحقوق اليد العاملة المهاجرة. فعلى سبيل المثال أطلقت، في شهر آذار/مارس 2020، اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحالف البيانات الدولية من أجل الأطفال المتنقلين.[19]

18. كما جاء ذلك في "المبادئ التوجيهية المتعلقة بإحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية" (منظمة العمل الدولية، 2018)، وهي متاحة على الموقع التالي: (www.ilo.org) و"التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية" (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1998)، وهي متاحة على الموقع التالي: https://unstats.un.org

19. اليونيسيف، "قلة البيانات من نوعية جيدة تزيد من مفاقمة المخاطر التي يواجهها الملايين من الأطفال اللاجئين والمهاجرين" (نيويورك، 2020).

- **إقامة مبادرات البيانات المفتوحة أو مبادرات تبادل البيانات** والإسهام في هذه المبادرات بهدف تخفيف تكاليف المعلومات وإتاحة بيانات الهجرة لمجموعة واسعة من مختلف الجهات المعنية ووضع قاعدة الأدلة لصنع السياسات والبرمجة في مجال الهجرة.

- **تعبئة الموارد لأغراض بناء القدرات في مجال بيانات الهجرة.** يمكن أن يعني ذلك طلب الموارد كجزء من المساعدة الإنمائية المتاحة لأغراض الإحصاءات، وكذلك في إطار أي تمويل متاح من خلال المساعدة الإنمائية الخاصة بالهجرة.

- **المشاركة مع الوكالات الدولية** ذات الصلة في تحسين قدرات بيانات الهجرة من خلال أدوات محددة، مثلاً مع المنظمة الدولية للهجرة، بشأن وضع وتحديث ملامح الهجرة.

- **الاطلاع على أمثلة أفضل الممارسات في بناء القدرات ذات الصلة ببيانات الهجرة** على منصة المعارف العالمية التي وضعها الاتفاق العالمي.

- **الاطلاع على التوجيهات المتعلقة ببناء قدرات بيانات الهجرة وأمثلة أفضل الممارسات المتاحة على بوابة المنظمة الدولية للهجرة المعنية ببيانات الهجرة العالمية** (www.migrationdataportal.org).وتوفر هذه البوابة معلومات عن مصادر البيانات الدولية لأغراض الهجرة ومؤشرات الهجرة الموحدة على الصعيد الدولي.

- **المشاركة في الحوارات الإقليمية والدولية بشأن بيانات الهجرة.** يتيح الاهتمام الدولي المتزايد بتحسين بيانات الهجرة فرصة هامة للحكومات لتبادل الخبرات والتجارب مع غيرها وتحسين ممارساتها الخاصة فيما يتصل ببيانات الهجرة. ويجب أن تشارك الحكومات في المحافل ذات الصلة مثل المحفل الدولي لإحصاءات الهجرة، التي تُنظم بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن متابعة تطورات شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

- **المشاركة في الحوارات الإقليمية والدولية بشأن بيانات التنمية.** هناك دعوة قوية في المجتمع الدولي إلى بدء ثورة في بيانات التنمية ويجب أن تنضم الحكومات إلى هذه الجهود لخلق زخم من أجل تحسين بيانات الهجرة.

3 الإجراء

التشاور مع الجهات المعنية

يتمثل عنصر حيوي من العناصر المكوّنة لعملية التقييم والاستعراض في تنظيم مشاورات مفتوحة وشاملة للجميع مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. والبيانات والمعلومات المجمعة أثناء هذه المشاورات أساسي ويجب تشجيع تصحيح المسار الاستباقي في تنفيذ الاتفاق العالمي. ويمكن أخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار عند تنظيم هذه المشاورات.

المبادئ لتنظيم المشاورات

- المشاورات مع المهاجرين ومنظمات المهاجرين يجب أن تُعطى الأولوية ويجب إيصال أصوات المهاجرين، ولا سيما منهم أولئك الذين هم في خطر التخلف عن الركَب مثل المهاجرين غير النظاميين والنساء والأطفال.
- الجهات المعنية غير الحكومية، بما في ذلك المهاجرون ومجموعات المهاجرين وسائر منظمات المجتمع المدني يمكن أن تعطي رؤية حيوية عما يلي:
  - التدخّلات الوافية بالغرض وتلك التي لا تفي بالغرض.
  - كيفية تحسين التدخّلات.
  - آثار مختلف التدخّلات على الإنسان.
- جمع مدخلات موثوقة من الجهات المعنية سيعزز لا محالة تنفيذ الاتفاق العالمي.

الخطوة

قائمة مرجعية

الخطوة 5 - الرصد والتقييم والاستعراض

- [ ] إنشاء آليات إبلاغ شفافة وحسنة التوقيت وسهلة النفاذ على الصعيدين الوطني والمحلي، مع إدراجها في منصات الإبلاغ ذات الصلة القائمة بالفعل.
- [ ] تقييم مصادر بيانات الهجرة المتاحة.
- [ ] تحديد الجهات الفاعلة التي ستتولى جمع البيانات على الصعيد الوطني.
- [ ] تحديد كيفية مشاركة الجهات المعنية والشركاء في التنفيذ المحليين مع الجهات الفاعلة المسؤولة عن جمع البيانات على الصعيد الوطني.
- [ ] تكييف نظم وعمليات البيانات القائمة لضمان جمع البيانات بالشكل المناسب.
- [ ] صقل أو تعديل منهجيات المؤشرات حسب الاقتضاء.
- [ ] اتخاذ الخطوات اللازمة لتصنيف البيانات بحسب المتغيرات مثل الجنسية ووضع الهجرة والسن والنوع الاجتماعي والهوية الجنسانية.
- [ ] تحديد ومتابعة أنشطة بناء قدرات بيانات الهجرة اللازمة.
- [ ] الحرص على احترام الحق في الخصوصية وفي حماية البيانات في كل مرحلة من مراحل جمع البيانات واستخدامها.
- [ ] تنظيم مشاورات مفتوحة وشاملة للجميع مع كل الجهات المعنية ذات الصلة.

الخطوة 6

الإبلاغ

الخطوة 6

الإبلاغ

يحـدد الاتفـاق العالمـي بوضـوح عملية لاسـتعراض التقـدم المحـرز على الصعيد المحلـي والوطني والإقليمـي والعالمـي فـي تنفيـذ الاتفـاق العالمـي. ووفقـاً لذلـك، توفـر الخطـوة 6 عرضـاً لعمليات الاسـتعراض والإبلاغ المرتقبة وتبيّن كيف يمكن للدول أن تسـتعد لعمليات الاسـتعراض المرتقبة.

استخدام هذه المادة

تشـمل خطـوة الإبلاغ الإجـراءات التالية: إقامـة عمليات الاسـتعراض والإبلاغ، وإعـداد الإبلاغ، وقبل البـدء يجـب التفكيـر فـي الأسـئلة التوجيهيـة التاليـة وتركيز نهجكـم. ويجـب اسـتعراض الإجراءات والأدوات الموفّـرة والتركيـز على تلـك التي لهـا أهمية خاصة بالنسـبة لكم. ويجب اسـتخدام القائمة المرجعيـة المدرجـة فـي نهاية هـذه الخطوة للمسـاعدة على توجيـه عملكم.

أسئلة توجيهية

1. بالنظر إلى آليات الاستعراض الوطنية الخاصة بتنفيذ الاتفاق العالمي التي تخططون لإنشائها أو لاستخدامها، ما مدى انتظام عملية استعراض حكومتكم للتقدم المحرز بخصوص تنفيذ الاتفاق العالمي؟
2. ما هي إيجابيات وسلبيات إجراء عمليات الاستعراض الوطنية هذه على فترات أقل أو أكثر تواتراً؟
3. هل قام بلدكم بأية استعراضات وطنية طوعية في الأعوام الأخيرة؟ إذا كان الحال كذلك ماذا كانت التحديات وماذا كانت الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض هذه؟
4. كيف يمكن إدراج تقارير حقوق الإنسان التالية في عمليات الاستعراض الوطنية والإقليمية للاتفاق العالمي؟
   - استعراضات بلدكم الحديثة من جانب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أو تقارير الزيارات من جانب المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة
   - الاستعراض الدوري الشامل الأخير لبلدكم
   - التقارير التي أعدتها مؤخراً آلية بلدكم الوطنية للإبلاغ والمتابعة
5. كيف يمكن إدراج استعراضات بلدكم الوطنية الطوعية في منتدى استعراض الهجرة الدولية؟
6. كيف ستؤثر جائحة كوفيد-19 على مشاركة بلدكم في عمليات الاستعراض الإقليمية وكيف ستساهم فيها؟
7. كيف ستُدرج استنتاجاتكم المستخلصة من عمليات الاستعراض الوطنية في التخطيط والإجراءات مستقبلاً بشأن الاتفاق العالمي؟

الإجراء 1

إقامة عمليات الاستعراض والإبلاغ

يُعين الاتفاق العالمي منتدى استعراض الهجرة الدولية بوصفه المنصة الحكومية الدولية الرئيسية للدول الأعضاء لتبادل التقدم المحرز بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي. والاتفاق العالمي، إذ يسلم بأن معظم الهجرة الدولية تتم داخل الأقاليم فإنه يدعو أيضاً إلى عمليات استعراض إقليمية (الاتفاق العالمي، الفقرة 50). ويشجع الاتفاق العالمي هذه الاستعراضات على الاستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية وعلى دعمها باستجابات وطنية عملية وطموحة، بما في ذلك من خلال استخدام خطط التنفيذ الوطنية (الاتفاق العالمي، الفقرة 53). وأخيراً، يطلب الاتفاق العالمي تقديم الأمين العام للأمم المتحدة لتقارير كل عامين. ويرد في هذا الفرع وصف مفصّل لعمليات الاستعراض والإبلاغ هذه.

منتدى استعراض الهجرة الدولية

آلية الإبلاغ الرئيسية في إطار الاتفاق العالمي هي منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي ينعقد كل أربعة أعوام ابتداءً من عام 2022. ويُستخدم المنتدى كمنصة حكومية دولية رئيسية لمناقشة وتبادل التقدم المحرز بشأن تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي، بما في ذلك ما اتصل من هذه الجوانب بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويسمح بالتفاعل مع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة من أجل الاعتماد على الإنجازات وتحديد الفرص لمزيد التعاون. وطرائق المنتدى مفصّلة في القرار 326/73، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 19 تموز/يوليو 2019 (https://documents.un.org/prod/ods.nsf/home.xsp). وتفضي كل دورة من دورات المنتدى إلى إعلان بشأن التقدم متفق عليه بشكل حكومي دولي. ويوفّر موقع على الشبكة مكرس للغرض (https://migrationnetwork.un.org/international-migration-review-forum-2022) تتولاه شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة مزيداً من التفاصيل وتحديثات حينية فيما يتصل بالتحضيرات للمنتدى والخطوط الزمنية.

INTERNATIONAL MIGRATION REVIEW FORUM 2022

استعراضات الاتفاق العالمي الوطنية والإقليمية

يجب أن تكون مشاركة الدول الأعضاء في المنتدى، الذي يُعقد كل أربعة أعوام ابتداء من شهر أيار/مايو 2022، مستلهمة بشكل هادف وذي مغزى بعمليات الاستعراض الوطنية والإقليمية على حد سواء.

- **الاستعراضات الوطنية**، المشار إليها أيضاً بأنها استعراضات الاتفاق العالمي الطوعية، التي تُجريها الحكومات، يجب أن تنظر بانتظام وبشكل شامل في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي وتوجيه التخطيط والأنشطة في المستقبل. ويجب أن تكون آليات الاستعراض الوطنية الوارد وصفها في **الخطوة 5**، مجسدة في خطط الحكومات الرسمية لتنفيذ الاتفاق العالمي، سواء كانت مستقلة عن الخطط الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي أم لا، ويجب أن تستند إلى إسهامات ذات مغزى من جميع الجهات المعنية ذات الصلة (الاتفاق العالمي، الفقرة 53).
- **الاستعراضات الإقليمية**، التي ستعقد أيضاً بانتظام كل أربعة أعوام، انطلقت في عام 2020 بالتداول مع المناقشات على المستوى العالمي. وتمشياً مع الاتفاق العالمي سيقوم بهذه الاستعراضات الإقليمية كل من العمليات والمنتديات والمنظمات ذات الصلة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية وعمليات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة. وكما هو الحال بالنسبة للاستعراضات الوطنية، يجب أن تشمل هذه الاستعراضات الإقليمية مشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة (الاتفاق العالمي، الفقرة 50).

توفّر صفحة مكرّسة للغرض على الشبكة لأغراض الاستعراضات الإقليمية التي تديرها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (https://migrationnetwork.un.org/regional-reviews-2024) معلومات عن كل من العملية التحضيرية ونواتج الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي. وتُجمع مدخلات الدول الأعضاء والجهات المعنية في إطار بوابات مكرّسة للغرض بالنسبة لكل منطقة، بما في ذلك جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ الاتفاق العالمي المقدمة من خلال عملية الاستعراض الإقليمية.

استعراضات الأمين العام للأمم المتحدة لكل عامين

يطلب الاتفاق العالمي أيضاً أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، معتمداً على شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة على أساس كل عامين بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي، وأنشطة منظومة الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وسير الترتيبات المؤسسية (الاتفاق العالمي، الفقرة 46). ويمكن الاطلاع على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة على موقع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

التوافق مع آليات الإبلاغ القائمة فيما يتصل باتفاقات دولية أخرى

يجب أن تستفيد جميع عمليات الإبلاغ ذات الصلة بالاتفاق العالمي من الآليات القائمة في تعقّب التقدم المحرز بشأن الاتفاقات الدولية الأخرى (مثل القائمة التالية). ونظراً لكون الاتفاق العالمي راسخ في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإنه يجب تشجيع إقامة روابط متينة بين منتدى استعراض الهجرة الدولية وعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية، التي يمكن بل ويجب أن تدعم بعضها البعض بشكل متبادل. وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة سوف تضع توجيهات مكرسة للغرض بشأن هذا الموضوع من خلال خطة عمل الشبكة (https://migrationnetwork.un.org/about/united-nations-network-migration-workplan). ويرجى الرجوع إلى مركز شبكة الهجرة للاستفادة من هذه التوجيهات ما أن يتم إصدارها.

آليات الإبلاغ القائمة لأغراض ترتيبات دولية أخرى

عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية

تُبرز عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية مجالات النجاح والتحديات والدروس المستفادة بخصوص تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتقدمها الحكومات كل عام في المنتدى السياسي رفيع المستوى السنوي بشأن التنمية المستدامة.

الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان

الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة من نوعها تقوم بها الدولة وهي تشمل استعراضاً لما تحققه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إنجازات في مجال حقوق الإنسان.

الإبلاغ على المستوى القطري الذي تقوم به الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لجان خبراء مستقلين ترصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية (مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل). وكل دولة طرف في معاهدة مُلزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين تمتع كل فرد في الدولة بالحقوق المبيّنة في المعاهدة وإبلاغ الهيئة المنشأة بموجب المعاهدة ذات الصلة فيما يتعلق بمدى تقدمها.

عمليات الاستعراض المحلية الطوعية

على المستوى المحلي، تقوم أيضاً بلديات مختلفة بعمليات استعراض محلية طوعية في جهد يرمي إلى توطيد التنفيذ المحلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعمليات الاستعراض المحلية الطوعية هذه تغذي عمليات الاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ترد قائمة صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية وهيئات رصدها على الموقع التالي: www.ohchr.org.

الإجراء 2

إعداد الإبلاغ

للبلدان أن تتوخى نُهجاً مختلفة لتنفيذ الاتفاق العالمي والإبلاغ عنه على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، رهناً بتوافر الموارد والقدرات. وتدعم العملية التالية الدول في الاستعداد لعمليات الاستعراض الإقليمية. وتشجع جميع الدول على المشاركة بنشاط في تشارك مجالات التقدم المحرز وتبادل الممارسات الإيجابية وتحديد التحديات المستمرة.

إعداد عمليات استعراض الاتفاق العالمي

أُجريت الجولة الأولى من عمليات الاستعراض الإقليمية في عام 2020، ولو أن البعض منها قد تأخر حتى أوائل عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. وعمليات الاستعراض الوطنية تنظم بتوافق مع رؤية الاتفاق العالمي والمبادئ التوجيهية (الاتفاق العالمي، الفقرات 8-15). والاستعراضات الإقليمية توفّر فرصة هامة للدول لمناقشة ديناميكا الهجرة على صعيد إقليمي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توجيه الجهود في تنفيذ الاتفاق العالمي. ولتوجيه عمليات الاستعراض الإقليمية تُشجع الدول على إعداد عمليات استعراض طوعية للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني. ويجب أن تستند هذه الاستعراضات إلى المساهمات المقدمة من جميع الجهات المعنية ذات الصلة، فضلاً عن البرلمانات والسلطات المحلية. وتبادلت الشبكة خارطة طريق لدعم هذه الاستعراضات مع غيرها ("خارطة طريق منتدى استعراض الهجرة الدولية – المرفقات"، وهي متاحة على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org).

المبادئ التوجيهية التالية تفيد عملية إعداد الاستعراضات الوطنية والاجتماعات الحكومية الدولية.[20]

العملية التحضيرية

- يجب إشراك الجهات المعنية بشكل هادف في دعم إعداد وتنظيم الاستعراضات من خلال طرق التشاور الملائمة.
- وستدعم الشبكة، من خلال شبكاتها الإقليمية ولجانها الاقتصادية الإقليمية، مشاركة الجهات المعنية الهادفة في إعداد تقييم طوعي لتنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني (الاستعراض الطوعي للاتفاق العالمي) سيُعرض أثناء الاستعراض الإقليمي حسب الاقتضاء.
- لقد قامت الشبكة بإعداد وتوزيع خارطة طريق للدول الأعضاء لاستعراض وضع تنفيذ الاتفاق العالمي على المستوى الوطني تحضيراً لمنتدى استعراض الهجرة الدولية ("خارطة طريق منتدى استعراض الهجرة الدولية – المرفقات "، وهي متاحة على الموقع التالي https://migrationnetwork.un.org/international-migration-review-forum-2022#).
- ستوفر الشبكة فضاءً إلكترونياً مباشراً بشأن منصة المعارف الخاصة بالاتفاق العالمي مكرّساً للإسهامات الخطية الموفّرة كجزء من عملية الاستعراض الإقليمية.

20. مقتبس من: "قوائم مرجعية مقترحة لإعداد وتنظيم الاستعراضات الإقليمية" (شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة)، وهي متاحة على الموقع التالي: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/checklist_.pdf.

- مـن المفـروض أن تيسـر الدعـوات لتقديم الإسـهامات مشـاركة جميـع الجهـات المعنية ذات الصلـة الواسـعة عـن طريـق تقديـم إخطـار مسـبق بوقـت كافٍ ونشـر نـداء عمومـي وتوفيـر المعلومـات عـلى أوسـع نطـاق ممكـن.

الاجتماع الحكومي الدولي

- تُنشر عملية تسجيل مفتوحة قبل انعقاد الاجتماع بثمانية أسابيع على الأقل.
- يجـب أن تهـدف المشـاركة إلى تأمين تمثيل جميع فئـات الجهات المعنية فـي كل منطقة من المناطـق فـي صفوف منظمات المجتمـع المدني وغير ذلـك من الجهات المعنيـة ذات الصلة.
- لا بـد من إيلاء العناية اللازمة لتأمين التوازن الجغرافي وإدماج المجموعات المهمّشـة وتشـجيع التنـوع القطاعي، فضلاً عن الأخذ بنهجي الحكومة ككل والمجتمع بأسـره.
- ستدعم الشبكة مشاركة الجهات المعنية الهادفة في الاجتماعات الاستعراضية.
- إذا تمـت عمليـات الاسـتعراض بشـكل افتراضـي يمكـن أن تسـتضيف الشـبكة واللجـان الاقتصادية الإقليمية مشـاورات افتراضية بين الجهات المعنية في الأسـابيع السابقة للاجتماع الاسـتعراضي الإقليمـي.
- يجب أن يُبث الاجتماع الاستعراضي الإقليمي والمشاورات بين الجهات المعنية على الشبكة.
- سـتعقد الشـبكة واللجان الاقتصادية الإقليمية دورة تقييم للجهات المعنية بعد كل اسـتعراض إقليمي.

التوجيهات الموفّرة من الشبكة

تلعـب الشـبكة دوراً حيويـاً في تنظيم الاسـتعراضات الإقليمية وقـد أعدت وثائـق توجيهية مختلفة تحقيقـاً لهذه الغايـة، من بينهـا ما يلي:

- بيان إرشادي لأغراض العمليات الإقليمية والمنتديات والمنظمات والجهات المعنية
- بيان إرشادي للدول الأعضاء
- قائمة مرجعية مقترحة لإعداد وتنظيم الاستعراضات الإقليمية
- وثيقـة حـول كيفيـة ضمـان مشـاركة المجتمـع المدنـي والجهـات المعنيـة ذات الصلة بشـكل هـادف مـن أجـل الاسـتعراضات الإقليمية

وهذه المواد التوجيهية متاحة على موقع الشبكة، https://migrationnetwork.un.org/regional-reviews-2024، الذي سيتضمّن معلومات مستوفاة ما أن تتوافر.

تقارير الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي

يمكـن أن تفضـي الاسـتعراضات الإقليميـة إلى تقاريـر شـاملة تلخـص جميع الإسـهامات الـواردة، وتبـرز القضايـا والأولويـات ذات الأهميـة الإقليميـة وتقتـرح خارطـات طريـق للإجـراءات الإقليمية للمضـي قدمـاً بتنفيذ الاتفـاق العالمي. ويمكن بعـد ذلك أن تُسـتخدم هذه التقارير كإسـهامات في منتـدى اسـتعراض الهجـرة الدولية.

البنية المقترحة لتقارير الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي

- مقدمة
  (استعراض إقليمي ومعلومات أساسية)
- موجز تنفيذي
- استنتاجات رئيسية
- الممارسات الجيدة والدروس المستفادة
  (مختارة من داخل المنطقة)
- الاستنتاجات والتوصيات
  (لأغراض التنفيذ والاستعراض الإقليمي في المستقبل)
- مرفق
  (يتضمن تنظيم العمل وقائمة المشاركين)

قائمة مرجعية

قائمة مرجعية
الخطوة - 6 الإبلاغ

- [ ] تقييم الآليات القائمة وتتبّع التقدم المحرز بشأن الاتفاقات الدولية الأخرى (مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراض الدوري الشامل وإبلاغ الهيئات المنشأة بموجب معاهدات)، التي يمكن أن تُدرج فيها عمليات الإبلاغ ذات الصلة بالاتفاق العالمي.
- [ ] تحديد فرص الاستفادة من أوجه التآزر عبر مختلف آليات الإبلاغ.
- [ ] الاطلاع على توجيهات الشبكة المقترحة بشأن الاستعراضات الوطنية، وصياغة المدخلات بالاستناد إلى القدرات الوطنية، بما في ذلك تقديم تقرير إذا أمكن.
- [ ] التعاون والمشاركة وإقامة الشراكات مع الشبكة واللجان الاقتصادية الإقليمية وجميع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة للمشاركة في الاستعراضات الإقليمية وتيسيرها والمشاركة فيها.
- [ ] رسم مسار واضح لمساهمة بلدكم ومشاركته في منتدى استعراض الهجرة الدولية، بالاستناد إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في إعداد الإسهامات للاستعراضات الإقليمية.

دراسة حالة

المرفق

خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي

في 13 شباط/فبراير 2020 قدم السيد فاسكو مالتا، وهو مستشار تابع لديوان وزير الداخلية البرتغالي، عرضاً حول خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي أمام أعضاء الفريق العامل 2-2 التابع لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وأُعدت دراسة الحالة هذه بالاستناد إلى عرض السيد مالتا، فضلاً عن خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وهو متاح على الموقع التالي:

https://portaldiplomatico.mne.gov.pt/en.

البرتغال والاتفاق العالمي من أجل الهجرة

تعطي دراسة الحالة فكرة عن خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي ("الخطة"). ولا بد من ملاحظة أن عملية تنفيذ البرتغال لا تتبع تماماً العملية من ست خطوات المبيّنة في هذا الدليل، وهذ أمر متوقع نظراً للمرونة المتوخاة في العملية من ست خطوات، وأنّ تنفيذ الاتفاق العالمي سيبدو مختلفاً عبر الحكومات والمجتمعات.

معلومات أساسية عن الهجرة في البرتغال

كانت البرتغال، حتى عام 2019، تحتضن لأول مرة في تاريخها أكثر من نصف مليون مهاجر يعيشون في البلد، كانت نسبة 67 في المائة من بينهم تنتمي لبلدان غير بلدان الاتحاد الأوروبي. والمهاجرون في البرتغال – التي تعتبر بلداً "أغلبية سكانه مسنّون" – يقدمون مساهمات هامة في عدة مجالات أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها توفر اليد العاملة التي يحتاج إليها البلد أيما حاجة.

إطار سياسة البرتغال العامة القائمة بشأن الهجرة

قبل أن تتبّنى البرتغال الاتفاق العالمي كانت الهجرة معترفاً بها بالفعل كقضية بارزة في مشهدها السياساتي. وبشكل خاص كانت البرتغال قد اعتمدت بالفعل:

- **الخطة الاستراتيجية للهجرة** (2015-2020) (Plano Estratégico para as Migrações)
- خطة العمل الرابعة لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته (2018-2021) (IV Plano de Ação para a Prevenção e o Combate ao Tráfico de Seres Humanos)؛ متوفر باللغة البرتغالية فقط
- استراتيجية إدارة الهجرة المتكاملة (2017) (Estratégia de Gestão Integrada de Fronteiras)

وبالإضافة إلى ذلك فإن الهجرة تُعد مسألة شاملة لعدة قطاعات في الحكومة البرتغالية. ومسؤولو البلد رفيعو المستوى المعنيون بالهجرة جزء من وزارة تحديث الرئاسة والإدارة، الأمر الذي يعني أن الهجرة ليست مرتبطة بوزارة محددة بعينها.

استعراض خطة التنفيذ

- اعتُمدت الخطة من خلال القرار 2019/141 المؤرخ 20 آب/أغسطس 2019 الذي اتخذه مجلس وزراء البرتغال، وهو هيئة صنع القرار الرئيسية في الحكومة.
- تتركز الخطة حول خمسة محاور رئيسية:

1. تشجيع الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
2. تحسين تنظيم تدفقات الهجرة وعمليات إدارة الحدود المتكاملة
3. تعزيز وتأهيل آليات استقبال المهاجرين وإدماجهم
4. دعم ربط المهاجرين ببلدانهم الأصلية ومشاريع عودتهم
5. زيادة الشراكات الإنمائية مع البلدان الأصلية وبلدان العبور، مع التطرق للأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية

- للخطة 23 هدفاً مشتركاً، وهي أهداف مماثلة لأهداف الاتفاق العالمي وتعدّ أيضاً 97 إجراء تنفيذ موزعة على الأهداف الثلاثة والعشرين.

كيف نشأت الخطة؟

- تتألف الخطة من قرابة نصف السياسات العامة القائمة ونصف السياسات العامة الجديدة.
- عند إعداد الخطة، أجرت الحكومة مشاورات مع المجتمع المدني والسلطات المحلية والجهات المعنية ذات الصلة. ويسّر هذه المشاورات مجلس الهجرة، وهو هيئة أنشئت في عام 2014 وهي تشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وهي مطالبة بموجب القانون بأن تكون جزءاً من القرارات المتعلقة بوضع السياسات ذات الصلة بالهجرة.
- بموجب القانون، يجب أن يشمل صنع السياسات ذات الصلة بالهجرة مشاركة المجتمع المدني والسلطات المحلية وغير ذلك من الجهات المعنية ذات الصلة. وهذا أمر يؤمّن من خلال مجلس الهجرة الذي يشمل كلاً من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وقد تأسس مجلس الهجرة البرتغالي في عام 2014 وهو هيئة البرتغال الاستشارية فيما يتصل بمسائل الهجرة، بما في ذلك الإدماج. ويشارك المجلس في عملية صنع القرار في مجلس الوزراء، الأمر الذي يضمن التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في إعداد وتنفيذ السياسة المتصلة بالهجرة. ويشمل المجلس جهات فاعلة حكومية، وجمعية بلديات البلد وممثلي مجتمعات المهاجرين المحلية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة، ومواطنَيْن إثنين.

من الذي يمول الخطة؟

- أثناء عملية وضع الخطة كان يتعين على جميع مجالات الحكم عرض ميزانيات لإعطاء فكرة عن التكلفة المحتملة لمختلف إجراءات التنفيذ.
- كان يتعين على جميع الوزراء التوقيع على الخطة، بمن في ذلك وزير المالية.
- الآن وقد تم اعتماد الخطة يتولى الوزراء كافة المسؤولية المشتركة عن ضمان كل من تمويل الخطة وتنفيذها.

من سيتولى تنفيذ الخطة؟

- تتوخى الخطة نهجاً متيناً شاملاً لعدة قطاعات، من خلال تعيين 14 وزراء مختلفين للمشاركة في تنفيذ الخطة.
- بالنسبة لكل من تدابير التنفيذ السبعة والتسعين، تعين الخطة وزارة مسؤولة وعدة وزارات سوف تشارك في تنفيذ الإجراءات.

الوزارات المسؤولة عن تنفيذ خطة البرتغال الوطنية للتنفيذ هي:

- وزارة تحديث الرئاسة والإدارة
- وزارة العمل والتضامن والضمان الاجتماعي
- وزارة الثقافة
- وزارة شؤون البحار
- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد
- وزارة العدل
- وزارة الصحة
- وزارة التعليم
- وزارة البنى التحتية والسكن
- وزارة الخارجية
- وزارة المالية
- وزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي
- وزارة التخطيط

من سيتولى تقييم التقدم المحرز في التنفيذ؟

عند الموافقة رسمياً على الخطة في 20 آب/أغسطس 2019 كان مجلس وزراء البرتغال قد أنشأ أيضاً لجنة مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ الخطة. وهذه اللجنة سوف تجتمع كل ثلاثة أشهر لتقييم مدى تقدم التنفيذ.

أوجه الترابط مع مبادئ الاتفاق العالمي

تثبت الخطة والعمليات المحيطة بها ما يلي:

- الاتساق الأفقي، من خلال المشاركة الهادفة والإشراك وتقاسم المسؤولية مع جميع الوزارات ذات الصلة.
- توخّي نهج شامل للحكومة بأكملها، من خلال:
  - تأمين موافقة مجلس الوزراء القانونية على الخطة وكذلك ضمان الالتزام السياسي بها
  - الاعتراف بالبلديات بوصفها جهات معنية هامة ستكون من بين منفذي الخطة المحليين
  - الشروع في عملية لتمويل الخطة ووضع ميزانيتها مع وزارة المالية
- الاتساق العمودي، من خلال إشراك مجلس الهجرة وأعضائه – بما في ذلك جمعيات المهاجرين، والبلديات، والمجتمع المدني، وسائر الجهات المعنية الأخرى – في إعداد الخطة وتنفيذها في نهاية المطاف
- رؤية للهجرة من زاوية 360 درجة، من خلال التطرق لجميع أبعاد الهجرة ذات الصلة وعن طريق تحديد تدابير التنفيذ بالنسبة لجميع أهداف الاتفاق العالمي.

لقطة سريعة
تدابير تنفيذ الهدف 2 من أهداف الاتفاق العالمي

ملاحظة: الجدول مقتبس مباشرة من خطة البرتغال الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

2 تقليص الدوافع السلبية

الهدف ٢: التقليل إلى أدنى حد من المسبّبات والعوامل الهيكلية السلبية للتي تُرغم الأشخاص على مغادرة بلدهم الأصلي

#	إجراء التنفيذ	الوزارة المسؤولة	الوزارات المعنية	الأجل المحدد
6	القيام، بطريقة عرضية، بتدابير تشجع التنمية المستدامة داخل إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أي من خلال برامج التعاون الاستراتيجي، وخطوط تمويل للمشاريع من جانب منظمات التنمية غير الحكومية، واتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واتفاقات التعاون الثلاثية، وميثاق البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وأدوات التمويل، من بين أمور أخرى	وزارة الخارجية	وزارة الخارجية وزارة المالية وزارة الاقتصاد وزارة العمل والتضامن والضمان الاجتماعي وزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي وزارة التخطيط	على أساس مستمر
7	المشاركة في كل من تنفيذ الائتلاف الجديد الأفريقي – الأوروبي من أجل الاستثمار المستدام ومواطن الشغل وسياسات التنفيذ في هذا المجال، أي في نطاق إطار الاتحاد الأوروبي المالي متعدد السنوات، 2021-2027.	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية وزارة العمل والتضامن والضمان الاجتماعي وزارة الاقتصاد وزارة التخطيط	على أساس مستمر
8	مواصلة مشاركة البرتغال في الحوارات الأوروبية – الأفريقية بخصوص الهجرة، وبالتحديد في عملية الرباط وفي عملية لافاليتا، ورصد المشاريع الجارية الممولة من صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ في أفريقيا وتشجيع طلبات التمويل الجديد.	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	على أساس مستمر